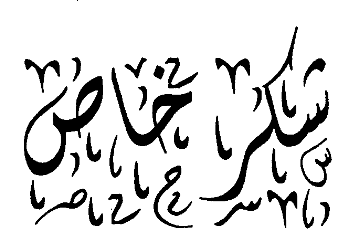


البرنامج العربى لنشطاء حقوق الإنسان

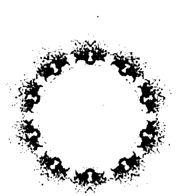
نحو
تحديث الميثاق العربى لحقوق الإنسان

تحرير صبرى محمد حسن
المحامى



يتقدم البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان بالشكر و التقدير لمؤسسة كونراد اديناور مكتب الأردن على دعمها للمؤتمر و هذا الكتاب و نخص بالشكر السيد جريجور ميرينغ

رقم الإيداع : ٣٢١٥ /٢٠٠٣
الصف والتنفيذ : منال كيلاني
: ياسر شحات
تصميم الغلاف : أروى خضر البرعى



البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان
حاصل على صفة عضو مراقب باللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

---

٢٥ ش ابراهيم بن المهدي – المنطقة السابعة – خلف السجلات العسكرية – مدينة نصر
Tel. 00 202 404 11 85 Fax. : 00 202 403 99 54
E- mail: rphra@rite.com Web. Site: www.aphra.org

مقدمة

يعتبر الميثاق العربي لحقوق الإنسان الوثيقة الأساسية والوحيدة التي صدرت عن جامعة الدول العربية في هذا الشأن؛ ورغم أن مشروع الميثاق ظل يتعثر في أروقة الجامعة لمدة ثلاثة عشر عاماً حتى صدر عام ١٩٩٤؛ إلا أنه ولــد هــزيلاً وقاصــراً عن بلوغ المعايير الدنيا لحقوق الإنسان ويكاد يكون خالياً من أية آلــيات تضــمن تنفيذه وتطبيقه، الأمر الذي دفع بعض مسئولي الجامعة نفسها إلى اعتباره "ولــد ميــتاً أو أقــبر في المهد"؛ ومع ذلك وبعد مرور تسع سنوات على إصداره مازالت الدول العربية عازفة عن التوقيع أو التصديق عليه حتى الآن. وتعد تلك مفارقة غريبة إذا ما علمنا أن غالبية الدول العربية قد وقعت وصدقت على كثير من الاتفاقيات الدولية ذات الصــلة والتــي تلزمها دولياً باحترام وحماية حقوق الإنسان وضرورة العمل على دعمها وتعزيزها.

ومــن ثم اغتنمت منظمات حقوق الإنسان قيام اليمن بتقديم طلب إلى الجامعة لتفعيل الميــثاق واعــتزام الجامعــة الدعوة إلى تحديثه حتى نهضت بتحمل مسئوليتها التاريخية والعمــل فــي هذا الموضوع الهام والحيوي نحو خلق وإيجاد ميثاق عربي إقليمي لحقوق الإنســان جديــر بالاحترام ويتجاوز في مبادئه ومعاييره وحقوقه وآلياته سقف الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية ويعلو عليها.

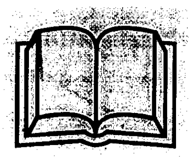
وبدأ الحديث بعفوية ودون تخطيط مسبق لمناقشة الميثاق في ندوة نظمها مركز عمان لدراســات حقــوق الإنســان واستمر الجدال حوله في ندوة عن المواثيق الإقليمية نظمها المركــز الإقليمــي للأمــن الإنساني بعمان في أكتوبر الماضي؛ ثم كانت الخطوة الأولى والجــادة في لقاء صنعاء في ديسمبر الماضي عبر أوراق عمل وإضافة وتعديل كثير من بــنود ومــواد الميثاق وقام البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان باستكمال هذه الخطوة الهامــة والجــادة بلقــاء القاهرة في يناير الماضي بحضور رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقــوق الإنســان بجامعة الدول العربية وعدد من الخبراء والقانونيين والحقوقيين العرب

واستضـــافتهم لمـــدة يوميـــن تـــم فيهما مناقشة كافة مثالب الميثاق العربي الحالي ووضع المعايـــير والمـــبادئ العامـــة للميـــثاق فـــي ثوبه الجديد؛ وخرج مؤتمر القاهرة بعدد من التوصـــيات أهمهـــا الخروج بتشكيل تحالف عربي لمتابعة موضوع الميثاق والعمل الدائم داخـــل المجـــتمعات الوطنـــية على الموضوع ذاته بجميع مستوياته القانونية والتشريعية والسياســـية والإعلامية من خلال مؤتمرات وندوات قطرية ثم تنظيم مؤتمر إقليمي جامع لتنسيق الجهود وتفعيلها والعمل من خلال مستويين متوازيين: مع منظمات المجتمع المدني ومـــع جامعـــة الـــدول العربـــية للوصول إلى ما نرجوه خطوة خطوة؛ وأقيم على هامش المؤتمر ندوة تضامنية مع الشهيد اليمني الجار الله عمر الذي أغتيل على إثر مشاركته في ندوة صنعاء لتحديث الميثاق العربي.

وبعـــد.. فهـــذه أوراق ومداولات مؤتمر القاهرة "نحو تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنســـان عملنا على إخراجها في أسرع وقت لتكون بين أيديكم للاستفادة منها أثناء عملنا علـــى هـــذا الموضـــوع وحرصنـــا على تضمينهـــا لما عـــرف باسم "مقررات صنعاء" تعميماً للفائدة.

القاهرة ١/٦/٢٠٠٣

المحرر



نحـــــو تحديث الميثاق العــربي لحقوق الإنســـــــان

١٨ - ١٩ يناير ٢٠٠٣

القاهرة

فصل تمهيدي

كلمة الأستاذ/ حجاج نايل

الســـادة الحضـــور بالنيابة عن أعضاء مجلس أمناء البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان ومركز المعلومـــات والتأهيل لحقوق الإنسان ومؤسسة كونراد إديناور نرحب بكم في بداية فعاليات مؤتمر تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان والذي يستمر لمدة يومين ويعد امتداداً لمؤتمر صنعاء المنعقد أواخر الشهر الماضي ويعتبر مؤتمرنا هذا موازٍ لاجتماعات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية في الفترة من ١٩-٢٣ يناير؛ إنطلاقة نحو آفاق جديدة في حركة حقوق الإنسان العربية وبداية حقيقية نحو تنفــيذ وتطبــيق الميــثاق العربي لحقوق الإنسان العربية ودخوله إلى حيز الوجود الفعلي حتى يتسنى لنا الإنطلاق والعمل من واقع مرجعية عربية بحتة تتكامل مع مرجعياتنا العالمية المتمثلة في المواثيق الدولية والقــانون الدولي لحقوق الإنسان؛ الأمر الذي يفض اشتباكات كثيرة حول بعض المفاهيم المستعصية مثل: العالمية والخصوصية؛ ونخبوية الحركة العربية واستيرادها لمفاهيم غربية.

السادة الحضور:

إن الميثاق العربي بعد تحديثه ودفعه مع توصيات مؤتمر القاهرة ومؤتمر صنعاء إلى اللجنة العربية الدائمــة لحقــوق الإنســـان بجامعة الدول العربية مع وفد من مؤتمرنا هذا في ثاني أيامه سيصبح أرضية حقيقــية وقوية للعمل الحقوقي في الوطن العربي سواء أكان عملاً منفرداً أو عملاً جماعياً مشتركاً ويحل إشكاليات كثيرة بين الحركة العربية لحقوق الإنسان والسلطات الرسمية الحكومية لكل بلد عربي؛ كما يمثل حمايـــة فاعلـــة وفعالة لنشطاء حقوق الإنسان خاصة بعد التوقيع والتصديق عليه من الدول العربية بدون العبارة الشهيرة "مع وجود تحفظات" حيث يصبح ملزماً لكافة الدول العربية وجزء لا يتجزأ من تشريعاتها ويعلــو علــيها بقوته الإلزامية؛ ويتم تعديل التشريعات الوطنية الداخلية التي تقيد أو تنتقص من الحريات المتعارف عليها عالمياً.

* السادة الحضور:

نتقــدم بالشــكر لكل اللذين حضروا خاصة أصدقاءنا ورفاقنا من مختلف الدول العربية وأعتذر عن تقصيرنا في أي من الإجراءات اللازمة في راحتهم وأتمنى مؤتمراً ناجحاً للجميع.

أ/ عز الدين الأصبحي*

العزيزات والأعزاء الحاضرات والحاضرين جميعاً أسعد الله صباحكم بالخير أحب أن أنوه في البداية

---

* المدير التنفيذي لمركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان- اليمن.

أن الأســتاذ الكبــير/ محمود راشد أمين اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية يمر بوعكة صــحية ولم يستطع حضور فعاليات المؤتمر، الحقيقة أنني سعيد جداً أن تتوافق خطانا سوياً وأن نسير مع بعضنا البعض من أجل أن نواصل العمل الجاد لترسيخ مبادئ حقوق الإنسان في المنطقة العربية أن نعمل سوياً تعتبر إضافة حقيقية ولبنة جديدة في لبنات حقوق الإنسان في الوطن العربي، لقد كان لقاء صنعاء في ٢١-٢٢ ديسمبر الماضي هو لقاء عربي بمعنى الكلمة وألتقى أكثر من سبعين خبير على مستوى المنطقة العربــية يمثلون كافة أو معظم المنظمات العربية الناشطة في مجال حقوق الإنسان والخبراء العرب الذين أتــوا مــن كل مكان للإسهام أو لتقديم رؤية عربية لتحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان؛ وهذه الخطوة التــي نــراها مــتقدمة هي إسهام من الخبراء العرب وواجب عليهم في هذه المرحلة بالذات نحو تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان والوصول إلى نظام إقليمي عربي فعال من أجل حماية حقوق الإنسان؛ إن الجامعــة العربــية ستنظر في تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان خلال الأيام القادمة باستطلاع آراء الدول المختلفة عبر ممثليها في اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان ولذلك فلقد رأينا أن يكون للمنظمات العربية المعنــية وللخــبراء العرب رأي ولابد أن تكون لهم إضافة فكل الإضافات الحقيقية وكل الأفكار العظيمة والمعــاهدات الدولــية والإقليمية على مستوى العالم بدأت بمبادرات فردية ومبادرات من المنظمات غير الحكومــية ومــن النشطاء وبالتالي فإن الدور الذي يلعبه النشطاء العرب كافراد ومنظمات هو دور فعال وهــام جــداً وخطير أيضاً فلابد ألا نكون خارج إطار اللعبة في هذه القضية ربما نحن على يقين تام أن المعاهدات الدولية وما تضمنته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والمفاهيم هي من التطور والنضوج بحيث أن تطبيقها وحده يكفي لكننا نرى أنه يجب أن تكون لنا إضافتنا العربية ورؤيتنا العربية لنظام إقليمي فعال في مجال حقوق الإنسان لذلك تداعى هذا الجمع من أجل تقديم ما سمي بمقترحات صنعاء لتحديث الميثاق العربــي لحقوق الإنسان والذي يعزز الآن بلقاء القاهرة من أجل تفعيله أكثر والوصول إلى آلية عمل مع اللجــنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية وكيفية إشراك الخبراء العرب في تقديم رؤية عربية متطورة لتحديث النظام الإقليمي العربي لحقوق الإنسان دعوني أؤكد أن تلك الإضافة التي اتت من صــنعاء والآن من القاهرة كتأكيد للرؤية العربية والخبراء العرب هي أننا نفتح جميعاً نافذة جديدة للضوء نفــتحها علــى فضاء الحرية وحقوق الإنسان وإنها أيضاً لبنة إضافية في لبنات حقوق افنسان في الوطن العربي للوصول إلى نظام إقليمي فعال في المنطقة العربية وبشكل متقدم ويعتمد على تراث عربي مشرف ورؤية عربية متطورة توازي المفاهيم الدولية وهونضال مستمر لن يتوقف اليوم أو غداً وستتم المطالبة به وباستمرار.

أنا سعيد جداً أن اكون ضمن هذا اللقاء بالقاهرة والتي تبقى باستمرار قلبنا النابض والتي بقيت دائماً مصــدر الإشعاع والتطور الحضاري في منطقتنا العربية وأتقدم بالشكر للبرنامج العربي الذي عمل على

مواصلة هذه الخطوة البناءة والفعالة على مستوى الواقع وأشكر الأصدقاء في كونراد إديناور الذين وقفوا معــنا فــي صنعاء واليوم يقفون معنا في القاهرة لمواصلة هذه الفكرة الجمليلة والنبيلة من أجل ما نسميه تحديــث أهدافنا الإنسانية المشتركة من أجل إنسان يتمتع بحقوقه، إنسان موفور الكرّامة إنسان يستطيع أن يصنع مستقبله بدون قهر.

أ/ جريجور ميرينينج (مؤسسة كونراد إيناور):

أود أن أرحب باسم مؤسسة إديناور إحدى المؤسسات الألمانية المتخصصة في مجال التعاون الدولي وخاصــة علــى مســتوى السياسة والمجتمع وأشكر الزملاء في المؤسستين المنظمتين: البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان ومركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان؛ لا أريد أن أضيف كلمات كثيرة إلى ما قــيل هــذا الصباح، أود أن أقول فقط اننا نواصل معاً العمل الذي بدأناه في صنعاء منذ شهر تقريباً حول الميــثاق العربي لحقوق الإنسان وكيفية تحديثه أما السبب في انضمام مؤسسة كونراد إديناور في مثل هذه الأنشطة فهو أن حقوق الإنسان تعتبر حقوق مشتركة؛ مشتركة بين المجتمعات المختلفة فليس هناك حقوق الإنسان الشرقي أو حقوق الإنسان الغربي هناك فقط حقوق الإنسان، ليس المسيحي او المسلم، العربي أو غــير العربي؛ ولذلك لنا كأعضاء في الأمة الإنسانية دور حتى خارج مجتمعاتنا الأوربية والألمانية على ســبيل المــثال؛ فأنــا سعيد لأن هناك قبول لدورنا عند البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان بالقاهرة ومركــز المعلومــات والتأهيل في اليمن؛ أيضاً أريد أن أضيف كلمة بسيطة حول الدور الذي تستطيع أن تلعــبه المــنظمات الأهلية في هذا الصدد: هناك تجربة أوربية في مجال حقوق الإنسان خاصة بعد فترة الاستقطاب بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية خلال الحرب الباردة فأكتشفنا أن المنظمات الأهلية الإقليمية أحــياناً تســهل الخطــاب أولاً حول حقوق الإنسان بدون أن يكون وضع هذه الحقوق ثابت وإيجابي لكن الخطــاب بداية مهمة والخطاب على المستوى الإقليمي ربما أهم في البداية من الخطاب الفردي من دولة إلى أخرى لأننا خاصة في ظروف صعبة بالنسبة لبعض الدول فهناك إمكانية أن نناقش مشكلة معينة دون أن نــتهم دولة معينة أو حكومة معينة؛ نتكلم عن حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي كأننا لا نتكلم عن دولــة أو حكومــة معينة وهذا يسهل الأمور من البداية؛ ولكن الهدف من هذه الأنشطة هو الوصول إلى وضــع لحقوق الإنسان في الدول العربية كلها. وضع يسمح للإنسان، الإنسان العربي أن يعيش في حرية وبكرامة في بلده.

بالنســبة لهذا البعد الإقليمي هناك طبعاً منظمات ومؤسسات رسمية مثل: جامعة الدول العربية ولكن هــناك أيضاً منظمات أهلية تهتم بوضع حقوق الإنسان وحقوق المواطنين في الدول العربية فنحن نرحب بــالدور الفعال الذي تلعبه المنظمات الأهلية في هذا المجال خاصة في الدول العربية مثل: مصر- اليمن وغيرها.

كلمة أخيرة:

مؤسســـة كونــراد إديناور إحدى مؤسسات المجتمع المدني في ألمانيا ولكن لنا أنشطة في العالم كله هناك برامج وأنشطة في ألمانيا وأوربا الشرقية والغربية وفي أمريكا اللاتينية وفي آسيا وهناك أيضاً أنشطة في الشـــرق الأوســـط وفي أفريقيا. ومعنى هذا للأسف أن الشرق الأوسط ليس في قلب الاهتمام الألماني أو الأوربي في هذه الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان أو المتعلقة بالتنمية البشرية والتنمية الإنسانية بصفة عامة وأقول هذا على أساس وجود خطاب حول التمويل الأجنبي في الدول العربية وأي أجنبي الذي يمول والذي لا يمـــول أنشـــطة لمنظمات أهلية في الدول العربية؟! أقول أي أجنبي يستمع لهذا الخطاب يستغرب على أســـاس أن العـــرب الذيـــن لديهم هذا الخطاب يعطون إنطباعاً بأن الشرق الأوسط فعلاً في قلب الاهتمام بالنســـبة للسياســـة العامـــة رغم أن وجوده في الدول العربية وفي الشرق الأوسط بصفة عامة- للأسف محـــدود- وأقـــول للأسف لأني مقتنع بأننا بحاجة إلى تعزيز علاقاتنا خاصة في الألفية الثالثة التي بدأت بصعوبات كثيرة وأتمنى النجاح لهذا المؤتمر

الفصل الأول

1

قراءة في مقررات صنعاء

رئيس الجلسة: د/ أمين مكي مدني

متحدث: عز الدين الأصبحي: مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان.

مقرر: عاصم ربابعة: منسق البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان/ الأردن.

•د/ أمين مكي مدني:

الحقــيقة لــم يسعدني الحظ أن أشارك مع الأخوة في لقاء اليمن في موضوع مقررات صنعاء حول الميثاق العربي لحقوق الإنسان، لكن أعتقد أننا نتفق جميعاً على أن الميثاق أصبح ضرورة ملحة لو وضعنا العربــي بالنســبة لأوضـــاع حقوق الإنسان ومواثيق حقوق الإنسان والشرعة الدولية وبالنسبة للتطورات الإقليمية التي حدثت أخيراً بمعنى أن النظر لموضوع حقوق الإنسان بصفة عامة لم يعد مسألة مزاجية أو مسألة داخلية او مسألة ينفرد بها نظام حكم معين دون غيره؛ إذا نظرنا إلى التطور الحادث في هذا الصدد نــرى أنه حينما صدر ميثاق الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ كان يشير في المادة الثانية/ الفقرة السابعة إلى أنه: لا يجــوز للأمم المتحدة أن تتدخل في أي مسألة من الشئون الداخلية والسلطان الداخلي في أي دولة. فكان هــذا هو المنظور لكن لو رأينا ما حدث في منظومة حقوق الإنسان من عام ١٩٤٥ حتى الآن ما عاد من المقبول التغاضي عن حقوق الإنسان.

هــذا لا يعني- وأرجو أن لا يستغرقنا الوقت- لأن هنالك الكثير من الازدواجية ومن الانتقائية هناك الاعتــبارات السياســية. لكــن أرجو ألا يسرقنا هذا من همنا العربي- همنا في المنطقة العربية في سبيل تطوير منظومة حقوق الإنسان.

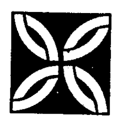
أقــول أنـــه منذ عام ١٩٤٥ حتى الآن صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهو الأساس لمنظومة حقــوق الإنسان ككل عام ١٩٤٨، عدد الدول آنذاك كان محدوداً، الدول العربية التي شاركت هي مصر- الســعودية وبعــد هــذا تطورت الشرعة الدولية بصدور العهدين الدوليين أحدهما خاص بالحقوق المدنية والسياســية والآخر يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وصدرا عام ١٩٦٦ ووجدا أساسهما مــن الإعــلان العالمــي لحقــوق الإنســان؛ الأعم ثم الأخص، بعد ذلك صدرت العشرات من المواثيق والمعــاهدات والاتفاقــيات الدولية التي غطت معظم جزئيات حقوق الإنسان: التعذيب- المرأة- الطفل- التفرقة العنصرية... عهود كثيرة جداً عنيت جميعها بمسالة حقوق الإنسان والتخصص فمثلاً اتفاقية حقوق الطفــل التــي صدرت منذ أثنتى عشرة سنة الآن يوجد برتوكولات بالنسبة للطفل في النزاعات المسلحة وهكذا تتكامل التصورات؛ وتلاحظ على المستوى الجنائي الدولي أيضاً بعد الحرب العالمية الثانية وجدت محكمـــة "نورمــبرج" ومحكمة "اليابان" بالنسبة للشرق الأقصى ثم وفي التسعينات تكونت محكمة "لاهاي" ومحكمـــة "روانـــدا" والآن "المحكمة الجنائية الدولية" التي ستشرع بعد أسابيع قليلة في اعمالها وهنا تجدر الإشـــارة إلـــى أن الدولة العربية الوحيدة التي هي طرف في هذه المحكمة هي "الأردن" وأخيراً وحسبما علمت أن "جيبوتي" أيضاً أصبحت طرف في اتفاقية هذه المحكمة، دولتان فقط من إجمالي أثنين وعشرين دولـــة! بالنســـبة للتطور الإقليمي في هذا الصدد هناك: اتفاقية أوربية لحقوق الإنسان والاتفاقية الأمريكية

والميــثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وهناك آليات لهذه الاتفاقيات الإقليمية؛ فهناك لجنة ومحكمة بالنسبة للاتفاقية الأوربية؛ وكذلك للأتفاقية الأمريكية؛ وبالنسبة للميثاق الأفريقي توجد لجنة وهم الآن بصدد إنشــاء محكمة؛ فإذا نظرنا إلى المنظومة الدولية أو حتى الإقليمية نجد أننا متخلفون جداً.. جداً عن الركب فــي موضوع حقوق الإنسان والأسباب وراء ذلك كثيرة؛ وأنا ود ألا أطيل لكن هذه مقدمة لموضوع أعتقد أنــه سيثار في النقاش والأسباب هي: الوضع الاقتصادي- الوضع الاجتماعي- الاحتلال- النظم نفسها- حــالات الطوارئ الموجودة- الميثاق الذي دخل الجامعة عام ١٩٨١ وخرج عام ١٩٩٤ ما هي الأسباب؟ هل هو كاف؟ هل يعتمد عليه؟ هل ننساه؟ هل نطوره؟ هل هناك داع لمواجهة الحكومات؟.

قراءة في مقررات صنعاء

أ/ عز الدين الأصبحي:

أنا لا أحب الجلوس الكثير على المنصة؛ باختصار شديد تم توزيع مقترحات صنعاء الخاصة بتحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان وهي حصيلة لكثير من النقاشات والحوارات العربية التي طرحت في المنطقة العربية وليست نتاجاً لمؤتمر صنعاء فقط؛ وقد بدأنا في صنعاء من حيث انتهت هذه الحوارات وإلى حيث تبلورت كل الآراء المتاحة ولم نبدأ من الإشكاليات القديمة السابقة التي رافقت الرؤية العربية والميثاق العربي لحقوق الإنسان منذ ربع قرن تقريباً، وطرحت أمام الندوة معظم الدراسات والآراء التي تناولت الميثاق العربي والتي نشرت في المجلات العربية المختلفة وحصيلة المناقشات والآراء التي طرحت في أكثر من ندوة عربية؛ ورأينا في ندوة صنعاء أن التميز لابد أن يكون ملائماً للإيقاع الواقعي والذي يحدث؛ خاصة وأن الجامعة العربية تنظر عملياً في مسألة تحديث الميثاق العربي. وجامعة الدول العربية وجهت رسالة إلى الدول الأعضاء لتقديم مقترحاتها في هذا الصدد لأن اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان ستنظر في أمر تحديث الميثاق العربي فرأينا أن نستفيد من هذه الفرصة التي نراها تاريخية وندلي بدلونا كمنظمات عربية كخبراء عرب؛ فلنبتعد عن مناقشة الأمور ذات الطابع النظري مثل جدوى التغيرات التي يمكن أن تحدثها الحكومات العربية على الميثاق أو قدرة الجامعة على تحديث الميثاق بالشكل الذي يوازي المواثيق الدولية ولكن علينا أن نطرح شيء عملي يرقى إلى النظرة العالمية لحقوق الإنسان ولا يكون أقل من سقف الاتفاقيات الدولية التي قد صادقت عليها الدول العربية وهذه هي وجهة نظر الخبراء العرب الواضحة بأن الدول العربية قد صادقت على أهم وأخطر المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ابتداءاً من العهدين الدوليين وانتهاء باتفاقية حقوق الطفل مروراً بالاتفاقات الخاصة بالمرأة ومادام ذلك فلابد ألا تكون الوثيقة العربية أقل من ذلك ولكن ربما تقدم رؤية عربية لشيء ارقى مما سبقها؛ وهذه هي الاستراتيجية التي انطلقت منها ندوة صنعاء وبالتالي اعتمدنا في الندوة على آلتين: قدمت أوراق عمل مكتوبة تقدم رؤى متعددة حول التحديث وكيفية الوصول إليه ثم تم تقسيم المشاركين إلى ثلاث مجموعات عمل؛ راينا أن النقاش على مدار اليومين مهما طال أمده لن يتجاوز الحوار حول البعد الأخلاقي والأدبي والسياسي ولذلك لجأنا إلى مجموعات العمل الثلاثة كنموذج عملي فعال ويخرج بنتائج أكثر إيجابية والباب مفتوح للمناقشة في مقررات صنعاء



المداخلات

أ/ حسن يوسف:

بالنسبة للمادة "١٢" من الميثاق أرى أن يتم الجمع بين الحمل والرضاعة لأن الطبيعي أن الحمل يعقبه فترة رضاعة؛ ففي التعديل المقترح نوع من التزيد في الألفاظ فيمكن أن يكون النص: حتى تضع حملها وتنقضي مدة الرضاعة بحد أقصى عامين من ولادة الطفل. أو ما شابه ذلك.

أما الفقرة الثانية الخاصة بمسألة حكم الإعدام على من جاوز سناً معيناً فهي في حاجة إلى نقاش طويل جداً؛ نقاش فقهي ونقاش ديني؛ لأن الشريعة الإسلامية اقرت القصاص وتركت الحق في التنازل عن هذا القصاص لأهل المجني عليه فهذه المسألة تحتاج- في أعتقادي- إلى نقاش فقهي وحقوقي أيضاً قبل المطالبة بإلغاء حكم الإعدام. فالمطالبة بإلغاء حكم الإعدام لمن هو فوق سن الخامسة والسبعين أرى أنه: أولاً: مخالف للشريعة الإسلامية وثانياً: تثار حوله شبهة عدم دستورية في التشريعات الوطنية الداخلية حيث يؤدي هذا الحكم إلى انعدام مبدأ المساواة وأحياناً كثيرة نجد أن من تجاوز هذا السن وأقدم على ارتكاب جرم مستحق لعقوبة الإعدام يكون هو الأشد خطورة على المجتمع ويعرضه لأمور شديدة الخطورة لو تركت؛ فعلى سبيل المثال: الغالبية العظمى من تجار المخدرات- في مصر- وخاصة الهيروين ممن تجاوزوا سن السبعين والخامسة والسبعين.

د/ أمين مكي مدني:

نأسف للمقاطعة ولكن أود ألا نغرق في تفاصيل النصوص ولكننا نود أن نرى ميثاق عربي لحقوق الإنسان يحتوي على مبادئ حقوق الإنسان.

أ/ حسن يوسف:

وبخصوص المادة "١٥" التي تقرأ: يجب أن يعامل المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية معاملة إنسانية. أعتبر ضرورة إضافة الفقرة التالية: وألا يكلف بأية أعمال ماسة بالكرامة الإنسانية أو معرضة للخطر.

المــادة "١٦" الخاصة بالتعويض في حالة الخطأ القضائي. أقول هناك إضافة بالتغيير وينص على: حق التعويض عند ثبوت براءة المتهم الذي حبس احتياطياً مع النص على عدم التوسع في إجراءات الحبس الاحتياطي.

حيــث اصـــبح الحبس الاحتياطي اليوم في التشريعات العقابية العربية هو نوع من العقوبة المقننة؛ عقوبـــة تطـــول حرية المتهم إلى ستة أشهر وأحياناً أكثر وبذلك أصبح الحبس الاحتياطي عقاب ولا يمنح الشـــخص أية تعويضات عنه؛ فالتعويض هنا يجب أن يكون ناتج عن الحبس الاحتياطي وليس عن الخطأ القضائي.

المـــادة "١٧" أقـــترح إضافة نص خاص بحظر التنصت على الاتصالات والمكالمات؛ فاليوم توجد تشـــريعات مقدمة تبيح لبعض الدول القيام بالتنصت تحت دواعي الأمن العام وقانون الطوارئ إلى آخره وذلك كله إلا بأذن من القضاء المختص وليس النيابة العامة.

أمـــا المادة "٢٩" أقترح إضافة عبارة: مع مراعاة ألا تخل القواعد القانونية المنظمة للنقابات بما ورد في المواثيق الدولية والمنظمة لحق التنظيم وحمايته من حيث مناخ الحرية والبعد الديمقراطي والعمل على تغيير القوانين الحالية التي لا تتفق والظروف السائدة في هذا الإعلان ومواثيق حقوق الإنسان فعلى سبيل المـــثال فـــي مصـــر عـــندنا القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ الخاص بالنقابات: هذا القانون قد قضى على التنظيمات المهنية النقابية في مصر تماماً.

والمـــادة "٣٠" لا يمكـــن أن نتحدث عن ميثاق عربي لحقوق الإنسان ونهمل الملايين من المواطنين العرب المعاقين ذوي الاحتياجات الخاصة.

د/ أمين مكي مدني:

هذه جلسة مبدئية لبلورة المبادئ الأولية التي يجب أن يتضمنها الميثاق العربي وليست للاستغراق في النصوص.

أ/ غسان مخيبر: (رئيس جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات – محامي- عضو برلماني- لبنان)

تعقيـــباً على تلك الملاحظة المنهجية؛ الحقيقة يبدو من قراءة البرنامج أننا سوف نتناول بالتفصيل كل النقاط التي طرحت في ندوة صنعاء وبالتالي السؤال ما هو موضوع نقاشنا الآن؟ خاصة إذا كان موضوع الجلســـة المقـــبلة هو ما لم تتضمنه توصيات ندوة صنعاء وبالتالي فأن ما تضمنته هو الجهة الأخرى من العملة ذاتها؛ فهل هناك خلفية لهذا أم لا؟ لأني لم أحضر ندوة صنعاء.

أمـــا بخصـــوص هذا المؤتمر فلقد وضعت قائمة تفصيلية للمقارنة ما بين العهدين الدوليين والميثاق

العربـــي لحقوق الإنسان بالإضافة إلى التوصيات؛ وما وجدته في هذه المقارنة البسيطة أن كل من الميثاق العربي مضافاً إليه توصيات صنعاء مازال قاصراً عن الارتقاء إلى مستوى الحد الأدنى للعهدين الدوليين الصـــادرين مـــن الأمم المتحدة عام ١٩٦٦؛ وبالتالي إذا كان لي توصية في هذا الوقت بالذات فهي أن لا نقـبل أي ميثاق عربي لا يرتقي إلى مستوى الحد الأدنى من المواثيق الدولية ذات الصلة التي التزمت بها دولـنا العربية ابتداءً؛ فحتى إذا قرأنا نص الميثاق وما طرحه الزملاء في مؤتمر صنعاء فهو مازال دون مستوى طموحاتنا.

والمقارنة السريعة التي قمت بها تلفت النظر إلى مدى قصور الميثاق العربي وتوصيات صنعاء عن الإرتقـــاء إلـــى مستوى الحد الأدنى هذا من جهة ومن جهة أخرى اؤكد على توصيتي السابقة. وأنا ممن يعارضون فكرة الميثاق العربي؛ تعلمون أن هناك جدل في القانون الدولي حول جدوى المواثيق الإقليمية؛ وســوف نرى أن الميثاق الإقليمي الأوروبي وحتى الأمريكي قد وضعا قبل العهدين الدوليين؛ وكانا هامين جــداً لإدراج مـــبادئ حقوق الإنسان في صلب القانون الدولي حيث كانت هذه المبادئ قبلها من المبادئ السياسية وليست القانونية.

الملاحظة الثانية: أي مناقشة نجريها الآن؟ ربما قد يفيد أن ننتظر الجلسة القادمة قبل أن نناقش بنود الميـــثاق؛ وقـــد يفيد مناقشة تفصيلية لما ورد في توصيات صنعاء؛ لأن لي بعض الملاحظات واورد منها واحدة فقط على سبيل المثال لبيان مدى صعوبة ما نحن مقبلون عليه: ورد في المادة الرابعة من مقترحات صـــنعاء: أن تلغـــى الفقـــرة "أ" من الميثاق العربي؛ وتقول الفقرة "أ": لا يجوز فرض قيود على الحقوق والحـــريات المكفولـــة بموجـــب هـــذا الميثاق سوى ما ينص عليه القانون ويعتبر ضرورياً لحماية الأمن والاقتصاد الوطنيين أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق وحريات الآخرين.

فـــإذا مـــا قارنّا هذا النص أصلاً بالعهود الدولية نرى أن النص العربي أسقط مبدأ الديمقراطية وهو أساس في تفسير هذه المادة وأضاف فكرة الأمن الاقتصادي وهو شيء منهجي؛ أما الاقتراح بإلغاء الفقرة فهـــو يسقط من أي نص دولي حماية أساسية؛ الحماية الأولى لا يمكن الابتعاد عن مبادئ الحد الأدنى من حقـــوق الإنســـان إلا بقـــانون ولـــيس بتدابير إدارية كما هو الحال في الغالب من الأنظمة العربية والبعد الديمقراطي الذي يصبح واجب أساسي على الدول العربية في اي تدبير تأخذه للحد من الحريات الأساسية بأن يكون ذلك ضمن احترام مبادئ وقراعد الديمقراطية وأن تكون هذه الدول أساساً ديمقراطية وأعتقد أنه نص أساسي كما ورد في المواثيق الدولية وفي غاية الأهمية لحماية حقوق الإنسان. ولا أفهم بالتالي كيف يكـــون أحد مقترحات صنعاء إلغاء هذه الفقرة؟ أرجو أن يفسر لي أحدكم ذلك! أيضاً هناك توضيح منهجي كيف سنعمل خلال هذين اليومين.

د/ أمين مكي مدني:

أعـتقد أنها مداخلة هامة وتثير عدة نقاط؛ فإذا كان بصدد الدخول إلى ميثاق عربي أخذاً في الاعتبار المواثـيق الدولـية والشـرعة الدولية لحقوق الإنسان لابد لنا من إثارة ما قد تواجهه اللجنة المقترحة في الحديـث مـع جامعة الدول العربية في مسائل الخصوصية الثقافية والأوضاع السياسية؛ كذلك في حديث الأستاذ/ غسان: هناك في الشرعة الدولية ما يسمى بالحقوق الغير قابلة للانتقاص وهي محددة بحدود مهما كان الوضع السياسي والعسكري والأمني والطوارئ والكوارث تظل هذه الحقوق غير قابلة للانتقاص.

ولابد أن يكون هذا في اعتبار اللجنة المقترحة لأنها ستقابل دول ترفض هذا رغم أن أكثر من نصفها قد وافق على الشرعة الدولية إلا أن البعض الآخر ما زال يتلكأ استناداً إلى مسألة الخصوصية الثقافية.

ولي ملاحظة منهجية وهي ان الأخوة الذين شاركوا في ندوة صنعاء سيأخذون الكلمة أخيراً للتعقيب على كل ما قد يرد من ملاحظات.

أ/ محمد بسيوني: "مدير مركز مكافحة الألغام"

لي عدة ملاحظات رئيسية في هذا الإطار فأنا قد طالعت الميثاق سريعاً وأعتدت من البرنامج العربي أنـه أكـثر وجـود شيء أضخم من هذا ومع احترامي الشديد لكل من ساهم في هذا المشروع فنحن أمام "شـيء" لا يـناقش فهذا الميثاق أقل بكثير من طموحاتنا هذا أولاً؛ وثانياً: أعتقد حينما نتحدث عن الميثاق العربـي لحقوق الإنسان أعتقد أن لدينا بعداً عربياً في الموضوع فلابد أن يكون هناك خطاً عربياً واضحاً فـي الميـثاق مثلما هو موجود في الميثاق الأفريقي؛ وكان لي شرف الاشتراك في بعض المناقشات التي دارت حـول الميـثاق الأفريقي؛ فالأفارقة وهم يضعون ميثاقهم قالوا نحن أفارقة بشكل واضح مع تحديد قضـاياهم الإقليمـية الأساسية وأفكارهم فيما يخص المبادئ العامة لحقوق الإنسان وكذلك تصوراتهم في العمـل المشـترك وهـذا ما لم أجده هنا في الميثاق العربي لحقوق الإنسان بل اجد هنا من يحاول ألباس المواثـيق الدولـية في الستينات ثوباً عربياً- رغم تغيرها- عبر المواثيق التي أضيفت؛ وهذا شيء غير طبيعـي وغير منطقي؛ مع تقديري للجهد الذي بذل في صنعاء؛ ولكني كممارس للعمل الحقوقي منذ عام ١٩٨٨ حـتى الآن عندما تعيدني إلى عام ١٩٦٦ وتقل لي هذه نقطة بدايتك؛ فأنا أسف لن أقبل ميثاقاً بهذا الشـكل وطـبعاً الحكومات العربية ستوافق على هذا الميثاق لأنها بالفعل صدقت على اتفاقيات أفضل منه ألـف مـرة. ثالـثاً: هناك جزء مهم جداً ولست أدري أين نضعه في الميثاق؟ وهو مسألة النشطاء؛ أنتم تـتحدثون عـن الميـثاق العربي وليس هناك أية إشارة لمسألة النشطاء تماماً؛ هل هم موجودون أم غير موجوديـن؟ هل لهم ميثاق خاص؟ خاصة أن تسعين بالمائة من مشاكلنا في هذا المجتمع هي في النشطاء؟ فكثـيراً مـا نراهم يقومون بأعمال جيدة ثم فجأة يتحولون عنها تماماً؛ وعندئذ تضمحل استفادة الناس من

أنشـطة حقوق الإنسان بسبب النشطاء أنفسهم. فهل سيكون لهم آلية خاصة بهم أم قسم أم ميثاق شرف أم ماذا؟

أخيراً التعامل مع فكرة المواثيق الإقليمية عبر الفترة الماضية من خلال ممارستنا نحن كمجموعة من نشـطاء حقوق الإنسان هناك حوالي ١٤٠٠ وثيقة صدرت في الفترة من ١٩٧٠-٢٠٠٠ ما بين معاهدات إقليمـية ومواثـيق تخـرج عـن المؤتمرات وخلافه في قضايا البيئة وحقوق الإنسان والحقيقة أن الألف وأربعمائـة وثيقة المشار إليهم مازالوا موجودين ولكن طول الوقت نعود في الحديث عن الوثائق الأساسية ومـن ثـم فالاتفاقيات التي نجحت في أن تعيش مثل اتفاقية حماية الهواء من التلوث والاحتباس الحراري واتفاقـية الألغـام وغيرها هي الاتفاقيات التي كانت تتسق تماماً مع المعاهدات الدولية الأساسية فلابد ان نكـون أكـثر أخلاصـاً مع هذه المعاهدات وأكثر إلتزاماً وحرصاً على تنفيذها من أجل أن تكتب لميثاقنا العربي الحياة والاستمرار.

أ/ عز الدين الأصبحي:

لدى فقط توضيح بسيط فهذه الجلسة هي استعراض لما تم في صنعاء والظروف التي انعقدت فيها الندوة والموضوع الأساسي لهذا اللقاء هو التأكيد على اننا نريد الوصول ليس إلى سقف المواثيق الدولية ولكن إلى اعلى من ذلك كما قال الأستاذ غسان وأننا نلتقي هنا ليس فقط لنؤكد على هذه الحقوق من منظورها الدولي ولكن لخلق حراك وكتلة عربية لتأكيد هذه الحقوق. ونحن أيضاً نمثل هذه الرؤية المتطورة وليس كما يرى البعض بأن هذه الرؤية متأخرة؛ وأرى أن كـل الآراء التـي ستطرح ليس عليها خلاف؛ وليس هناك أحد ضد؛ وعندما ننتهي من هذه الجلسة ومن المؤتمر سنكتشف أيضاً أن هناك نواقص أخرى لم نستطع تداركها.

وهـذه هـي الحقيقة؛ فنحن الآن نستكمل ما تم في صنعاء ولا نقول: نقر. ونريد الخروج بآلية عمل وبكـتلة عربية لتحريك وتحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان ومن أجل الإسهام والخروج برؤية عربية تمـثل بـالفعل المنظمات العربية غير الحكومية والنشطاء العرب؛ رؤية متقدمة ومتطورة؛ فنحن لسنا مع المقـترحات المسلم بها ولسنا ضد ما يطرح في هذه القاعة. فهذه طبيعة أي ندوة أو مؤتمر: عجز هنا أو هـناك؛ رأي لـم يستوعب؛ أحد العقول العربية التي لم تكن موجودة لتضفي إضافة حقيقية؛ فالجلسة هي اسـتعراض حتى نستكمل الموضوع ولا يحدث هناك بتر واستكمال الرؤية عبر الخبراء العرب واستكمال رؤيـة المـنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان والخروج بآلية عمل حقيقية مع جامعة الـدول العربية ومع اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان وهو الأهم في رأيي لأن اجتماعات اللجنة كذلك سـتثبت لنا بأننا في حاجة إلى رؤى جديدة وعقول أخرى وإضافات حقيقية وهو ما يطرح الآن في القاعة كتحديث للتحديث وستستمر عملية التحديث إلى أن تنتهي الجامعة العربية من هذا الموضوع.

د/ أمين مكي مدني:

لكي نكون واضحون فإن صنعاء والقاهرة لن تكونا نهاية المطاف فهما بداية فتح هذا الملف وتحريكه وبالتالـــي فإن الإخوة القادمين من عدد من الدول العربية المختلفة سيعودون لفتح هذا الملف داخل دولهم: في الإعلام وفي المنظمات غير الحكومية وفي النقابات وفي الأحزاب السياسية.

أ/ أماني حامد عثمان: منسق البرنامج العربي في السودان/ محامية

هناك انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في السودان؛ وأتمنى أن ينجز هذا الميثاق. توجد فكرة أساسية تفرق بين الحكومات والمنظمات الأهلية، ولكن لا يتوقع أحد أن تلتزم الحكومات بأية مواثيق؛ وأعتقد أن الموقف الصحيح هو أن منظمات العمل الأهلي وخاصة منظمات حقوق الإنسان لابد أن تنجز هذا الميثاق مـــع مـــراعاة الخصوصية الثقافية العربية وبما لا يتعارض في نفس الوقت مع المواثيق الدولية ويتضمن آلـــيات حقيقية مثل إنشاء محكمة شعبية عربية تتكون من منظمات حقوق الإنسان مع تشكيل لجان لتقصي الحقائق وتشكيل لجان مراقبة عربية وفي نهاية الأمر لابد من إنشاء مفوضية عربية لحقوق الإنسان خارج إطار الحكومات؛ واقتراح أخير هو تحويل جامعة الدول العربية من جامعة حكومات إلى جامعة منظمات أهلية ومجتمع مدني. وفي هذه الحالة يمكن تطوير الميثاق العربي في إطار غير حكومي.

أ/ محمد عبده الصغير: (المجلس العربي للطفولة والتنمية)

أولاً نحيـــي كل الجهود التي تبذل في سبيل تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان لكني أود الإشارة إلـــى تجربة سابقة في سبيل تحديث ميثاق الطفل الصادر عن جامعة الدول العربية وهذه التجربة للأسف فشـــلت؛ وكانـــت هناك ندوة في صنعاء عام ١٩٩٨ بخصوص هذا الموضوع وقد توقفت الجهود في هذا الصـــدد تماماً؛ فأتمنى أن نستفيد في تجربة تحديث الميثاق العربي مما حدث في تجربة ميثاق الطفل. لأنه فـــي الحقيقة المواثيق العربية في شتى المجالات تأتي متخلفة كثيراً عن نظيرتها الدولية؛ فالميثاق العربي للطفل مثلاً رغم ضعفه الواضح- رفضته خمس دول عربية من بينها اليمن؛ في حين أن الاتفاقية الدولية لحقـــوق الطفـــل صدقت جميع الدول العربية عليها!! ومن هنا يطرح السؤال نفسه: ما هي أهمية الوثيقة العربـــية وما هي قوتها الإلزامية؟ ولذلك أتمنى من الزملاء العمل على جعل مشروع الميثاق أرقى بكثير مما ورد في الاتفاقيات الدولية.

ونقطة أخيرة أن الإشارة إلى حقوق الطفل والمرأة في الميثاق العربي لحقوق الإنسان إشارة ضعيفة جداً فلابد من العمل على تلافي ذلك.

أ/ ميرفت أبو تيج: "محامية- عضو مجلس إدارة ملتقى تنمية المرأة"

أحيي الأخوة في اليمن الذين تصدوا لفكرة تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان وبالمناسبة هو ليس ميـثاق لعدم التصديق عليه من أية دولة عربية حتى هذه اللحظة. وقد بذل فيه من الجهد ما هو مشكور؛ وأنـا أخـتلف مع من رأى في هذا الجهد أنه لا يحقق طموحاتنا لكن هذا لا يمنع من وجود أهمية كبرى للمواثـيق الإقليمـية سـواء مـن خلال جامعة الدول العربية بالنسبة لدولنا العربية أو من منظمة الوحدة الإفريقـية علـى المستوى الإفريقي؛ لأني أعتقد أن الميثاق العربي لا يختلف كثيراً عن الميثاق الأفريقي ورأيـنا أن الميـثاق الأفريقـي- من خلال دراسة نقدية- لا يركز على حقوق الإنسان بقدر تركيزه على حقوق الشعوب.

أ/ عبد الهادي الخواجة: "مدير مركز البحرين لدراسات حقوق الإنسان

لابد أن نكون واقعيين حول المتوقع من مثل هذا التجديد من قبل الجهات الحكومية، أنا أفهم أن يكون هناك اجـتماع فـي صنعاء أو في القاهرة ويضم ممثلي المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان لتقييم الميثاق العربـي لحقوق الإنسان ومقارنته بالاتفاقيات الدولية هذا عمل ممتاز جداً لأن هذا يعطي النشطاء أرضية فـيما بعـد عند الحديث عن مسألة الآليات ولكن أن يخرج هؤلاء بنص جامع مانع يقدم إلى جامعة الدول العربـية فأنا أعتقد أن هذا خطأ منهجي؛ لأن الجامعة لم تطلب منا مسودة تنطلق منها في تعديل الميثاق؛ فلو كانت طلبت كان يمكن اعتبار هذا عمل جيد؛ أما وإنها لم تطلب وأننا نعلم أن هذا السقف الذي نضعه لأنفسـنا لـن يلـتزموا به وربما حتى لن ينظروا إليه؛ فإذن أعتقد أنه من الخطأ أن نصل إلى نص نقدمه للحكومـات. وإنمـا يجب أن نتدارس الأمر ويكون طموحنا عالٍ بمستوى المعاهدات الدولية وأعلى وأن تكـون هناك آلية وهو ما يجب أن نناقشه اليوم مثل: أن تكون هناك شبكة تشكل لهذا الغرض وتوجد في مخـتلف الدول العربية وهذه الشبكة تشكل لجنة متابعة وتقوم بتنسيق التحرك من أجل الضغط على الدول العربية أو جامعة الدول العربية للوصول إلى أفضل نص ممكن؛ وإذا وصلنا إلى تشكيل لجنة مشتركة من الحكومـات والمـنظمات غير الحكومية فيكون للجنة الحق في أن تقول من هم ممثلي المجتمع المدني في اللجنة المشتركة.

أ/ هيثم المالح: "محام/ رئيس جمعية حقوق الإنسان في سوريا"

الحقيقة لا أعرف كيف أبدأ؟ ولا من أين أبدأ؟ فالأنظمة العربية مجتمعة على مخالفة المواثيق الدولية وعـدم احترامها. قد قرأت الميثاق العربي الآن ووجدت فيه مصطلحات مطاطة وكثيرة جداً؛ والحكومات العربـية متخصصة في الخروج عن هذه المصطلحات؛ ووجدت مصطلح القانون؛ أين هو القانون؟ نحن

لديـــنا هنا حكومات عربية تستند إلى أحكام قانون الطوارئ؟ في سوريا مثلاً يطبق هذا القانون منذ أربعين سنة؛ فأين هو القانون.

البلاد العربية في غالبها لديها تمثيل نيابي غير صحيح؛ المجالس الشعبية تعين تعييناً فما هو القانون الذي يحكم علاقات الناس فيما بينهم؟

الحقيقة نحن في حاجة إلى تفعيل الواقع العربي ليكون واقعياً؛ ليس ديمقراطياً ولكن شبه ديمقراطي. كيف نستطيع تفعيل المعاهدات الدولية أو الاتفاقيات الإقليمية؟ يجب أن تكون أولاً مطبقة. فأنا مثلاً لوحقت أمام القضاء العسكري من أجل طباعة مجلة لحقوق الإنسان فكيف نستطيع أن نخطو خطوة حقيقية لضمان حماية النشطاء ولضمان حقوق الإنسان في العالم العربي ذلك الإنسان الذي تنتهك حقوقه في كل يوم وفي كـــل لحظة وفي كل ساعة؛ الحقيقة نحن في حاجة للتفكير بشكل أكثر واقعية وأكثر عملية؛ ولست أعرف هل توجد لجنة لإعادة صياغة هذه التوصيات حتى تكون العبارات محكمة أكثر.. أم لا؟.

أ/ أمل الباشا: "رئيس منتدى الشقائق العرب لحقوق الإنسان"

بالنسبة لي هذا هو اللقاء الرابع حول تحديث الميثاق العربي كانت البداية من عمان وأنا في كل مرة أســتمع إلـــى افكار جديدة؛ ولكن ندوة صنعاء كانت صعبة جداً لأنها فقد انطلقت من خلالها أوراق عمل ودراســـات عمـــيقة للميثاق نفسه وأؤكد لكم أننا لو التقينا غداً في المغرب للنقاش حول هذا الموضوع ســـنخرج بنفس النتيجة وهي أن الميثاق أقل من طموحاتنا بكثير؛ وجد- في مؤتمر صنعاء- من يقول إن هـــذا الميـــثاق لا حاجة لنا أن نناقشه ورأت مجموعة أخرى أن علينا كمجموعة نشطاء حقوق الإنسان أن نغتـــنم هذه اللحظة التاريخية ونقدم للحكومات العربية رؤية خاصة بنا؛ لأن الجامعة العربية عندما طالبت بتحديـــث الميثاق أرسلت تطلب رأي الحكومات والسفارات مما يعني أن الحكومات نفسها هي التي تطالب بالتحديـــث؛ وحتى الآن لم تقدم أية حكومة إسهاماً في هذا الموضوع حتى اليمن التي انطلقت منها الدعوة لتحديـــث الميـــثاق في العام الماضي؛ عندما جاءتهم الرسالة الخاصة بتحديث الميثاق أقروا بموافقتهم على الميثاق كما هو دون تحديث؛ طبعاً نحن كنشطاء ونشيطات حقوق الإنسان لدينا رؤى جميلة جداً بطموحات رائعـــة ولكن علينا أن نقدم رؤيتنا لجامعة الدول العربية؛ لأننا لن نشارك في الصياغة، فهذا حلم وسيظل حلم لأن القائمون على الصياغة هم ممثلي الحكومات في الجامعة وهم موظفون بيروقراطيون. الحقيقة أننا كـــنا نوازن بين رؤيتنا للميثاق كنشطاء وبين الواقع العملي فكيف نطالب بالحقوق المدنية والسياسية مثلاً وهناك دول لا تعرف الديمقراطية أساساً.

ولكـــن يمكننا أن نضع ميثاقاً عربياً خاصاً بمؤسسات المجتمع المدني العربي وهذا من الممكن بشكل أدبـــي أن نقبله جميعاً، أما الحكومات فلن تعمل إلا على الميثاق الذي تضعه وترضى به؛ وهناك ملاحظة

أن هــذا ميثاق عربي لحقوق الإنسان وليس ميثاقاً لحقوق الإنسان العربي كما قال أحد الأخوة الموجودين فهو لا يؤسس لحقوق الإنسان العربي وإنما للإنسان المتواجد على الأرض العربية.

د/ نظام عساف:

أود في البداية أن أحيي جهود البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان وكذلك الإخوة في مركز المعلومات والتأهيل، نحن في عمان لم نخطط لمناقشة الميثاق العربي بل كانت مناقشة عفوية لهذه الفكرة لأول مرة على المستوى العربي وقام مركز المعلومات على تنفيذ ما تم الاتفاق حوله في عمان ووفر الدعم اللازم لمناقشة هذه الفكرة بشكل مخطط له وها هو البرنامج العربي يتابع المسيرة في القاهرة.

فقــط أود الإشـــارة لنقطة واحدة وهي: أن ما سنقدمه لجامعة الدول العربية هو مجموعة أفكار على هذا الميثاق وليس نصوص نهائية؛ لأن صياغة النصوص تحتاج إلى جهد أكبر وتخصص أكثر وشهور طويلة من العمـــل المتواصل. ولكننا ننتهز فرصة قيام الجامعة بمناقشة هذا الموضوع الآن وفرصة وجود السيد/ عمرو موسى وما يحظى به من احترام وتقدير لتقديم مجموعة أفكار على هذا الميثاق وهو ما اتفقنا عليه في صنعاء: أن نعمل من حيث أنتهى الفكر الإنساني في المواثيق الدولية؛ وهي الفكرة السائدة في صنعاء؛ وهذا لا يمنع من تــناول بعــض النصـــوص بشكل فردي لمناقشة تعديلها أو إلغائها؛ وما قدم في مؤتمر صنعاء هو عبارة عن مقترحات أولية.

ولذلك أرى أن نقوم اليوم وغداً بمواصلة العمل ونضع أفكار على هذا الميثاق متضمنة المبادئ التي نتفق علــيها ونقدمها كمذكرة إلى الجامعة مع الإشارة إلى رغبتنا في المشاركة في لجنة صياغة الميثاق في جامعة الدول العربية.

أما مسألة صياغة الميثاق مادة مادة فهو عملية صعبة جداً ولا نستطيع القيام بها.

د/ أمين مكي مدني:

فـــي الحقــيقة موضوع إعداد ميثاق أو مشروع ميثاق وتقديمه للجامعة العربية قد لا يقبل وقد يكون أمراً مستفزاً لبعض الأخوة؛ وبالنسبة لموضوع مذكرة فأنا لا أعتقد أنه حان الوقت لذلك فالموضوع مازال بحاجـــة إلـــى تحـــريك الواقع العربي ويحتاج مشاركة كبيرة من النشطاء العرب فاليوم هناك الكثيرون لا يعرفون أن هناك مناقشة حول مشروع الميثاق. فلكي تكون حركة قوية يجب أن نستقطب كل من له باع.

د/ محمد مخلافي:

الهــدف في صنعاء كان محدداً ويجب أن ننطلق هنا من ذات الهدف فأنا كنت منسق اللجان واللجان قامت بعملها وفقاً لمبادئ حددها اللقاء وكان اللقاء أكبر من هذا بكثير ومثلت فيه العديد من الدول العربية. الفكرة الرئيسية لم تكن تقديم مشروع ميثاق لأن هذه المؤسسات يمكنها تقديم الأفكار وليست مخولة بتقديم "مقترحات بمشاريع" والغاية النهائية التي وضعت أمامنا: كيف يمكننا أن نضع أفكار ونرسلها إلى الجامعة العربية من ناحية عملية تطبيقية وأن نطالب بوجود لجنة خبراء تمثل فيها مؤسسات المجتمع المدني وتقدم هذه الأفكار وتناقش الصياغات.

وهــذه الأفكـــار التـــي أوردناها في بعض النصوص قد أتت على سبيل المثال وذلك حتى لا تكون الأفكار خاصة ومجردة. فلربما يظن من يرى هذه النصوص أننا تقدمنا بمشروع بديل وهذا لم يكن وارداً في أذهاننا.

وقد وضعنا للجان المنبثقة عن ندوة صنعاء ثلاثة معايير:

١- الأفكـــار التـــي توضـــع يجـــب ألا تكـــون أدنى من الحد القائم وفقاً للاتفاقيات الدولية والمعاهدات والمواثيق ذات الصلة وبالدرجة الأولى الشرعة الدولية.

٢- يجب التفوق على العهود الدولية وخاصة في مجال الآليات التطبيقية.

٣- إلـــتزام هذه الدول بإيجاد وتوفير وسائل التمكين للمواطن لممارسة حقوقه وهذا هو ما يستدعي وجود اتفاقية إقليمية لحقوق الإنسان.

وهـــذا مـــا خرجنا به من ندوة صنعاء ونود أن نخرج من هذا الملتقى بألية عملية، بصيغة عملية نستفيد منها ولا نعود إلى المناقشات الأولية التي دارت في عمان وصنعاء.

أما الملاحظة التي أبداها الصديق اللبناني حو المادة الرابعة الحقيقة أن الأفكار لو قرأت مجزأة ستخرج نتيجة واحدة أنه لا يوجد شيء في هذه الوثيقة يستحق فالفقرة التي سبقت الفقرة محل الخلاف قد أعطت إشارة عامـــة، وهـــي تجنب جعل الحق رهن التشريع الوطني وإسقاط أصل الحق. فإذا خرجنا من هنا بموقف موحد وطالبنا الجامعة العربية بإشراكنا في لجنة الصياغة يمكن اعتبار هذه النصوص استرشادية بما حوته من أفكار لكـــن هـــذا لا يجـــب أن يفهم بأي حال من الأحوال أننا ندافع عما هو موجود وإنما نريد أن تتجه الأفكار إلى الاتجاه العملي.

أ/ عز الدين الأصبحي:

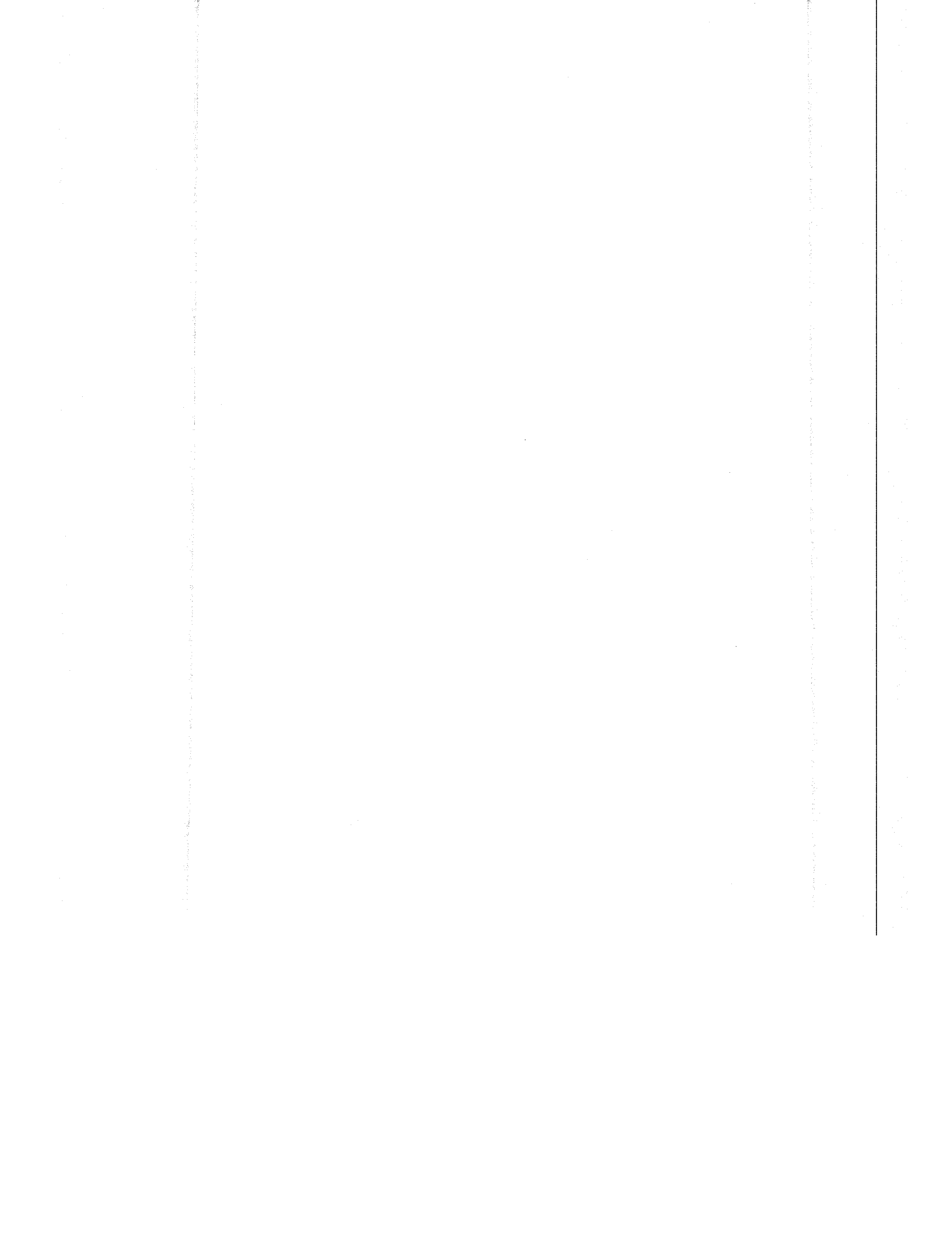
أعتـــبر أن ما طرح يمثل إضافات جيدة بجلسة يمكن اعتبارها حجر الزاوية في النقاش القادم وأقول أننا جمـــيعاً يجب أن ننطلق بثقة تامة بأننا نريد ميثاق عربي لحقوق الإنسان ورؤية عربية حدودها السماء لا تقف عـــند سقف محدد وضع دولياً أو محلياً؛ يجب أن نقول للزملاء أن الجامعة العربية في لقاء صنعاء أكدت أنها ســـتنظر فـــي المقترحات وأن لديها الاستعداد للقاء النشطاء العرب من أجل العمل على تحديث الميثاق العربي لحقـــوق الإنسان وعلى الصعيد السياسي رأينا أن هذه خطوة يجب استثمارها بشكل جيد في لقاء القاهرة؛ لذلك أنعقد هذا المؤتمر من أجل تعزيز هذا الأمر الوصول معهم إلى خطوة للأمام. بشكل أساسي مع التأكيد على أن تكـــون مطالبـــنا هي الأقوى والصوت الأعلى وأن نعمل بقدر ما نستطيع ولا نيأس فمسألة التطوير هذه مسألة مستمرة.

الفصل الثاني

2

"القضايا التي لم يتطرق لها مؤتمر صنعاء"

رئيس الجلسة: محسن عوض.	المنظمة العربية لحقوق الإنسان/ مصر
متحـــدث : عاطف عضيبات.	المركز ا لإقليمي للأمن الإنساني/ الأردن
مقــــرر : عبد الهادي الخواجة.	مركز البحرين لدراسات حقوق الإنسان/ البحرين



أ/ محسن عوض:

مقدمة:

لـي كلمـة قـبل أن نشرع في الموضوع: يبدو لي أننا نتناول الموضوع الصحيح في الوقت غير الصحيح؛ فالظروف في المنطقة كلها تمثل صعوبات جمة أمام حقوق الإنسان؛ العواصف التي تتجمع فوق العـراق وحول سلام المنطقة وأمنها؛ المنظومة الدولية وما تتعرض له من انتهاكات على الساحة الدولية؛ الدول الكبرى التي طالما تحدثت عن حقوق الإنسان ووصفت نفسها أنها داعمة لهذه الحقوق؛ تتخلى عنها الآن في أوضح صور التخلي والانتهاك؛ والميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي انتظرناه طويلاً، الآن وبعد تسـع سـنوات مـن إعلانه يأتي مشروع تطويره في وقت تهتم به الدول العربية كثيراً بالاتفاقية العربية لمكافحـة الإرهـاب؛ بمـا نعلمه فيها من ثغرات كثيرة تتعلق بحقوق الإنسان ومن ثم يأتي الشعور بأنه الموضوع الصحيح في الوقت غير الصحيح؛ مع وجوب ألا يثبط هذا من عزمنا؛ فقد عقدنا العزم من قبل على ان نصحح كل الانتهاكات. وسنفعل.

القضايا التي لم يتطرق لها مؤتمر صنعاء

د/ عاطف عضيبات:

يشـكل هـذا المؤتمر متابعة لما بدأ في عمان واستمر في اليمن واليوم نتابع مناقشة هذا الموضوع الخاص بتحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان وأحب أن أحدثكم في القضايا والجوانب التي لم يتطرق لها مؤتمـر صنعاء وقبل أن أتطرق لهذه الجوانب أرجو أن أسجل بكل تواضع أني كنت أحد المشاركين في مؤتمـر صنعاء؛ الذي اعتبره إنجازاً حقيقياً؛ بصرف النظر عما توصلنا إليه هناك؛ فكما يقال: "إن رحلة الألـف ميل تبدأ بخطوة واحدة". فأعتقد أننا خطونا في صنعاء الخطوة الأولى. والتحدي الآن أن نواصل هذا الزحف وألا نتوقف في مرحلة معينة؛ لذلك فمؤتمر صنعاء يشكل إنجازاً من هذه الزاوية والآن دورنا جميعاً هو كيفية مواصلة هذا الزخم.

والآن- فـي اللحظـة الراهـنة- ما هي القضايا التي لم يتطرق لها مؤتمر صنعاء؛ سأبدأ بإشكالية جوهـرية- بدأ الحديث عنها- هناك وطرحت كذلك في جلسة الصباح؛ أعتقد أنه إذا كان هناك مآخذ على مؤتمر صنعاء- وأتحمل جزءاً من هذه المآخذ- أن المرجعية الأساسية كانت "الميثاق" الذي تم إعداده منذ عدة عقود؛ كنت أرى ولا أزال أرى أن المرجعية يجب ألا تكون الميثاق الذي أعد قبل ثلاث عقود؛ يجب أن تكـون مرجعيتـنا المواثيق الدولية والمعاهدات التي تقدمت كثيراً عما هو موجود في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، لأنه إذا كانت مرجعيتنا هي "الميثاق العربي" فهذا شيء يقيدنا كثيراً؛ ويجعلنا نخوض في مـتاهات كـيف نعـدل؟ وهل تتم الموافقة على التعديل أم لا؟ ولذلك أعتقد أن أول قضية يجب أن يتبناها

المؤتمر هي قضية المرجعية؛ وهل هي الميثاق نفسه بنصوصه التي وضعت منذ فترة طويلة من الزمن؟ والتي لا تنتمي لهذا العصر في رأي البعض؛ أم تكون مرجعيتنا المواثيق والمعاهدات الدولية والتي صادق عدد كبير من الدول العربية على عدد كبير منها، إذن عندما نتحدث عن تحديث الميثاق فيجب أن تكون المرجعية غير المواد المصاغة والموجودة في الميثاق العربي. هذه نقطة.

حقيقة إذا كانت المرجعية هي المواثيق والاتفاقيات الدولية والمواثيق الإقليمية سواء كانت الأمريكية أو الأوروبية أو الأفريقية فهذا معناه أننا سنبدأ هنا في مناقشة هذه المواثيق ونرى ما يمكن تقديمه ليس فقط بمستوى هذه المواثيق ولكن بمستوى أرقى وأن نقدم كل ما هو جديد.

فـي صـنعاء كانـت توجد ما يسمى بالمدرسة التفاؤلية وفي مقابلها المدرسة الواقعية "وجهتي نظر متقابلتين" وأعتقد أنه لا يجب على نشطاء حقوق الإنسان أو العاملين في هذا الحقل أن يقدموا وثيقة أقل من المستوى العالمي في هذا المجال.

ولكن ما هي الأمور التفصيلية التي لم يناقشها مؤتمر صنعاء؟

أول قضـية أحب البدء بها هي: عدم مناقشة مؤتمر صنعاء لحق الإنسان في الأمن؛ تطرق إلى حق الإنسـان في السلم؛ لكن كما تعرفون هناك جيل رابع من حقوق الإنسان بدء يظهر وهو حق الإنسان في التمـتع بالأمـن؛ وعندما نقول حق الإنسان في التمتع بالأمن نقصد تمتع الإنسان بحق الأمن من الخوف والحـرية مـن العوز لذلك لابد من التركيز على هذا الحق لأن السلام وغياب الحرب لا يعني هذا الحق إطلاقـاً. فقـد تغيب الحرب عن بعض الدول وهذا حدث بعد نهاية الحرب الباردة- فالحروب بين الدول تناقصـت بصورة كبيرة جداً- ولكن هذا لا يعني أن الإنسان أصبح يتمتع بالأمن الذي يستحقه. كما ورد بالقرآن الكريم "الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" فهي قضية، كيف نركز ونضيف بعد الأمن؛ لأنه فـي اعـتقادي حق الإنسان في الأمن لا يقل أهمية عن حقوقه في الحرية وفي الكرامة وفي العدالة وفي المساواة.

فهذه نقطة لم يتطرق لها مؤتمر صنعاء وأرجو أن وجدتم فيها خيراً أن تناقش في مؤتمرنا هذا لنرى كيف يمكن بلورتها وصياغتها لتكون ضمن الميثاق العربي.

وبالنسبة لحق الطفل: فالحقيقة أن ما نوقش في مؤتمر صنعاء فيما يتعلق بحقوق الطفل هو أقل بكثير مـن الحقـوق التـي نصـت عليها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل الصادرة عام ١٩٨٩ وما ألحق بها من بـروتوكولات اختـيارية؛ لذلـك يجـب أن يعطي الميثاق العربي للطفل الأهمية والحماية التي يستحقها، فلنراجع الاتفاقية الدولية ونرى ما يمكن إضافته على هذه الاتفاقية من حقوق.

وفـيما يـتعلق بالبوتوكول الاختياري حول عدم تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة بحد أدنى "١٨ سنة"- رغم أن السن في الاتفاقية كان "١٥ سنة"، فهل يمكن للميثاق العربي أن يؤسس لمثل ذلك؛ لأن حق

الطفـــل يجب أن يصاغ وتعريف الطفل لابد أن يحترم لمن هو أقل من ١٨ سنة" فيما يتعلق بمشاركته في النزاعات المسلحة وما إلى ذلك.

والقضـــية المهمة حقيقة هي حقوق المرأة؛ فالمرأة هي إنسان أولاً وقبل كل شيء فعندما نتحدث عن حقـــوق الطفـــل أو عـــن حقوق المرأة فنحن لا نلغي حقوقهما كبشر ولكن نتحدث عن حقوق إضافية لكي نخفـــف مـــن حدة الفجوة الجندرية في مجتمعنا؛ عدد كبير من الدول العربية وافقت على الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة؛ لكن حقيقة الميثاق في صورته الحالية والمقترحات التي قدمت في صنعاء لا ترتقي أيضاً إلى المستوى المأمول والمقبول.

وهـــناك نقطة مهمة طرحت في الصباح وهي حقوق الأقليات؛ ففي صنعاء لم نتحدث كثيراً عن هذا الحـــق وأعتقد أن بعض الدراسات قدرت الأقليات في الوطن العربي بما يزيد عن خمسين مليون شخص ولكـــن يكفـــي أن نعرف أن هناك ثلاثين مليون شقيق أو أخ مسيحي في الوطن العربي لذلك حتى يشعر هـــؤلاء بأنهم جزء من هذا الوطن العربي ومن نسيجه لابد أن يكون هناك في نصوص الميثاق ما يضمن لهـــم حقوقهـــم الإنسانية كاملة دون أي تمييز مهما كان نوعه؛ لأننا لا نتحدث عن حقوق الإنسان العربي وإنمـــا نـــتحدث عن ميثاق عربي للإنسان بصرف النظر عن خلفيته العقائدية والعرقية؛ وهو الأمر الذي يستلزم مراجعة شاملة لكل المواثيق والاتفاقيات التي تناولت حقوق الأقليات.

أيضاً من الأمور التي لم تناقش بما فيه الكفاية في صنعاء حق الإنسان في التنمية المستدامة. وعندما نـــتحدث عـــن هـــذا الحق فنحن لا نتحدث عن الحقوق التقليدية وإنما نتحدث عن حق الإنسان في التنمية الإنسانية ومن هنا فمن المفروض أن تكون وثيقة الأمم المتحدة وتقريرها حول التنمية البشرية أحد الوثائق التـــي تـــراجع لأنها تتحدث عن تمكين الإنسان العربي، تمكين المرأة إلغاء الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بـــالأمور المخـــتلفة؛ نتحدث عن التربية؛ لذلك أعتقد وجوب أن يتضمن أي عمل أو تحديث للميثاق مواد بصـــورة أشـــمل وأوســـع عـــن حق الإنسان في التنمية البشرية بالمفهوم الإنساني للتنمية وليس بالمفهوم الاقتصادي أو التقليدي.

ومن الأمور التي لم يتطرق لها مؤتمر صنعاء- كما أعتقد- حق اللاجئين وهذا حق يجب أن يدرج ضمن الحقوق الأساسية وأن تفرد له مكانة خاصة وتفرد له نصوص خاصة بحيث تحفظ حقوق اللاجئين؛ وخصوصاً أن المنطقة العربية تعيش ظروفاً تستـــلزم مثـــل هذا الأمر.

مـــن النقاط الأخرى التي لم تناقش في مؤتمر صنعاء هي الحريات الأكاديمية وهي قضية غاية في الأهمـــية؛ من حيث أن حرية الإنسان كإنسان فلاشك أن الميثاق قد تناولها؛ ولكن لابد أن يفرد باب خاص بالحـــريات الإكاديمـــية لأن هـــناك معاناة حقيقية في هذا الجانب؛ في ظل ذلك الأمر لا يمكن للجامعات والمؤسســـات الأكاديمية أن تكون فاعلة في المجتمع ولا تحقق الدور المرجو منها وذلك كله مادامت هذه

الحريات غير مصانة بنصوص واضحة ونصوص ملزمة.

وهناك قضية أخرى لا أعرف إلى أي مدى ممكن أن تكون محل نقاش وهي التربية على حقوق الإنسان؛ فهل يمكن إدخالها كنصوص إلى الميثاق بصورة أو أخرى حتى يمكن أن نخرج ما يسمى بثقافة حقوق الإنسان؛ فهذه الثقافة لا يمكن أن تفرض على الأفراد بل يجب أن يربوا عليها بطريقة تشترك مع تكوينهم وفي داخل توجهاتهم بصورة تجعل حقوق الإنسان جزء أساسي من التربية وبرامج التربية في مختلف المراحل العمرية.

ولا أعرف إلى أي مدى يمكن أن نضيف حقوق إلى الميثاق مثل حق الإنسان في مقاومة الاحتلال وإلى أي مدى يمكننا جعله حق أساسي؛ لأن هناك حديث يدور الآن حول التفرقة بين الإرهاب ومقاومة الاحتلال وأعتقد أننا لم نعطي هذه النقطة في صنعاء ما تستحقه من نقاش لأننا في حاجة لأن نشعر العالم بأننا نؤمن بحق الإنسان في مقاومة الاحتلال وفي مقاومة الظلم وفي مقاومة كل شكل من أشكال القهر.

وقد دار حديث في الصباح حول المعاقين؛ فهل يمكن إفراد نصوص خاصة في الميثاق حول حقوق هذه الفئة في المجتمع وخاصة في ظل ظهور بعض المعاهدات التي تتناول هذه الحقوق.

النقطة الأخيرة: وهي متعلقة بقضية الآليات؛ وحقيقة أنا أعترف- كمشارك- في مؤتمر صنعاء أن مسألة الآليات لم تنل الاهتمام الذي تستحقه. ما هي الآليات أولاً لإقرار هذا الميثاق؟ هل إرسال مذكرة لجامعة الدول العربية؟ هل اقتراح ميثاق وبنود أم أن الحديث يقتصر على مبادئ؟ لذلك أعتقد أنه يمكن لهذا المؤتمر أن يسهم مساهمة حقيقية إذا تحدثنا بشكل أعمق وأوسع حول مسألة الآليات. أم نشكل وسائل ضغط على الأنظمة العربية؟ وما هي الوسيلة أو الآلية المناسبة لإخراج هذا الميثاق إلى حيز الوجود؟ ورغم أن الجميع يتفقون على أن الأمين العام لجامعة الدول العربية متفتح يريد للجامعة أن تتفتح على مؤسسات المجتمع المدني لكن هل مخاطبة الجامعة هو الآلية الصحيحة لإقرار الميثاق؟ لابد أن نفتح هذا الموضوع ونتحدث حول الآليات المناسبة. لم نتحدث عن: المحكمة العربية لحقوق الإنسان مثلاً، هل يمكن لهذا الميثاق أن يتضمن في أحد نصوصه وجود محكمة عربية لحقوق الإنسان؟ وهل يمكن الحديث عن تقرير عربي لحقوق الإنسان كما هو الحال في التقارير المختلفة.

هذه هي مجمل الأفكار التي أظن أنها من الممكن أن تشكل محاور للنقاش ومحاور للحديث حولها. وأؤكد في الختام أنه يجب ألا تكون مرجعيتنا هي مجموعة النصوص الموجودة الآن في الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

المناقشات

أ/ سميح محسن: "جمعية القانون- القدس"

كنت أحد المشاركين في مؤتمر صنعاء وكنت مقرر لجنة "الحماية" ولذلك سأتحدث حول الملاحظات التي أبداها الدكتور/ عاطف عضيبات بخصوص الآليات من الواضح في حديثه أنه لم يقصد آليات حماية حقوق الإنسان وإنما آليات إيصال ما خرجنا به من صنعاء. هكذا فهمت.

بالنســبة للميثاق العربي واجهتنا إشكالية أن هناك نصان فقط يتحدثان عن الآليات؛ فحاولنا بالفعل أن نؤسس لآليات حماية قدر المستطاع؛ لو نظرنا للمادتين التي تضمنهما الميثاق العربي لحقوق الإنسان نجد أن هــذه الآلــيات بــلا معنى بلا فاعلية حقيقية؛ فهي مفرغة من أي محتوى؛ فاجتماعات اللجنة مقرونة بحضــور الأميــن العام وليس مثلاً برئيس اللجنة؛ وليس هناك أي حديث عن تقديم التقارير؛ ولم يتحدث الميثاق عن إمكانية تقديم شكاوي فردية؛ ومن ثم فقد اجتهدنا إلى حد ما- وليس دفاعاً عما فعلناه- وسنكمل في هذه الجلسة هذه الاجتهادات؛ وبالنسبة لتشكيل محكمة؛ كان يوجد اقتراح بتشكيل محكمة جنائية وتركنا هذا الاقتراح للخلاف حول هل يلحق نص كهذا بالميثاق نفسه أم يتضمنه بروتوكولاً ملحقاً بالميثاق؟.

أ/ حسن يوسف: "المركز القومي لحقوق الإنسان ورعايةالمعاقين"

إســمح لــي سيادة الرئيس بالاختلاف معك؛ ففي هذه اللحظات آن الأوان للمجتمع العربي وللشعوب العربــية أن تطالــب بحقها الإنساني في احترام حقوق الإنسان خاصة وأن هناك وعلى بعد خطوات منا مــبادرة جديدة تريد أن تفرض علينا ما يسمى بالديمقراطية وهي مبادرة "باول" أعتقد أن الشعوب العربية وفــي القلب منها نشطاء ومنظمات حقوق الإنسان هم أصحاب المصلحة الحقيقية في أن يكون هناك عهد جديد لحقوق الإنسان العربي؛ وبالتالي هذا هو الوقت المناسب والمؤكد لمناقشة ميثاق عربي معني بهموم وحقوق الإنسان العربي؟

أمــا فــيما يتعلق بمداخلة د/عاطف عضيبات فهي تؤكد على ما قيل في الصباح من أن هذا الميثاق بوضــعه الراهن لا يعبر حتى الحد الأدنى لطموحات الشعب العربي في حصوله على احترام حقوقه بما يتوافق مع ما ورد في المواثيق الدولية وحتى الشرائع السماوية.

فقد أغفل الميثاق ما يتعلق بهموم ومشكلات العمال العرب وخاصة أننا نعلم بحكم التجربة أن قضايا العمــال العرب تمثل مأساة حقيقية ولنأخذ مثلاً لذلك وهو نظام "الكفيل" في دول الخليج ومدى انتهاك هذا النظام بصفة دائمة للحق في العمل وحقوق المواطن العربي في الحصول على عمل.

كما أغفل هذا الميثاق قضية العرب الأولى وهي: القضية الفلسطينية، حق الشعب العربي الفلسطيني

في الحصول على استقلاله وعلى حريته وكل ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من انتهاكات.

ولذلـــك أرى وجـــوب تجـــاوز هذا الميثاق كلية وأن يكون هذا المؤتمر بداية لتحرك شعبي وعربي حقيقي لخروج ميثاق يعبر عن متطلبات الأمة العربية وطموحات الشعب العربي، وذلك يكون بأيدينا وليس بأيدي آخرينْ، "باول" مثلاً.

نحن نريد ديمقراطية ونرغب فيها ونحبها ونعرف آلياتها كما نريد حقوق الإنسان وأدياننا أقرت كل هذه الحقوق وتراثنا وحضاراتنا فلابد أن نتقدم ونتصدى لانجاز هذا العمل.

أ/محسن عوض:

الهـــدف مـــن هـــذا المؤتمر حسبما أرى هو تعديل وتحديث الميثاق وليس شن حملة لحماية حقوق الإنســـان في المنطقة؛ وأعتقد أن كل الظروف المحيطة بالمنطقة بدءً بوصف المقاومة باعتبارها نمطاً من أنمـــاط الإرهـــاب؛ إلى محاولة تغيير نظم الحكم بالقوة في البلاد العربية والمبادرات الأمريكية، هي مناخ غـــير مناســـب دولياً في هذا المجال؛ أما عربياً فإن الاتفاقية التي يزداد تفعليها الآن ليست الميثاق العربي لحقـــوق الإنسان وإنما هي الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وهي اتفاقية موضع نقد كبير من جانبنا؛ كل هذا لا يؤثر على النوايا الطيبة والجادة التي يجب أن نتبعها في هذا المجال.

لكـــن كانت لدينا تجربة في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان حيث طرحت قضية تعديل الميثاق على نطـــاق البحـــث بعـــد خمس سنوات من إصداره؛ وقد شارك عدد كبير من المنظمات العربية والأفريقية والدولية في مناقشة مهمة في "جامبيا" حول هذا الموضوع وتوصلنا إلى أن اختلاف ظروف النشأة للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب تختلف عن الظروف التي كانت سائدة في ذلك الوقت؛ وتوصلنا إلى أنه لـــو أعـــيد طرح الميثاق في ذلك الوقت سيؤدي إلى "تخفيض" وليست "تصعيد" الضمانات الكافية لحقوق الإنســـان. وأنه ينبغي العمل عليه هو تعزيز التفسيرات الإيجابية لما جاء في الميثاق الأفريقي؛ والنهوض بالمؤسســـات القائمـــة في هذا الإطار؛ لذلك أرغب في تجاوز هذه المسألة إلى مسألة طرح الأفكار؛ ولكن ليس هناك أدنى شك ولا ينبغي أن يساورنا أن الظروف الراهنة مختلفة تمام الاختلاف عن الظروف التي نشأ فيها الميثاق العربي لحقوق الإنسان؛ نحن نشهد الآن مطالبة بمحاكمة رؤساء تحرير صحف ومفكرين مصـــريين لمجرد أنهم انتقدوا إسرائيل بدعوى معاداتهم للسامية؛ فهل تتصورون بعد أن حكوماتنا التي لم تســـتطع فـــي "ديـــربان" أن تقدم إدانة للصهيونية ومساواتها بالعنصرية ستدين في الميثاق العربي لحقوق الإنسان في ثلاث فقرات الصهيونية وتساويها بالعنصرية؛ أشك في هذا.

د/عبد الحكيم شرجبي: "مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان- اليمن"

في الواقع لدي بعض التعقيبات وبعض الملاحظات على الأخوة المتحدثين.

أولاً: أتمـــنى علـــى السادة الحضور ألا يكتفوا بذكر القصور في المقترحات التي قدمت في صنعاء وإنمـــا أتمـــنى أن يقدموا اقتراحات محددة بشأن المواد التي تحتاج إلى إضافات في بعض الحقوق التي تم إغفالها- بدون قصد- في مؤتمر صنعاء؛ مثل ما اقترحه النائب اللبناني من مقارنات بين العهدين الدوليين والميثاق في العربي.

ثانـــياً: أود طـــرح بعضـــاً من مقررات صنعاء رداً على المتحدث السابق حول العمالة العربية في المنطقة ففي المادة "٢٧" من المقترحات الموجودة أمام حضراتكم وهي كالتالي: تكفل الدول الأطراف في هـــذا الميـــثاق للعمـــال من مواطني الدول الأطراف؛ تقديم المساعدات لهم ولعوائلهم للإقامة والاستقرار وحماية حقوقهم القانونية بما في ذلك حقوق الإنسان كافة التي تعترف بها الدول المضيفة للمواطنين العرب من غير مواطنيها على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.

فإذا كانت هناك أي إضافات أخرى يقترحها الزملاء فيمكن إضافتها للمواد التي اقترحت بصنعاء.

وكذلك فيما يتعلق بحقوق الأقليات، تم في صنعاء إضافة فقرة للمادة "٣١" تنص على: حق استعمال اللغة الخاصة للأقليات. وفي حالة وجود حقوق أخرى لهذه الفئات فيمكن إضافتها كمقترحات جديدة.

وفيما يتعلق بمسألة المعاقين؛ التي قال أحد المتحدثين أن مؤتمر صنعاء لم يتصدى مطلقاً لها؛ فهناك المـــادة "٣٢" فقـــرة "٣" تـــنص علـــى أن: تكفـــل الدول الأطراف رعاية وحماية خاصة للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة طبقاً لاحتياجاتهم وقدراتهم الجسدية والذهنية.

وفي النهاية أنا لا أذكر هذه النماذج دفاعاً عما تضمنته مقترحات، ومقررات صنعاء ولكن أتمنى أن نضيف لما هو موجود مقترحات عملية.

أما فيما يتعلق بمداخلة د/ عاطف عضيبات "المتحدث الرئيسي" هناك المادة "٨٦" تنص على تشكيل محكمة عربية لحقوق الإنسان؛ ولذلك أتمنى أن تقرأ مقترحات صنعاء بشكل جدي.

أ/ غسان مخيبر:

عـــندي تســـاؤل منهجي فيما نقوم به اليوم؛ طرحت الآن مسألة الصياغة ومواد بديلة؛ وفي الصباح استمعنا إلى مقترحات بشأن إيجاد أفكار وتوجهات عامة وليست صياغات تفصيلية؛ وأرى في ذلك تناقضاً جلياً؛ أمل أن يوضح؛ ورأيي الشخص هو عدم الدخول في الصياغات والتفصيلات الصغيرة؛ لأن الدخول في ذلك سيوقعنا في إشكاليات كبيرة جداً؛ لدي ملاحظات عديدة حول الصياغات الخاصة بمقررات صنعاء ولـــن أدخـــل فـــيها وأرى خطر شديد في إدخال تعديلات عما جرى الاتفاق عليه في المعاهدات الدولية؛

وتعلمـــون- خاصة من يعمل منكم في الشأن القانوني- بأن الصياغة شيء صعب جداً؛ فقد نختلف على فاصلة ونقطة وكلمة لساعات عديدة وقد لا نتفق؛ وفي ظل وجود نصوص دولية متفق عليها لا أرى معنى أو حاجة للبحث عن نصوص بديلة بحسب فهمي؛ ففي مرحلتنا التكتيكية أفضل أن نذهب إلى جامعة الدول العربية بألية وليس بمضمون.

وبخصوص مسألة المرجعية التي اعتمدها مؤتمر صنعاء؟ دعوني أضيف سؤال أصعب من ذلك؟ ما موقع هذا الإعلان من الشريعة الإسلامية. تعلمون أن هناك في الأدبيات والجدليات في القانون الدولي وفي داخــل المنطقة العربية يدور التساؤل حول هذا الموضوع وحتى في الديباجة الخاصة بالميثاق في أخرها نجد إشارة صريحة إلى إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام. ولابد أثناء الحديث عن المرجعية التزام هذا الأمر؛ ولا أدري هل نوقشت هذه المسألة في صنعاء أم لا؟ لكني أعتقد أن هذا التوضيح يجيب على موضوع يثار دائماً وهو: عالمية حقوق الإنسان؛ فهي إن كانت عالمية فلا داعي إذن لتعديلها إقليمياً؛ إلا إذا كانــت هــناك تساؤلات حول مضمونها بالفعل؛ أي إذا كانت تتناقض مع الشريعة الإسلامية أو أن بعض أحكامها تتناقض مع الشريعة الإسلامية؛ وهنا أطرح مسألة تفصيلية غابت أولاً عن نصوص الميثاق العربـــي لحقـــوق الإنسان وثانياً: عن النص المقترح في مؤتمر صنعاء بالنسبة للحقوق المدنية والسياسية ليســـت هناك أية إشارة في التساوي في الحقوق ما بين الرجال والنساء وهذا ما ورد في المادة الثانية من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية؛ فما هو الموقف بالنسبة لهذا الحق؛ مع علمنا بما تثيره هذه المسألة من صعوبات إذا ما قورنت على ضوء الشريعة الإسلامية.

ومن ناحية الصياغة القانونية فإن الإبقاء على الإشارة إلى إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام فـــي ديـباجة الميـــثاق العربـــي لحقوق الإنسان هو إقرار وتضمين لهذا الإعلان في المنظومة القانونية الإقليمـــية. فهـــل هذا ما نريده وبالتالي ما هو موقفنا من إعلان القاهرة؟ أنا أفهم وجود إشارة في ديباجة الميثاق العربي إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإلى الشرعة الدولية الملزمة للدول ولكن الإشارة إلى إعـــلان القاهرة وجعله ضمن المنظومة القانونية الملزمة فهو أمر صعب على الفهم القانوني؛ فالإبقاء على هـــذه الإشـــارة يلزمـــنا به؛ فهل هذا ما نريده؟ وأقرأ عليكم الآن المادة "٢٥" من إعلان القاهرة: الشريعة الإســـلامية هـــي المرجع الوحيد لتفسير أو توضيح أية مادة من مواد هذه الوثيقة. فما هي المرجعية التي نعـــتمدها فـــي تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان؛ وما هو موقف الجامعة العربية والمنظمات العربية المعنية بشأن عالمية حقوق الإنسان؟ وأنا من المدافعين عن عالمية حقوق الإنسان ومن أشد المؤيدين لها؛ وأرى عـــدم وجـــود تعارض بين أحكام الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وأحكام الشريعة الإسلامية وربما يطلـــب مـــن المجتمع المدني العربي ومن منظمات حقوق الإنسان موقف واضح وصريح وجرئ من هذه المسألة، وإذا كانت هناك حاجة لموقف إقليمي فهذا هو المطلوب: موقف يؤكد على عالمية حقوق الإنسان

وعـــدم تعارضها مع الشريعة الإسلامية والإشارة إلى ذلك في الديباجة كانت عرضية جداً وحتى الإشارة الآتية من مؤتمر صنعاء لم ترتقي إلى المستوى المنتظر والمتوقع من صياغة النص.

ملاحظتـــي الأخـــيرة حول الآليات والمقاربات الممكنة للمواثيق الدولية؛ تعلمون في القانون الدولي توجد جدلية حول جدوى وأهمية المواثيق الإقليمية؛ هناك فريق يرى أنه لا حاجة للمواثيق الإقليمية إلا إذا قدمـــت جديـــداً وإضافات حقيقية على مضمون الاتفاقيات الدولية؛ وبالتالي فإن المعيار هنا هو الإضافة؛ وليســـت الصـــياغة بشـــكل آخر؛ لأننا بلتأكيد سوف نختلف على الصياغة؛ فلنحدد من الآن ماذا نريد أن نضـــيف؟ فالإضـــافة الأولى هي النص على عالمية حقوق الإنسان وعلاقة المعايير المطروحة بالشريعة الإســـلامية. والإضافة الثانية تتمثل في الآليات الإقليمية؛ لأن الآليات الإقليمية تكون فاعلة وفعالة أكثر من الآلـــيات العالمية؛ وليكن التركيز في العمل فقط على الآليات وليس على مضمون الحقوق؛ حيث أن هناك حقوقـــاً ســـوف ترفضـــهاالأنظمة العربية رفضاً باتاً مثل: المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة. والأنظمة الإقليمية على الأقل. الأوربية والأمريكية- أقرت قبل الشرعة الدولية.

وأنـــا أتطلـــع إلى مناقشة التجربة الإفريقية؛ لكن بالنسبة للتجربة العربية وبالنظر لوهن الديمقراطية واحترام دولة القانون واحترام حقوق الإنسان في هذه الأنظمة فأنا رجل واقعي جداً- ولست متشائماً- أى أنه من الخطر الشديد التلاعب في صياغة المعايير؛ ولنتأكد من المرجعيات فهي إن كانت مرجعيات دولية فمـــا هـــو الموقف من إعلان القاهرة؟ ومن علاقة هذه المرجعيات- الدينية- بمبدأ عالمية حقوق الإنسان؟ وليرتكز عملنا على آليات التحرك بالتعاون مع الجامعة العربية وليس بالضرورة في مواجهتها.

أ/ ممدوح الكاشف: قاض

أعـــتقد عـــند إعداد ميثاق لحقوق الإنسان لابد أن يكون موازياً للشرعة الدولية؛ نحن لن ننشئ ميثاقاً يلبي جميع أمنيات وطموحات جموع المواطنين وفي نفس الوقت يلقى قبول الأنظمة والحكومات العربية؛ لذلـــك لابـــد أن يكـــون هناك نوع من التوازن؛ ولذلك لابد لهذا الميثاق أن يبدأ من حيث أنتهت اتفاقيات ومواثـــيق حقوق الإنسان؛ فهناك مجموعة من الاتفاقيات ذات الصلة التي خرجت من رحم الأمم المتحدة وغالبية الدول العربية قد صدق عليها ولذلك فلن تتردد في التوقيع على الميثاق ا لعربي لأنها صدقت على العهـــد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

وبخصـــوص الآلـــيات؛ أعتقد ضرورة وجود نوعين من الآليات؛ نوع إجباري مثل مادة توضع في صـــلب الميثاق نفسه تلزم الدول الأطراف بتقديم تقارير عن حالة حقوق الإنسان بها؛ ونوع اختياري في صـــورة بروتوكول يلحق بالميثاق ويتضمن إنشاء لجنة أو محكمة؛ وأن كنت أرغب في أن تبدأ لجنة أولاً لأنـــي أعـــتقد أن الـــدول العربية في اللحظة الراهنة ستتردد طويلاً في قبول إنشاء محكمة. وهذه اللجنة

تختص بقبول الشكاوي من الأفراد فيما يتعلق بالحقوق الواردة في الميثاق أو في أي ميثاق أو اتفاقية صدقت عليها الدول العربية، وهناك نص مشابه لهذا في البروتوكول الخاص بالمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان: تختص المحكمة ليس فقط ببحث انتهاكات الحقوق الواردة الميثاق الأفريقي وإنما يجوز لها أن تبحث أي شكوى تتعلق بأي انتهاك يخص أية حقوق وردت في اتفاقيات دولية و إقليمية صدقت عليها الدولة من قبل.

د/ نظام عساف:

أود أن أتحدث في أكثر من نقطة حتى ننصف مؤتمر صنعاء والوثيقة التي خرجت منه؛ أشعر أن هناك أشياء كثيرة في صنعاء لم تنعكس في وثيقتها وأنا كنت عضو في لجنة تعديل المواد الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية؛ نحن قد أعتمدنا الأفكار الواردة في ورقة الأستاذ/ أحمد الوادعي؛ وفي هذه الورقة جرى التأكيد على العالمية بالتفصيل الذي ردده الأستاذ/ غسان مخيبر الآن؛ وقلنا في اللجنة وأوصينا باعتماد جميع الأفكار الوا ردة في هذه الورقة الهامة.

وفي الجلسة الختامية في مؤتمر صنعاء طرحت مجموعة أفكار لم تكن وا ردة في المقررات ولذلك أتساءل هل الجلسة الأخيرة في صنعاء تم تفريغها في المقررات أم أن ذلك لم يحدث؛ لأني أرى أن كثيراً من الأفكار التي يطرحها الزملاء هنا كان معظمها مطروحاً في الجلسة الختامية في صنعاء؛ مثل ما يحضرني الآن عن موضوع اللاجئين ومثل قضايا التربية على حقوق الإنسان؛ والشيء الآخر موضوع مساواة المرأة بالرجل فالحقيقة أن نص المادة الثانية من الميثاق ينص أن تعطي كافة الحقوق ا لواردة بالميثاق دون تمييز بسبب الجنس والعرق واللون.

وفي أخر فقرة: دون تمييز بين الرجال والنساء، ولذلك لم نهتم بوضع هذه الفكرة لأنها موجودة بالفعل في النص الأصلي. وقد أكون أحد المقصرين في هذه المسألة خاصة عندما أرسلت لي مقررات صنعاء فلم أتعامل معها بقراءة نقدية لأعتقادي أنها تضمنت جميع ما تناقشنا حوله في صنعاء.

د/ عاطف عضيبات:

أؤكد على أن مقترحات صنعاء ليست مقترحات السادة الزملاء في اليمن ولكنها مقترحات جميع من حضروا؛ وإذا كان هناك خلل أو قصور فيها فالجميع يتحملون إصر ذلك ودعنا نتفق على الحد الأدنى المقبول الذي نتشاور فيه ونتناقش حوله مع جامعة الدول العربية؛ ومن ثم فأنا أعتبر أن مؤتمر صنعاء يمثل إنجاز تاريخي وليس معنى ذلك أن نقبله وإنما معنى ذلك أن العجلة بدأت تدور.

أريد الآن افتراض أن الجامعة العربية أخذت هذه المقترحات وقالت عنها: ممتازة ونشكركم عليها فهل هذا يخرج لنا ميثاق عربي بالمستوى المنشود ونعطي مثال: الأخ من اليمن أشار إلى حق استعمال

اللغة الخاصة بالأقليات ومعنى هذا أننا حصرنا كل إشكاليات وهموم الأقليات في استعمال لغاتهم الخاصة في حين أنهم يبحثون عن هوية عن انتماء؛ وأنا أعترف أننا تكلمنا في هذا الموضوع وغيره- في اليمن- بشــكل سطحي؛ فإذا أقر الميثاق بهذا الشكل فإن ما فيه لا يرقى لطموحاتنا ولا يساويها؛ فإذا قلنا بالنسبة للمعاقيــن أنهــم يحتاجون إلى رعاية خاصة فهذا لا شيء؟ نريد الآن أن نعمق ونتعمق في هذه النصوص حتى تخرج بالمستوى المأمول.

فالمســألة ليست مسألة ظلم لصنعاء أو عدم ظلم لها؛ أو أن الأشقاء في اليمن يظنون أن النقد موجه لهــم؛ كلنا- المشاركون في صنعاء- وضعنا في اعتبارنا أن هناك يومين لا يمكن فيهما حسم كل القضايا. وعــندما نــتحدث عن آليات الحماية تحدثنا عن المحكمة وعن التقارير ولكن بدون العمق المناسب لهاتين الآليتين؛ ولم نتحدث مطلقاً عن آليات تحريك الميثاق واتصاله بجامعة الدول العربية.

أما القضيتين اللتين طرحها الأستاذ/ غسان؛ حول حقوق الإنسان في الإسلام فقد كانت موضع نقاش؛ وأرجــو لزملائـــي أن يسامحوني لأنه يجب ألا يشار لهذا الإعلان إطلاقاً. لأنه في حالة الإشارة له بهذه الصـــورة سيلغي عملية المرجعيات تماماً. لأننا رأينا أن إعلان القاهرة لا يجب أن يكون من المرجعيات المعتمدة للميثاق العربي لحقوق الإنسان.

وفــيما يخــص قضية العمال العرب ما تم صياغته في المقترحات حول هذا الموضوع من إعطائهم حقوقهــم وغــيرها فهــو لا يمثل حلاً لإشكاليات العمالة العربية؛ نريد نصوصاً ملزمة ونصوص تعاقب بموجبها الدولة الطرف التي تخل بحقوق العمالة العربية على أراضيها؛ وهي مسألة تستدعي وجود خبراء يبحثون حقوق العمال في الاتفاقية الأوربية مثلاً وفي غيرها لصياغة هذه الحقوق في الميثاق العربي.

د/ ابتهال رشاد: خبيرة مجتمع مدني/ مصر.

الحقيقة أنني اتفق مع كل الإضافات التي عرضها د/ عاطف عضيبات ولكن هناك إضافة واحدة فقط لم تذكر في الميثاق العربي حينما ذكر حق اللاجئين مع صمته وتجاهله لحق العودة؛ وهذه مشكلة تعرض لها الفلسطينيون وجميع اللاجئين في الخارج؛ وهي مشكلة موجودة بالفعل وترفض الصهيونة والعنصرية اللتيــن تشــكلان انــتهاكاً لحقوق الإنسان وتهديداً للسلام العالمي؛ أية حلول لهذه المشكلة. ولذلك أؤكد أن يضاف حق العودة إلى المقترحات الخاصة بتحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

ومــن الحقــوق المهمة- والتي قالها د/ عاطف- حق التنمية المستدامة؛ كلنا نعمل في المجال العام وهــناك العديــد مــن المشروعات التي تبدأ في عام وتنتهي في العام الذي يليه بحكم انتهاء التمويل؛ دون تحقيق الاستفادة الكاملة للجمهور وهي مشكلة حقيقية وهي مثارة على مستوى المجتمع المدني كله ويجب صياغة هذا الحق في الميثاق العربي بصورة تحفظ للمستفيدين حقوقهم في التنمية المستدامة.

د/ محمد المخلافي:

كانــت الفكرة في الوثيقة التي بين أيديكم أنها تأتي في ظل نسق متكامل لأن الأوراق التي قدمت في صنعاء؛ وضعت محاضر وشيدت مبادئ كانت يجب أن تمنعنا من العودة إلى قضايا تمت مناقشتها؛ وكان من المقترح تقديم هذه المقررات إلى الجامعة العربية مرفقاً بها الملف كله.

فعلـــى سبيل المثال ما أثاره الأستاذ/ غسان مخيبر حول المنطلقات والمرجعيات وأيضاً ما يجب أن يقدم من مقترحات؛ في الحقيقة بالعودة إلى المبادئ التي تم الاتفاق حولها ووضعت على أساسها مقررات صـــنعاء ذات المحاور الثلاثة؛ أولاً: فيما يتعلق بالمرجعيات فهي المرجعيات والمنطلقات العالمية. والمبدأ الثانـــي التكامل؛ بمعنى أن حقوق الإنسان كل لا يتجزأ؛ أي أنه بالقدر الذي يجب أن نهتم بالحقوق المدنية والسياســـة يجب الاهتمام بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ وفقاً للمبدأ السابق فقد تحددت مسألة المرجعـــية بأنهـــا الشرعة الدولية والمبادئ التي أتت مكملة لها بما في ذلك الحقوق المستجدة أو الأجيال الجديدة لحقوق الإنسان.

وحتى نضع المضمون وضع له أيضاً معيار ودار حوله نقاش؛ هل فقط نتحدث عن آليات أم نتطرق أيضـــاً إلى الحقوق وآليات هذه الحقوق ومضامينها؟ وتم الاتفاق على الجمع بين الحالتين في صنعاء. لأن الحديـــث عن الآلية دون الحديث عن الحق لن تحل المشكلة والعكس صحيح؛ وفي حالة وجود الحق فلن يقود هذا إلى تطبيق فعلي لممارسة هذه الحقوق.

وأخـــيراً أضم صوتي إلى صوت الاستاذ/ غسان؛ بأن نبتعد عن موضوع التفصيلات وأن نركز فقط علـــى تقديم أفكار ومناقشة جامعة الدول العربية حولها. لأنه إذا واصلنا مناقشة ما يجب أن يكون فإن ما سيكون ليس بأيدينا. وإذا أردنا أن نؤثر فيجب أن نخرج من هذا اللقاء بآلية نستطيع من خلالها أن نطالب الجامعة العربية بمشاركتنا معها في تحديث هذا الميثاق.

أ/ حجاج نايل: البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان/ مصر

لـــدي توضـــيح لـــيس بجديد أثاره عدد من الزملاء ولكني أؤكد فقط أن ما تم اقتراحه ومناقشته في صـــنعاء ليس صياغة الميثاق وإنما أفكار فقط؛ ومن الهام جداً أن نعلم أن أول الغيث قطرة؛ ومن الممكن لعملـــية تحديث الميثاق العربي والتأثير في مداولات الجامعة العربية- ودون أن يصدم البعض- أن تطول لسنوات وسنوات؛ فالعالم العربي تحديداً لديه كم كبير من التعقيد والتشتيت في عدد كبير من القضايا التي لـــن تحســـم في وثيقة واحدة مهما كان شأنها؛ ومن ضمن هذه الإشكاليات: عقوبة الإعدام؛ والموقف من إعلان القاهرة؛ والموقف من الشريعة الإسلامية عموماً؛ ومما يؤكد صعوبة المهمة التي تواجه المنظمات الحقوقية العربية- على سبيل المثال- أن الشهيد/ جار الله عمر في اليمن اغتيل مباشرة على أثر حديثه في

مؤتمر صنعاء؛ فهو تحدث في المؤتمر حول أن المرجعية هي مرجعية حقوقية وأن حقوق الإنسان تختلف عن مرجعيتنا في الشريعة الإسلامية تماماً؛ بعدها تناولته الصحافة اليمنية ووصفته بالكفر والإلحاد واغتيل بالفعل بناء على مساهمته في هذا اللقاء.

ولذلــك يــبدو لــي أن الموضوع الذي نحن بصدده معقد جداً وطويل- ولست متشائماً- ولكن علينا مناقشــة الموضوع بصبر وطول نفس ونضع في اعتبارنا أن الميثاق الأفريقي واجه عدداً من الصعوبات ولكنه الآن مقارنة بالميثاق العربي يعتبر وثيقة محترمة جداً ولذلك لزم التنويه حتى لا يتصور أحد أن هذ ا المؤتمر هو نهاية المطاف؛ فنحن نحتاج إلى مؤتمرات أخرى على المستوى الرسمي وغير الرسمي.

أ/ محسن عوض:

الميثاق يقر حقوقاً دون أن يلزم الدول بها مما يخفض الميثاق إلى مستوى إعلان نوايا فقط؛ والنقطة الثانية هي أن الحقوق النقابية فقط خرجت عن هذا الاتجاه لتضمن سيطرة الدولة على التنظيمات النقابية.

أ/ محمد الدهمان: مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين:

فــي الــبداية نؤكد أن صنعاء كانت البداية الحقيقية لمناقشة موضوع تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان؛ ولكن يبدو أن ما خرج من صنعاء لم يلق قبولاً وهو الأمر الذي كان مثاراً في هذا المؤتمر عبر جلستين؛ ولذلك أرى ألا تصيبنا ردة فعل حول ما طرحته صنعاء فنناقش هل نحن بحاجة إلى ميثاق عربي أم نكتفــي بالشــرعة الدولية لحقوق الإنسان؟ ولذلك أتمنى أن ننهي هذا النوع من النقاش الذي طرح نفس الفكــرة مرتين. فمجرد وجودنا معاً في هذا المؤتمر هو موافقة ضمنية على وجود ما يسمى بميثاق عربي لحقــوق الإنسان جئنا جميعاً لمناقشة تعديله وتحديثه ومن هنا نأتي للملاحظة الثانية وهي هل نقدم مذكرة لجامعــة الدول العربية أم لا؟ أقول أن أية خطة غير محددة الأهداف وبها مطالب يتم التباحث والتفاوض حولها؛ تكون خطة فاشلة سلفاً.

لذلك من المهم أن تكون لدينا أفكار ومبادئ واضحة حول ما نريد إضافته وتعديله في هذا الميثاق. ولذلك أنا مع فكرة تقديم مذكرة محددة وواضحة بصياغة قانونية سليمة تقدم منا كمؤسسات حقوق الإنسان إلى جامعة الدول العربية. وهذا من واقع تجربتنا كمركز عندما ذهبنا لنناقش قانون العمل الفلسطيني دون خطة وفقط بمرجعيتنا- الشرعة الدولية- وخاصة العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لم يتحقق أي شــيء؛ وعــندما عدنــا بمذكــرة محددة المطالب تحققت ٨٥% من مطالبنا. بمعنى أو بآخر أنا ضد الفضفضــة وعــدم وضوح الرؤية فيما نريد إحداثه من تغيير أو تحديث؛ فما معنى أن نكون كمؤسسات مجــتمع مدني لا نعرف ما نريد ونطلب من الأنظمة أن تحدث التغيير من تلقاء نفسها عبر مطالب عامة فضفاضة!! وأؤكد على ما نصت عليه المواثيق الدولية في هذا الشأن. ولا يتم التنازل عنه في المؤتمرات

العربية المختلفة؛ وكذلك حق مقاومة الاحتلال؛ فاليوم صرنا إرهابيين وشارون صار ضحية!! وأنا مع كل الإضـافات التـي قيلـت الـيوم وخاصة أن الشرعة الدولية تقول أن أول حق في التنمية هو حق تقرير المصير؛ فإذا لم يوجد تقرير مصير فكيف نقوم بعمل التنمية؟

والواقـع إنـنا عشنا إشكالية كبرى في نقاشاتنا تتعلق بواقع أنظمة عربية غير ديمقراطية لا تحترم قانون ولا قضاء ولا غيره- عندنا على الأقل لا يحترمون القضاء؛ وكذلك حركة حقوق الإنسان تعيش في حالة انعزالية ونريد آليات للتأثير في هذا الواقع.

فقـد صار لنا سنوات- في فلسطين- نطالب بإصلاح منظمة التحرير ولا حياة لمن تنادي.. وأخيراً أقـترح أن ننطلق من خلال الميثاق الموجود بالفعل لتحديثه وتكون مرجعيتنا في هذا هو نصوص وأحكام الشـرعة الدولـية ولا نقدم أي تنازل لأن الشرعة الدولية هي في الأصل الحد الأدنى المقبول في الدول الديمقراطـية ولا نراعـي مسـتوى الأنظمة العربية ولكن نراعي مستوى تطور المجتمع المدني لأننا لا نؤسس ميثاقاً لليوم وإنما نؤسس للأجيال القادمة.

وأقـترح أن يعـرض مـا تمخـض عن مؤتمر صنعاء ومؤتمر القاهرة في كل بلد عربي على كل المنظمات للمناقشة حولها على أوسع نطاق.

ويطلب من كل المنظمات في الدول العربية عقد ورشات وطنية بهدف تقديم مقترحات حول تحديث الميـثاق أو توصـيات بالـتعديل وكذلك اقتراح آليات لحملات الضغط على المستوى المحلي والمستوى العربـي؛ ثم يجري بعد ذلك عقد لقاء عربي لمناقشة كل التوصيات الناتجة عن الورشات المحلية ليجري إقرارها ووضع خطة عمل ومذكرة بتوصيات نهائية عبر خبراء قانونيين لوضع صياغات قانونية واضحة ثم يجري بعدها برنامج فعاليات محلي على صعيد كل وطن عربي وآخر على الصعيد الإقليمي. وبهذا من الممكن إنجاز شيء ذو تأثير في هذا الصدد.

أ/ حسام بهجت: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

عـندي ملاحظة عامة تنطلق من الحديث السابق؛ فإذا كنا نريد للحوار الانتقال خطوة للأمام سوف ننتقل من سؤال حول احتياجنا للميثاق من عدمه إلى سؤال آخر حول أكبر قدر من المكاسب يمكن تحقيق؛ وأرى أن المواثـيق الإقليمـية يمكن تعديلها وتحديثها بعكس الاتفاقيات الدولية التي تحظى بقدر كبير من الاجمـاع الإنساني الأمر الذي يجعل من تحديثها صعباً للغاية؛ ولذلك فنحن نملك ميزة أننا بصدد تحديث اتفاقـية إقليمية؛ ميزة زمنية؛ وميزة تجعل من تطويرها نوعاً من التطور الذهني؛ ونستطيع أن نجعل من الميـثاق تجميع للاتفاقيات الدولية الموجودة ونجعلها خاصة بالمنطقة فقط؛ فلدينا الآن ست اتفاقيات دولية ملـزمة: العهديـن الدولييـن وغـيرها؛ أصـبحت سبع اتفاقيات الآن بدخول اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجريـن إلـى حيز التنفيذ. وهو ما يجعلنا نلزم الدول العربية والتي لم تصدق على اتفاقية أو أكثر من

هــذه الاتفاقيات الدولية- بأحكامها في حالة إذا ما ضمنا الميثاق إشارة عامة إلى هذه الاتفاقيات. وبما أننا أحدث ميثاق إقليمي فيمكننا الاستفادة من جميع الاتفاقيات التي سبقتنا سواء كانت إقليمية أو دولية.

ومن هنا أرى أهمية الإشارة إلى حقوق العمال المهاجرين؛ والإشارة إلى حقوق المعاقين الذين تصاغ اتفاقــية دولــية الآن من أجل حقوقهم. وفي ذات النقطة "الميزة النسبية" فيجب تضمين الميثاق لمسئوليات على الدول الأعضاء من ناحيتين:

١/ نشــر ثقافــة احترام حقوق الإنسان؛ وهو ما تفعله اللجان النوعية في الأمم المتحدة التي تحاسب الدولــة عما فعلته لنشر الاتفاقيات مع النص على ضرورة احترام حقوق الإنسان ونشر ثقافتها. فلابد أن يتضمن الميثاق مسئولية الدول في نشر الميثاق والتعريف بثقافة احترام حقوق الإنسان.

/ ضــرورة النص على حماية المدافعين عن حقوق الإنسان؛ وأرى أن هذه النقطة ستكون أبلغ تعبير عــن الخصوصــية الثقافــية العربــية في الميثاق لأن النشطاء العرب لا يتمتعون بأي نوع من الحماية؛ وبــالعكس يتعرضون للإضطهاد ولعل محاكمة السيد/ هيثم المالح هي أبرز تعبير عما يعانيه النشطاء في المــنطقة العربــية، وهذا سينقلنا إلى التطوير الفقهي؛ فالنص على حماية نشطاء حقوق الإنسان في إتفاقية إقليمــية ملــزمة سيكون هذا أول نص قانوني لهذا المبدأ مما يثري الفقه القانوني في هذا الصدد؛ فالوثائق الموجودة الآن ذات الصلة مثل "إعلان فينا" "والإعلان العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان "هما إعلانات نوايــا طيــبة فقط وليست اتفاقيات قانونية ملزمة. وهناك تفكير في جعل "الإعلان العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان" اتفاقية وهو الأمر الذي أثير الشهر الماضي في أروقة الأمم المتحدة.

وإذا كــنا بصدد وثيقة إقليمية فلابد أن تكون متطورة وتقدم جديداً في فقه حقوق الإنسان حتى يكون لهــا قيمة ووزن. وأهم نقطة في هذا من وجهة نظري هي اقتراح نص خاص: بمسئولية الحكومات تجاه مــنع الانتهاكات الصادرة عن غير الحكوميين؛ وهو نص غير موجود في أية اتفاقية أخرى. مثل مسئولية الدولــة تجاه العنف الأسري "العنف الجنسي" والتدخل التعسفي في الحياة الخاصة والعقاب البدني لأطفال المــدارس والتشــويه الجنســي للأناث ولابد أن تكون مسئولية الدولة منع مثل هذه الانتهاكات وتجريمها ومحاكمة المسئولين عنها وتعويض ضحاياها.

وآخــر اقــتراح خاص بالمادة [١٧] التي لم يكن هناك أي اقتراح بتعديلها في صنعاء ولو قارنا هذه المــادة بالــنص المقــابل لها ويحمل نفس الرقم في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية؛ نجد أن مادة الميثاق اسقطت مبدأ فقهي مهم جداً؛ والمادة [١٧] من العهد الدولي تنص على حماية حرمة الحياة الخاصة مــن أي تدخــل تعســفي أو غــير مشروع وهذه الإشارة إسقطت تماماً في نص المادة [١٧] من الميثاق العربــي؛ وأنا لن أقترح نصاً بديلاً حيث اتفقنا على صياغة أفكار عامة. وقد فسر التدخل غير المشروع بأنــه الــتدخل غــير المنصوص عليه في القانون؛ أما التدخل التعسفي فهي التدخل المنصوص عليه في

القـــانون؛ بمعنى أن الدولة لو سنت قانوناً للتدخل في حرمة الحياة الخاصة يعتبر هذا تدخلاً تعسفياً وإن تم بموجب القانون لمخالفته للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ولابد أن نصر على هذا المبدأ في الميثاق العربي وذلك حتى نتجنب تأثير مثل هذه المواد الموجودة في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.

وأخيراً أنا ضد الإشارة في الميثاق العربي إلى إعلان القاهرة فأي قراءة من أي نوع تقارن الإعلان المشـــار إلـــيه مـــع غيره من المواثيق الإقليمية أو الدولية تجده دون الحد الأدنى المطلوب لحماية حقوق الإنسان. بل أنه مقيد لحقوق الإنسان بشكل لم يسبق إليه.

أ/ ياسر الطيب عثمان: المؤسسة الأمريكية الأفريقية لمناهضة التعذيب

الشـــيء الذي لمسته من خلال المناقشات الدائرة أن هناك سلبيات كثيرة جداً نتفق عليها في الميثاق وحقـــيقة هـــناك تســـاؤل هل هذا الإنسان العربي هو ذات الإنسان الذي تناولته المواثيق الدولية وصاغت حقوقه؟ أم هو إنسان آخر؟ إذا اتفقنا أنه ذات الإنسان فما هذا الجهد المبذول بغير طائل ولا فائدة حيث أن لديـــنا جهد إنساني وصل إلى رقي نسبي في حماية حقوق الإنسان. فحقوق الإنسان المصاغة والتي وقعت علـــيها الدول وعدد كبير من الدول العربية بين أيدينا وواضحة جداً فيجب علينا كمؤسسات مجتمع مدني وكحقوق إنسان أن نضغط على أنظمتنا العربية للتوقيع والتصديق على الاتفاقيات الدولية ونحث المواطنين بـــأن يدافعـــون عن حقوقهم ويناهضون أي انتهاك موجه لها؛ وأن يقومون بدفع حكوماتهم للتصديق على الاتفاقـــيات الدولـــية؛ لست أدري أهذا شعور بالدونية فكل وثيقة نخرج بها تكون أقل مقداراً ومعياراً من المواثيق الدولية؛ هل الجامعة العربية تستطيع أن تدشن كل ما نريده من حقوق وآليات نتفق عليها؟ أم أنه دورنـــا نحـــن في اقناعها وإقناع جماهيرنا وشعوبنا بأن تدفع حكوماتها للتوقيع على المواثيق الدولية وأن تـــرعاها وتكون الرقيب عليها ونكون نحن مراقبون عليها؛ لا أن يقتصر دورنا على البحث عن المبررات لـــرفض الحكومـــــات أو قـــبولهـــا لهذه الحقوق. فنحن إما أن نقبل كل حقوق الإنسان كوحدة واحدة أو نرفضها كلها.

أ/ عز الدين الإصبحي:

لـــدي توضـــيح؛ عندما كنا في لقاء عمان حسمت النقطة الأساسية الأولى وهي هل نشارك في تقديم رؤيـــة حقوقـــية لتحديـــث الميثاق أم لا؟ وخرجنا بضرورة تقديم رؤية حقوقية. وفي لقاء صنعاء قدمنا ما رأيـــناه الحد الأدنى أو الممكن الذي استطعنا أن نجمعه من الأفكار التي قدمت سواء من الدراسات أو من المناقشات.

والـــيوم أرى أننا نضيف إضافات جديدة لهذا الموضوع، يمكننا أن نسميها "مقترحات القاهرة" لذلك أريد للنقاش أن يتجه إلى الخروج بشكل عملي فعال واستناداً إلى أفكار عمان ومقترحات صنعاء ويجب أن

يؤكد على تحديث الميثاق العربي ويحتوي على الأفكار الهامة الآتية:

ونســرد مــا يطرح في القاعة من الأفكار والحقوق؛ أي أن تثار هذه الأفكار بشكل عملي ثم نطرح الآلــيات التي تمكننا من ذلك؛ وآليات العمل يمكن أن تخرج في الجلسة المسائية مع رئيس اللجنة العربية الدائمــة لحقــوق الإنسان. وبذلك ستكون الأفكار عملية جداً؛ وأرى أن تكون هناك أسماء محددة لصياغة الآراء والأفكار التي طرحت اليوم "مقترحات القاهرة" تضاف إلى ما قدم حتى نستطيع قطع خطوة للأمام ونأتــي لاجتماع المساء ولدينا خطط وآليات واضحة للعمل على هذا الموضوع وسقف محدد للحقوق التي نريد تضمينها في الميثاق.

ولــي إشــارة بســيطة جداً بالرجوع إلى وثائق صنعاء فقد قدمت دراسات نقدية للميثاق عميقة جداً ودقــيقة للغاية للصياغة وأسلوب اللغة نفسها التي صيغ بها الميثاق وأوضحنا كيف أنها لغة عميقة. وهذه الدراسات حسمت العديد من الأمور لذلك فإن العودة لهذه الأشياء يعتبر تحصيل حاصل فلابد أن نقفز الآن لتقديم مقترحات عملية.

أ/ محروس سرور: مركز حقوق الطفل المصري

بدايــة أذكــر أن مرجعيتنا أثناء تحديث الميثاق العربي يجب أن تكون العهود والمواثيق الدولية فلا يمكن أن نقبل أقل من الحد الأدنى من الحقوق والحماية اللتان أقرتهما المواثيق الدولية؛ لي ملاحظة خاصة بمقــترحات صــنعاء وهو إغفالها لحقوق الطفل خاصة في بعض القضايا الجوهرية مثل: عمالة الأطفال وكان يجب الإشارة لها على اعتبار أن هذا مخالف للشرعة الدولية.

والملاحظــة الثانــية خاصــة بالمادة "٢٩" وقد وقعت في نفس المحظور الذي دائماً ما نرفضه ففي معــرض حديثها عن حق الإضراب نصت على أن: تكفل الدول حق الإضراب وفقاً لقانون البلد المعني" وهو النص الذي يلغي هذ الحق تماماً. فعندنا نص في قانون العمل على حق الإضراب رغم أنه في الواقع ممنوع.

أ/ أماني عثمان:

عــندي بعــض الملاحظات المتعلقة بمواد الميثاق: المادة "٤" وهي تتحدث عن حالة الطوارئ وفي خــتامها وردت عــبارة: "إلى المدى الضروري التي تقتضيه بدقة متطلبات الوضع" فهذه عبارة فضفاضة ومرنة وتسمح بتجاوز كبير للسلطات المعنية في كل قطر عربي؛ فمثلاً السودان يطبق قانون الطوارئ منذ "١٤" ســنة؛ وفــي مصر يطبق قانون الطوارئ منذ "٢١" سنة؛ فنود أن تكون عبارة وصياغة هذه المادة بالذات محكمة.

وبخصــوص المادة المتعلقة بحقوق الأقليات التي تمثل مشكلة حقيقة؛ أظن وجوب أن تكون صياغة

هــذه المادة بشكل أعمق مما هي عليه وأدق ولم تتطرق لمسألة تقرير المصير بالنسبة لهذه الأقليات التي أرى من حقها أن تقرر مصيرها بنفسها أي أن تندمج أو تنفصل عن الدولة.

وفي المادة "٣٤" الخاصة بالتعليم فلابد من النص على مجانية التعليم وذلك لوجود دول عربية فقيرة جداً.

أ/ محسن عوض:

أنــا مع أن يكون الميثاق العربي إضاءة وإضافة ولا ينقص من المعايير الدولية وإلا لن يكون هناك معنى لهذا الميثاق؛ ولكني أيضاً ضد فكرة في الميثاق وردت في مقررات صنعاء تقول بشطب مادة خاصة بالاعتزاز بالقومية العربية فهذا أمر جد خطير في وقت تصوب فيه سهام إهانة لهذه الأمة من كل صوب؛ أنــا مــن الأغلبية العربية ولكني لا أشعر بأن عروبتي كاملة ما لم تصان حقوق الأقوام الأخرى في هذه المنطقة؛ وأنا من الأغلبية الإسلامية ولكني لا أعتز بإسلامي كاملاً ما لم تحترم حقوق كل الأقليات الدينية في المنطقة؛ ولكن أن ننزع من الميثاق العربي لحقوق الإنسان فكرة أن نعتز بهويتنا فهذا أمر خطير.

التعقيب

د/ عاطف عضيبات:

اسمحوا لي أن أقيم، فهذا اللقاء يشكل إضافة لما حدث في صنعاء يجب أن نتفق على ذلك- بعض الأفكــار التــي طرحت عمقت بعض القضايا التي أثيرت في صنعاء؛ وهذا ما قصدته عندما قلت: مسيرة الألــف ميل تبدأ بخطوة؛ فها نحن ذا في الخطوة الثانية؛ لي بعض المداخلات السريعة: فعندما تحدثت عن حقوق الطفل مثلاً لم أتعمق، فقط أشرت لأني أعرف أن هذا الجانب يحتاج إلى خبراء.

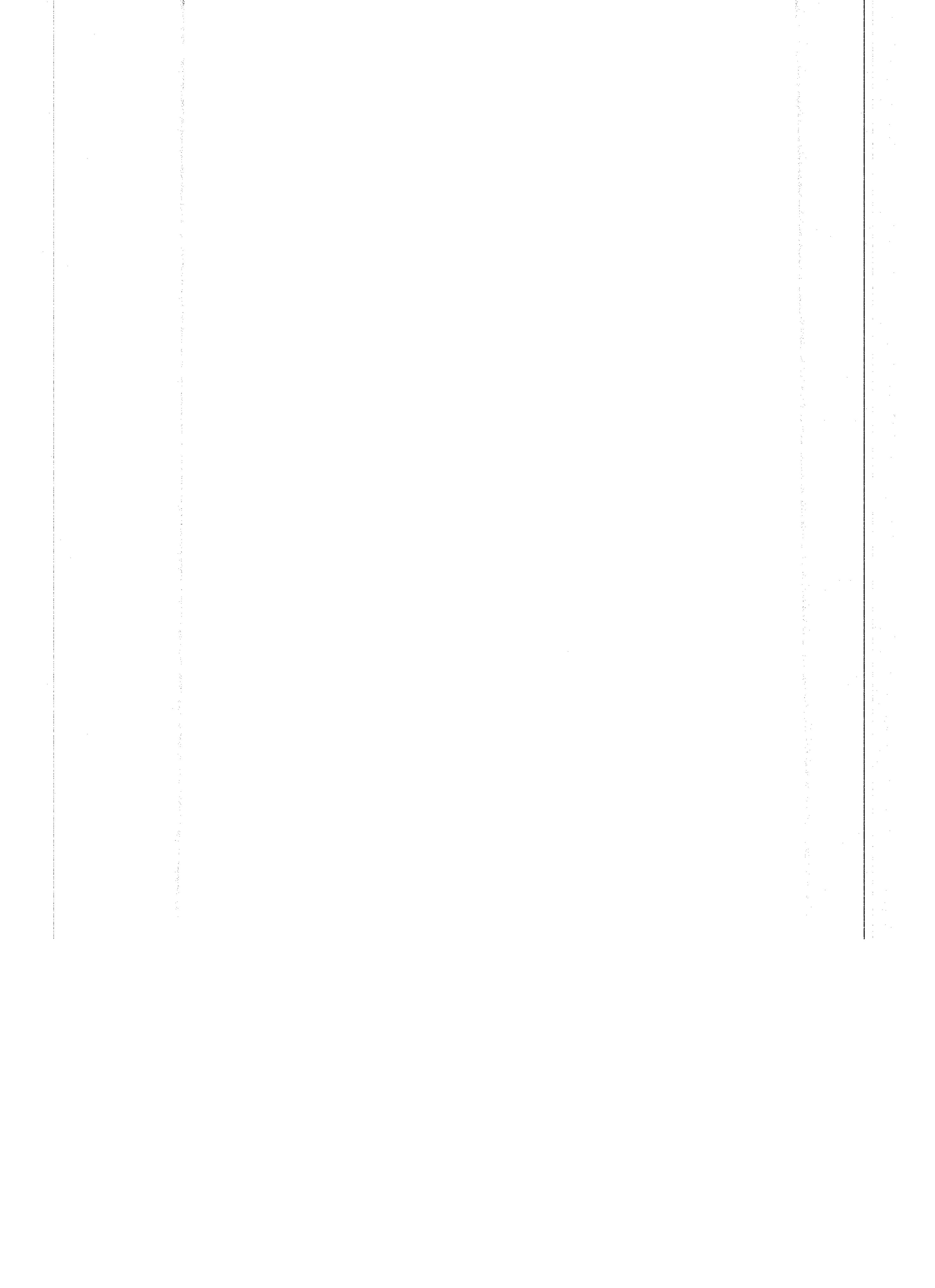
هناك قضية خطيرة جداً ثم النقاش حولها؛ إذا كنا من الآن نريد تقديم مقترحات نراعي فيها التوازن والتلاؤم فهذا معناه الفشل التام وقت التفاوض؛ ففي التفاوض يجب أن تقدم أقصى ما لديك وأقصى ما تحلم بــه ومن الممكن بعد ذلك أن تقبل أقل منه؛ لكن من الخطورة أن نقدم من البداية شيء أقل من طموحاتنا فلابد أن نعي عدم قبول الحكومات لذلك.

الفصل الثالث

3

الاتفاقيتان الأوروبية والأمريكية..... تجارب

رئيس: صابر عمار	الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب.
متحدث : عبد الله خليل	خبير حقوق إنسان- محامي بالنقض.
مقرر: بو جمعة سعدون	الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.



مقدمة عامة

أ/ صابر عمار

اسـمحوا لـي في البداية أن أتوجه لحضراتكم بالشكر والتقدير على جهودكم المتصلة والتي أضحى معهـا الحديث عن تطوير حقوق الإنسان أمر طبيعي داخل المنطقة العربية بعد أن كان الحديث عنها في أغلـب المـنطقة العربـية من المحرمات. كما أنقل إليكم تحيات إتحاد المحامين العرب الذي يثمن كثيراً جهودكـم فـي هذا المجال وغيره من مجالات العمل في حقوق الإنسان؛ والحقيقة لدى بعض الملاحظات كمشارك ومتابع لهذا المؤتمر:

أولهما: إنضمامي إلى زميلي الأستاذ محسن عوض في ملاحظته الهامة التي أنهي بها الجلسة السابقة والمـتعلقة بإسـقاط الهوية العربية عن الميثاق؛ وذلك لأسباب عديدة منها أن محاضرتنا الآن تتحدث عن الاتفاقيتين الأوربية والأمريكية وأعتقد أن الأوربية والأمريكية: هويتان.

ثانـياً: أتفق مع الرأي القائل أننا لا يمكن أن نتحمل تاريخياً- أمام جماهيرنا على الأقل- أن نطالب حكوماتنا بالتوقيع على الحد الأدنى لا على الحد الأقصى.

واسـمحوا لي أن أختلف مع الرأي القائل بأننا غير مطالبين إلا بتقديم أفكار فأنا مع المطالبين بتقديم نصوص واضحة؛ لأن كثيراً من الأفكار عند الصياغة تهدر مضامينها وجوهرها المقصود؛ ولا نخشى أن نقـدم نصوصـاً ولو على سبيل الاسترشاد؛ لأن في الثقافة العربية من يكسب الجولة هو الأكثر استعداداً ونحـن يجـب أن نكـون مستعدين؛ أياً كانت التحديات التي ستواجهنا عند عرض مقترحاتنا؛ كما أن من الأهمـية بمكان أن ندرك أننا لسنا وحدنا في هذا العالم؛ ومن هنا تكمن أهمية هذه المحاضرة التي نتحدث فـيها عـن التجربتيـن الأوربية والأمريكية؛ كما أننا لا نستطيع أن نهمل التغيرات التي حدثت للمجتمع الأمريكـي والأوروبي بعد أحداث "١١ سبتمبر"؛ صحيح لا يجب أن نتوقف أمامها كثيراً ولكن لا نستطيع أن نـنكر تأثـيرها؛ داخل الدول الأوربية خاصة ألمانيا وذلك في معاملة مواطنو الدول العربية من شمال أفريقيا فيما يتعلق بالعنصرية المتعلقة بحق العمل؛ أعتقد أنكم مطالبون جميعاً بالخروج من هذه الحلقة من حلقات النقاش حول تحديث الميثاق العربي بآلية مقترحة.

واسـمحوا لي باقتراح آلية محددة وهي أن: تشكل لجنة من عدد من المنظمات العربية المعنية بهذا الأمر تتولى صياغة الأفكار التي وردت في صنعاء وتلك التي أضيفت في القاهرة صياغة قانونية محكمة ومحددة؛ على ان تتاح لها فرصة الوقت الكافي لتتلقى توصيات عدد من المنظمات الأخرى التي لم تشارك ثم تعكف لجنة من الخبراء القانونيين على صياغة مشروع محدد للميثاق العربي لحقوق الإنسان.

الأوربية والأمريكية.. تجارب

أ/ عبد الله خليل

موضـــوع المؤتمـــر اليوم موضوع ذو حساسية، خاصة بعدما أثاره الأستاذ/ صابر عمار حول ما تتعرض له الجاليات العربية والإسلامية في أوربا وأمريكا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

لكننا ننطلق من أن حقوق الإنسان لا تتغير ولا تتبدل؛ فالحقوق اللصيقة بشخصية الإنسان هي حقوق ثابتة؛ أما ممارسات الأنظمة سواء كانت أوربية أو أمريكية أو حتى أنظمة عربية فلها شأن آخر.

وينبغـــي لـــنا عـــدم الخلط بين الحقوق الثابتة والراسخة للإنسان وبين الممارسات الحكومية أياً كان نوعها. الأمر الآخر حتى نستطيع الخروج عن التحيز حول الهوية العربية؛ فلم يطالب أحد بإسقاط الهوية عـــن الميثاق العربي ولكن الميثاق العربي هو الذي أسقط هذه الهوية عن نفسه؛ فهو لم يتعامل مع الدول العربية باعتبارها وحدة واحدة لها تراث مشترك وذلك عكس الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان؛ فهي بدأت من واقع التراث المشترك والتاريخ المشترك ومن مبدأ سيادة القانون بين الدول الأوربية؛ وكذلك الاتفاقية الأمريكـــية لحقوق الإنسان؛ في حين تعامل الميثاق العربي مع الدول العربية كوحدات منفصلة؛ ولذلك فقد أسقط القائمون على صياغة الميثاق العربي لحقوق الإنسان الهوية العربية عنه؛ ولم نسقطها نحن؛ ونخلص مـــن هـــذه المقدمة إلى اننا سنتحدث عن حقوق وتجارب مجردة؛ ليس بغرض الانحياز إلى هذه التجارب ولكن أيضاً لمحاولة الاستفادة من هذه التجارب. فالعلوم والتجارب الإنسانية ليست ملكاً للغرب ولكنها ملك للإنسانية جميعاً؛ كما كانت كذلك الشريعة الإسلامية والحضارة الإسلامية.

فـــي حقيقة الأمر سنبدأ ببعض الحقوق الثابتة والمشتركة بين الاتفاقيتين الأوربية والأمريكية؛ وهي حقـــوق أساسية لا تقبل التجزئة مثل: الحق في الحياة وعدم الخضوع للتعذيب والحق في الحرية والأمان؛ ضـــمانات القـــبض والاعتقال التعسفي.. وقد خلا الميثاق العربي من وجود هذه الضمانات.. حظر الرق والسخرة؛ وهو حق أساسي من حقوق الإنسان لا يجوز تقييده في أثناء الطوارئ العامة أو أثناء الحروب؛ وهـــو حق تم إسقاطه من الميثاق العربي؛ ولست أدري هل الميثاق العربي يجيز الرق والسخرة أم ماذا؟ مبدأ الشرعية وحرمة الحياة الخاصة وحرية التفكير والضمير والدين والضمانات الخاصة بها..، الحق في التعبـــير مصون طبقاً للاتفاقية الأوربية وطبقاً للاتفاقية الأمريكية كذلك إلا أن الأخيرة نصت على قيد هام جـــداً لم يرد في الاتفاقية الأوربية بشأن حرية الرأي والتعبير طبقاً للمادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنســـان والعهـــد الدولي للحقوق المدنية والسياسية؛ حيث نص صراحة على عدم جواز تقييد حق التعبير بأســـاليب أو وســـائل غير مباشرة؛ كالتعسف في استعمال الإشراف الحكومي أو غير الرسمي على ورق الصـــحف أو تـــردد موجـــات الإرســـال الإذاعية والتلفزيونية أو الآلات أو الأجهزة المستعملة في نشر المعلومـــات أو بأي وسيلة أخرى من شأنها أن تعطل نقل الأفكار والآراء. فهل نستطيع أن نقارن بين هذه

الأحكـــام وبين ما ورد في الميثاق العربي لحقوق الإنسان؛ في رأيي أن كل هذه الأحكام ليست مخالفة ولا معارضة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ولا لعقيدة الأمة حتى نتمسك بالخصوصية. بدليل أن الاتفاقية الأمريكـــية لحقـــوق الإنسان قد أباحت وضع بعض التدابير الخاصة المتعلقة ببعض وسائل التسلية العامة لرقابة مسبقة؛ وهي ضوابط للأخلاق ومباحة في هذه الاتفاقية؛ حماية الأخلاق العامة؛ وهي موضوعة هنا بغـــرض التنظـــيم؛ حتى لا يكون هناك تذرع بالخصوصية عندنا؛ وهذا القيد ورد في الاتفاقية الأمريكية بغـــرض حمايـــة الأبناء والمراهقين؛ طبعاً الحق في تكوين الجمعيات هو حق مصون في الاتفاقيتين محل البحـــث؛ ولكـــن الميـــثاق العربي لحقوق الإنسان تكلم عن حق التجمع مسقطاً حق تكوين الجمعيات؛ ولا نعرف السبب أو السر وراء ذلك؟ الحق في الانصاف الفعلي واللجوء إلى القضاء بشأن أي أعتداءات على أي حـــق مـــن حقوق الإنسان مكفول في كلا الاتفاقيتين الأوربية والأمريكية لحقوق الإنسان؛ ولوعدنا إلى النص الخاص بالميثاق العربي بشأن اتخاذ التدابير في حالة الحرب والحظر العام فقد جاء عاماً: لا يجوز أن تقيد أو تعلق فيما عدا...؛ إنما ورد في الاتفاقيتين الأوربية والأمريكية هو القيد الوارد في المادة الرابعة مـــن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والمادة الرابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعـــية والثقافـــية: أن تكون التدابير في أضيق الحدود؛ ألا تتناقض مع بقية الالتزامات المنبثقة عن القـــانون الدولي الإنساني؛ أن تكون ضرورية؛ أن تكون محددة المدة؛ فلا يجوز مثلاً- مثل ما هو موجود فـــي مصر- أن يكون هناك قانون طوارئ مطبق منذ ٦ أكتوبر ١٩٨١ حتى الآن؛ ويتم تجديده كل ثلاث ســـنوات؛ بعكـــس نـــص الميثاق العربي الذي أعطى الدولة حقاً مطلقاً خال من أي قيد أو شرط في شأن التدابير التي يمكن لها اتخاذها في حالة الحرب أو حالات الخطر العام، كما لم ينص الميثاق العربي على حمايـــة حـــق الحـــياة في حالات الطوارئ؛ وهو حق في منتهى الأهمية رغم أن كافة المواثيق الإقليمية والدولـــية نصـــت علـــى أن: لا يجوز تعليق هذا الحق بأي حال من الأحوال. وفي أعتقادي أن الشريعة الإسلامية تحافظ على حق الحياة وكذلك الهوية العربية. وأعتقد أن المسألة بهذا الشكل لا علاقة لها بمسألة الخصوصية ولا بالديانات والشرائع وإنما هو أمر متعلق بمشيئة الحكام.

وهـــناك مجموعة من الحقوق لا يجوز تقييدها بأي حال وتحت أية ظروف مثل: الحق في الشخصية القانونية وحق الحماية من السخرة وحق حرية الفكر والعقيدة وعدم تقييد الحرية بسبب عدم الوفاء بالتزام تعـــاقدي وهـــناك العديـــد من التشريعات العربية تقيد هذه الحقوق سواء في حالات الطوارئ أو في غير حالات الطوارئ.

وكـــل القـــيود الـــواردة علـــى هـــذه الحقوق هي قيود محدودة غير موسعة في الاتفاقيتين الأوربية والأمريكية وهي ذات القيود الواردة في العهدين الدوليين.

وكذلـــك إعـــلان حالات الطوارئ والحالات الاستثنائية غير محددة وغير مقيد في الميثاق العربي، وبخصـــوص مـــبدأ مسئولية الدولة عن التعويض عن إجراءات العدالة الخاطئة؛ هذا المبدأ لا تقره أياً من

التشـــريعات العربية؛ فمن يقضي مثلاً أربع سنوات في السجن بسبب إجراء قضائي خاطئ يخرج دون أن يكـــون له أي حق في التعويض. في حين أن كلا الاتفاقيتين الأوربية والأمريكية يقران هذا المبدأ. وهناك أمر آخر لا توجد أية دولة طرف في هاتين الاتفاقيتين تجرؤ أن تعلن حالة الطوارئ إلا بعد إعلان الدول الأطـــراف الأخـــرى وأخطارهـــا بالدوافع وبالأسباب وبالتدابير التي يتم اتخاذها والمدة التي سيتم سريان التدابـــير خلالها؛ إنما في الميثاق العربي لحقوق الإنسان ليس هناك داعٍ للإخطار أصلاً ولا تحديد مدة ولا اتخاذ تدابير؛ والهام جداً هو حق المشاركة في الحياة العامة وهو أحد الحقوق الأساسية؛ الانتخابات الحرة الـــنزيهة؛ لقد تكلم الميثاق عن الحق في تولي الوظائف العامة مع صمته عن الحق في إجراء الانتخابات الحرة باقتراع سري مع وجود هذا الحق في كلا الاتفاقيتين؛

وفيما يتعلق بحقوق الأجانب في الاتفاقية الأوربية فلا يجوز التذرع بالقيود الواردة على حرية الرأي والتعبـــير أو الإخلال بمبدأ المساواة. ونصتٍ كذلك على حظر الطرد الجماعي. والآن فهل الأجنبي المقيم بشـــكل قانوني في أي قطر عربي؛ ضمن له الميثاق العربي بعض الضمانات، مثل أن يلجأ إلى القضاء؛ وأن يعـــرض قضيته أمام محكمة مختصة؛ وكفلت له حق الدفاع؛ أم لا؟ هناك بعض التشريعات الموجودة لا تجـــيز الطعن أمام محكمة أعلى؛ فمثلاً المحكمة الاتحادية العليا في الإمارات لا يجوز الطعن أمامها أو أمـــام غـــيرها في جرائم أمن الدولة؛ أعتقد أن هذه هي الخصوصية التي يحافظ عليها العالم العربي؛ فهي الخصوصـــية الخاصة بتحصين بعض الأنظمة في العالم العربي؛ فهناك الرق وهو أن لم يكن موجوداً في القوانين فهو موجود في الواقع وبطريقة عملية وذلك في عملية السخرة وعملية تشغيل الخدم.

وممـــا تجدر الإشارة إليه هو الميثاق الاجتماعي الأوربي والبروتوكول المضاف إليه؛ وذلك للمقارنة بيـــنه وبيـــن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الميثاق العربي حتى لا يتوهم أحد أنها حقـــوق كاملة فهي حقوق ونصوص تضمن حقوق الكفيل ونظام الكفيل الموجود في بعض الدول وتضمن السيطرة على العمالة- السخرة- الأجنبية في بعض الدول العربية؛ في حين تكلم الميثاق الأوربي عن حق العمـــل والحق في شروط عمل عادلة والحق في الأمن والصحة أثناء العمل والحق في أجر عادل والحق النقابـــي وحق التفاوض الجماعي وحق الأطفال والمراهقين في الحماية وحق العاملات في الحماية والحق فـــي التوجـــيه المهني والحق في التأهيل المهني والحق في حماية الصحة والحق في الضمان الاجتماعي وحـــق الأفـــراد المتخلفين جسمياً أو عقلياً وحق العائلة في حماية اجتماعية وحق الأمومة والطفولة وحق مـــزاولة نشـــاط مـــربح، حـــق العمال المهاجرين وعائلاتهم في تقديم المساعدة وحمايتهم؛ ويكفل الميثاق الاجتماعـــي الأوربي كل هذه الحقوق مجاناً؛ فليس هناك أي فرق بين مواطن أي دولة طرف في الاتحاد الأوربـــي ومواطـــن أية دولة أخرى طرف؛ أما الميثاق العربي فقد قنن التقسيم فهو الذي يسقط عن نفسه الهويـــة العربـــية. وأخيراً نتحدث عن الآليات، الآلية الخاصة بتطبيق الاتفاقية هي آلية اللجنة والتي تحيل

تقاريـرها إلـى اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية؛ وكل دولة ترشح ممثل لها في هذه اللجـنة ومـن هـنا يأتـي التكوين والتشكيل الرسمي للجنة؛ وعلى عكس ذلك تأتي الآليات في الاتفاقية الأوربـية؛ فاللجـنة الأوربية تضم ممثلي كل الدول الأطراف مع ملاحظة أن هؤلاء المشكلين للجنة يتم اختـيارهم عـن طريق الانتخاب عن طريق مجلس استشاري ملحق باللجنة وهو طبقاً لقانونه يتشكل من البرلمانيين وأعضاء البرلمان في الدول الأوربية ويتم ترشيحهم من برلمان الدولة، التي يجب عليها ترشيح ثلاثـة على أن يكون أحدهم من غير رعاياها؛ ومن شروط الترشيح لهذه اللجنة: أن يكون المرشح مؤهل لتولـي أرفع الوظائف القضائية في بلده؛ وأن يكون مشهوداً له بالكفاءة "حسب إضافة الاتفاقية الأمريكية"، وكذلـك الخـبرة بميادين حقوق الإنسان؛ وأن يكون ذو خبرة في مجال القانون؛ وأن يتمتع بحسن السمعة والنزاهة.

في حين ان الميثاق العربي جاء خلواً من الضوابط الخاصة بأعضاء اللجنة، ولم ينص الميثاق كذلك علـى اختصاصات اللجنة؛ وهذا عكس الاتفاقيتين الأوربية والأمريكية والتي أعطت لمثل هذه اللجنة عدداً مـن الاختصاصات النوعية مثل: مراقبة تطبيق أحكام الاتفاقية في داخل الدول الأطراف؛ عمل مراجعة للتشـريعات الوطنية ومدى توافقها مع أحكام الاتفاقية؛ وتلقي الشكاوي من المنظمات والأفراد والجماعات تحـت دعوى انتهاك الحقوق الواردة في الاتفاقية؛ ولها سلطة رفع تقارير إلى مجلس وزراء أوروبا حول هـذه الانـتهاكات؛ وهـناك آلـية المحكمة الأوربية ونظيرتها الأمريكية لحقوق الإنسان؛ وترفع لها هذه النزاعات الخاصة بحقوق الإنسان عن طريق هذه اللجنة.

وهذه آليات هامة جداً موجودة في تجارب الشعوب الأوربية والشعوب الأمريكية إنبثقت عن الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان والاتفاقية الأمريكية.

فـإذا كانـت الموازنة السابقة في صالح الميثاق العربي- تلك الموازنة المجردة بدون إسقاط الهوية المتعلقة بالحقوق الأساسية وبدون ظروف الخصوصية- وكانت الإجابة بنعم؛ فأهلاً بالميثاق العربي لحقوق الإنسان! وأما إذا كانت الإجابة بلا؛ فما لدينا من الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الدول العربية يضمن لبعض الأفراد في وطننا العربي بعض الحقوق الواردة فيها.



المداخلات

أ/ أيمن رابح: عضو مجلس المنظمة العربية للمحامين الشباب

لـــي مداخلة بسيطة جداً تتعلق بما قاله الأستاذ/ صابر عمار حول تشكيل لجنة من المنظمات العربية مـــنوط بها إعادة صياغة الميثاق العربي مع إتاحة الفرصة للمنظمات غير المشاركة لإبداء الرأي وتقديم التوصيات والاقتراحات بشأن الصياغة. وأنا أختلف مع هذا الرأي فلابد أن نبدأ بفكر جديد وبآليات جديدة مـــن خلال الاتفاقيات التي وقعت عليها الدول العربية؛ فلن نعود إلى المواثيق الدولية ونقتبس منها بعض المواد ونضعها في الميثاق ونسميه الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

فنحن نحتاج في الوقت الحالي للجان عمل لتفعيل دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية من أجل تفعيل الاتفاقيات التي صدقت عليها الدول ومراقبة تطبيق الدولة لها.

أ/ ميرفت أبو تيج:

أختلف مع الزميل الذي سبقني حيث نسف كل المسائل والجهود التي نقوم بها- ولكن هذا هو حماس الشباب- ولكن هناك بعض المسائل التي يجب أن نؤكد عليها في إطار ميثاق عربي لحقوق الإنسان؛ لأنه بـــرغم وجود المواثيق الدولية التي أنتهى الأستاذ عبد الله إلى أنه في حالة عدم إضافة ما يزيد من احترام حقوق الإنسان إلى الميثاق العربي على مستوى الوطن كله وحل الإشكاليات في مجالاته المختلفة فلابد أن نكتفي بما هو موجود عالمياً.

ومـــن الأشـــياء المهمة جداً فيما عرضه الأستاذ عبد الله خليل حقوق العمال في الاتفاقيتين الأوربية والأمريكـــية والتـــي يجـــب أن نستفيد منها فيما يتعلق بالعمالة المصرية المهاجرة داخل الأقطار المعنية بالميثاق العربي لوجود إشكاليات كثيرة في هذا الصدد.

ولذلـــك نحـــن نحتاج أن نضع إضافاتنا ثم نضغط في إطار هذا التعديل بما يحقق طموحاتنا؛ وكذلك أعتقد أن نستفيد من آلية اللجان في حدود صلاحيات قد لا تخدم ما نريده ولكن مع محاولة تفعليها؛ إضافة إلى آلية المحكمة فهي ستحقق الكثير من الضوابط والمعايير؛ فأنا مع عدم التمسك بالخصوصية خاصة أن كثيراً من الاتفاقيات الدولية قد ساهمنا فيها بشكل فعال؛ وبالتالي فهي ليست بعيدة بالكامل عن ثقافتنا ولكن

الـتذرع بالخصوصية والشريعة مرتبط غالباً بالأنظمة العربية ورهانها بوجودها على كرسي السلطة أكثر منها مصلحة المواطنين.

وأعـتقد أنـه مـن المفيد أن يكون الميثاقين تحت أيدينا بتجربتهما حتى نستطيع خلق وعي بهما في مجتمعاتنا؛ لأننا وحدنا لن نستطيع التغيير ولا التبديل دون وجود آلية ضغط حقيقية، نريد أن نبني على ما هو موجود في الورق. فالورشة بها حد أدنى لا يحقق طموحاتنا ولكن يمكن صياغته والبناء عليه.

وفـيما يـتعلق بمسـألة الأقليات وخصوصياتهم وهذا الموضوع لا أحب أن أثيره داخل مصر لأن الأقلـيات توجد بكثرة وبأشكال مختلفة داخل الوطن العربي ومن وجهة نظري، أنا مع أن تتمتع الأقليات بكافة حقوقها؛ ولكن في إطار العقيدة أنا اعتقد أن لا فضل لأحد على أحد في هذا الإطار سواء مسيحي أو مسلم أو حتى أصحاب الديانات الطبيعية الموجودون في إفريقيا.

الحقيقة أن الأستاذة/ ميرفت أبو تيج قد قالت جزءً كبيرا مما كان يدور في رأسي؛ فنحن قطعنا شوطاً كبـيراً فـي مضـمار الميثاق العربي فلا نستطيع الآن أن نكتفي بما ورد في المواثيق الدولية؛ فالمواثيق الإقليمـية تعني بالأساس مزيد من الالزام ومزيد من الحقوق لكل الناس ولمؤسسات المجتمع المدني؛ لأن الـتزام الحكومات العربية بميثاق أو اتفاقية إقليمية على غرار الميثاق الإفريقي أو الاتفاقية الأوربية فهذا علـى الأقل مراعاة لبعض الإشكاليات والجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها العالم العربي ويتفرد بها عن باقي الأمم. حيث أن المواثيق والاتفاقيات الدولية أحياناً تتعرض للحقوق والحريات بصيغة عامة تماماً وهو ما يؤدي بالضرورة إلى صياغة المواثيق الإقليمية. ومن ثم فالاتفاقيات الإقليمية تدفع أكثر في اتجاه احترام الحقوق والحريات لإحساس الحكومات الإقليمية بأنها هي التي صاغت وقررت.

أمـا النقاش حول جدوى الميثاق العربي؛ فهذا نقاش طويل؛ دار جزء منه في عمان وجزء منه في صـنعاء؛ وقد انقسمت الآراء إلى فريقين كبيرين؛ أولهما يرى أنه لا داعي للميثاق لأن الحكومات العربية لن تحترم الحقوق والحريات ولن تنفذ الميثاق لأنها وقعت على مواثيق واتفاقيات أرقى بكثير ومع ذلك لا تحترمها؛ وثانيهما يرى ضرورة دفع طموحات المواطنين إلى الأمام خطوة خطوة؛ ونحن نقوم بهذا الجهد اسـتجابة لدعوة الجامعة العربية التي تلقت بدورها طلباً من عدد من الدول العربية بأهمية تحديث الميثاق ليـتوائم نسـبياً مع المواثيق الدولية؛ ومن ثم فقد تلقفت المنظمات غير الحكومية هذه الرغبة وبدأت العمل عليها وبالتالي يجب أن نقوم بالدور المنوط بنا؛ ومرة ثانية وثالثة لن يخرج ميثاق عربي يحقق طموحات الجميع؛ ولكنها خطوة للأمام في اتجاه وثيقة إقليمية تراعي جوانب الخصوصية في العالم العربي وفي ذات الوقـت تدفع الحكومات العربية في اتجاه الالتزام باحترام الحقوق والحريات الأساسية المهدرة على كافة المستويات.

وأخيراً أنا لست مع كل ما قاله الأستاذ/ عبد الله خليل في محاضرته الرائعة وأتمنى الآن أن نحصل علـى قدر ولو ضئيل من التشابه بين الميثاق العربي وكلا الاتفاقيتين الأوربية والأمريكية وبعد وقت قليل

نواصـــل الجهد بمؤتمر آخر وثالث وكما قالت الأستاذة/ ميرفت أبو تيج نحن نمتلك وسائل ضغط ووسائل تفاوض مع جامعة الدول العربية ولدينا وسائل الإعلام والشبكات وغيرها مما يساعدنا في عملنا.

أ/ غسان مخيبر:

ســوف أتناول الشق الخاص بهذه المحاضرة وهو المتعلق بالتعلم من التجربة الأمريكية والأوربية؛ هناك ملاحظة أساسية لم يشر إليها وهو أن المعاهدتان الأوربية والأمريكية سبقتا صدور العهدين الدوليين *؛ وهي ملاحظة مهمة نخرج منها بأن هناك مسار دولي في تطور القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ يجب التنبه له.

هناك ملاحظة أخرى أن كلاً من الاتفاقية الأوربية والاتفاقية الأمريكية تتوافق صياغتهما مع كلاً من العهديـــن الدوليـيـــن إلى حد التطابق؛ في حين أن النص العربي بعيد جداً عن هذه الصياغة أما الملاحظة الثانية بالنسبة للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان التي تحتوي على ٢٧ حق من الحقوق المدنية والسياسية منهم ٢١ حق لهم نفس صياغة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

وهــناك حقــوق مضافة مثل حق الرأي وليس حق إبداء الرأي كما جاء بالمادة ١٤ والحق في عدم الخضـــوع لحالات الإبعاد بالمادة ٢٢/٥؛ والحق في اللجوء؛ وحظر الأبعاد الجماعي ٢٢/٩؛ والعبرة أن هؤلاء القوم صنعوا معاهدة أخذوها بالنص من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وبالتالي فإن الابتعاد عن الصياغة بالنسبة للميثاق العربي هو في حد ذاته خطأ كبير.

ولذلك نعود إلى المقاربة الرئيسية: هل نتقدم كمنظمات مجتمع مدني عربي بصياغة متكاملة للميثاق العربي ونقول: هذا هو مشروعنا؟ أم نتعامل مع جامعة الدول العربية بشكل مختلف؟ أتفق مع الرأي القائل بـــأن الحديث عن العموميات قد ينطوي على مخاطر كبيرة عند الصياغة؛ وقد يمرر في صياغة عامة ما نخشى منه على أصل الحق ذاته.

وأقترح أن نركز أكثر على الآليات مع بعض أطراف الجامعة العربية التي تهتم بالتحديث وبالتالي ينصب جهــد المجـــتمع المدني لحقوق الإنسان على التعاون مع الجامعة العربية في تكوين شيء هو في ذاته يفيد العمـــل الإقليمـــي مـــثل لجنة أو محكمة. وقد ننطلق من هذا في تفصيل وتطوير ميثاق عربي يدخل في تفاصيل الحقوق والحريات. أما الصياغة التفصيلية فلا يمكننا الدخول فيها في هذا اللقاء بالذات. بل نستفيد من التجربة الأوربية والأمريكية فنكتب كما كتبوا ونضيف ما نراه مناسباً.

---

*الاتفاقية الأوربية فقط سبقت العهدين الدوليين؛ أما الاتفاقية الأمريكية فقد تلي صدورها العهدين الدوليين. "المحرر"

أ/ حسن يوسف:

إن الاتفاقيتين الأوربية والأمريكية قد أكدتا على أمر هام؛ أختلف عليه البعض في الجلسات السابقة؛ وهـو عملية الصياغة لكليهما وأهميتها؛ لأن السؤال الذي يطرح نفسه في اللحظات الراهنة: هل تستطيع الحكومات العربية وجامعة الدول العربية أن تقدم لنا ميثاق محكم الصياغة ويعبر عن رؤية شاملة لحقوق الإنسـان العربـي تـتفق مع المواثيق الدولية؛ ومن ناحية ثانية تتفق مع التراث الثقافي والديني العربي؛ للإجابة على هذا السؤال نجد أن الاتفاقيتين الأوربية والأمريكية قد حافظتا على الهوية والحضارة والثقافة والتراث الأوربي والأمريكي بشكل لا يختلف كثيراً مع المواثيق الدولية. ولا أعتقد أن كليهما قد نقلا ذات النصـوص الموجودة في المواثيق الدولية لمجرد أن تكون هناك اتفاقية أوربية أو أمريكية؛ لكنهما حافظاً علـى هويتهما وقد ما لنا نموذجاً في الصياغة وتحديد ماهية وحدود حقوق الإنسان بالضبط؛ وآليات يجب إعمالها لاحترام هذه الحقوق وحمايتها. والآن أسأل نفسي: لماذا ميثاق عربي؟ طالما أنه لا يرقي لمستوى الحد الأدنى من التعامل مع المواثيق الدولية في المنطقة العربية؛ وعلى سبيل المثال: قضية الشواذ!! فهي لا تمتلك أرضية في الوطن العربي ولا يمكن أن يوجد من يدافع فيها عن حق الشواذ.

وبالنسبة لقضية الأقليات: أرى أن الوطن العربي ليس به أية أقليات ولكنها بعض الفئات الاجتماعية التـي تنقصـها بعض الحقوق لممارسة حياتها بشكل طبيعي وشكل قانوني فعندما نضع قواعد للتعامل مع هـذه الفـئات سينتهي ما يسمى بقضية الأقليات؛ وفي صدد الحديث عن مشروع صياغة للميثاق العربي لحقـوق الإنسـان؛ أجـد أنه أمر مهم جداً وضوروي فلابد أن تكون هناك صياغة لمشروع ميثاق عربي مـتكامل؛ لأن المقـابل الرسمي لهذا سيكون- كما علمتنا التجارب- دون المستوى ولن يرقى إلى احترام حقـوق الإنسـان حـتى في حدودها الدنيا. وأنا ضد فكرة الحديث عن الآليات فقط حيث تتعامل الأنظمة العربية بمبدأ "ولا تقربوا الصلاة" وفقط.

فأنـا مع صياغة واضحة محددة تشمل في حدها الأدنى الحقوق والحريات والآليات التي وردت في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان مع توفير مزيد من الوقت ومزيد من اللقاءات لنقدم كل ما لدينا.

أ/ حسام صقر: مصر

لدي حساسية مما يسمى بالخصوصية الثقافية العربية؛ حيث يتواصل انتهاك حقوق الإنسان تحت هذا المسـمى؛ وإذا كانـت هذه الخصوصية الثقافية معنا دائماً فنحن نسعى بالتالي لميثاق عربي أقل كثيراً من المواثيق الدولية. وذلك على الرغم من أن كثيراً من المفكرين يقولون إن كثيراً من مبادئ المواثيق الدولية مقتبسـة بشـكل أو بآخر من الشريعة الإسلامية ومن الحضارة الإسلامية العربية؛ فلماذا لا يكون الميثاق العربـي لحقـوق الإنسـان أكثر تقدماً من المواثيق الدولية؟ ولماذا دائماً نسعى للحد الأدنى؛ وهذه أزمة حكومات؛ أما بالنسبة لنا كمنظمات غير حكومية فلماذا لا نسعى إلى الحدود القصوى.

وهـناك مـا يسـمى بالتـنوع الثقافي ومن المهم جداً أن يكون موجوداً في المنطقة العربية؛ فهناك المفكرين القوميين الذين تراجعوا عن آرائهم وأقروا بالخطأ لإهمالهم مسألة التنوع الثقافي عن طريق طرد الأجانب في لحظة من اللحظات وهو كلام د/مصطفى الفقي.

وهـناك أمر آخر مهم وهو أننا دائماً نتهم الغرب بالكيل بمكيالين في موضوع حقوق الإنسان؛ ونحن كمـنظمات أهلـية وحكومات عربية يوجد لدينا كيل بمكيالين؛ هناك عنصرية عربية تمارس في السودان وانتهاك لحقوق الأفارقة السود، خاصة حق التنوع الثقافي؛ والعرب هناك يتحدثون عن الأفارقة باعتبارهم "عبيد"؛ وفي الكويت هناك "البدون"؛ وفي السعودية كذلك؛ ولا نجد أحد يتحدث عن العنصرية العربية.

ولذلـك فـإن الحاسم تحديداً في هذا المؤتمر هو فكرة خلق حركة شعبية عربية لوضع ميثاق شعبي عربـي لحقوق الإنسان نستطيع أن نلزم به الحكومات العربية فيما بعد.. وهذا لأننا منظمات غير حكومية نمتلك مساحة واسعة لوضع ما نصبوا إليه ولسنا حكومات.

أ/ عبد الهادي الخواجة:

بـناء على مبدأ عالمية حقوق الإنسان وبناء على تذرع حكوماتنا دائماً بالخصوصية الثقافية والدينية حـتى لا تحترم حقوق الإنسان ولا حرياته؛ ومؤتمرنا هذا يعتبر دعماً لمبدأ عالمية حقوق الإنسان ودعماً لتطوير حقوق الإنسان في المنطقة العربية. ونوعية حكوماتنا العربية لن تسمح بتبني ميثاق عربي حقيقي لحقـوق الإنسان؛ وهناك جانب آخر يجب ألا ننساه وهو أن القوى المسيطرة اليوم على المجتمع في البلاد العربية هي قوى إسلامية وتفكير ديني؛ وبالتالي فصياغة ميثاق يتضمن جميع المبادئ والحقوق الواردة في القانون الدولي الإنساني سيتسبب حتماً في صدام ومعارك فكرية وثقافية جديدة حول هذه النصوص؛ ربما ندخل في هذه المعارك ولا نستطيع الخروج منها.

الجانـب الثالـث هو الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الدول العربية؛ سواء كان العمل على إلزام الـدول العربية بما ألزمت به نفسها دولياً؛ أو بطريقة أن أي اتفاقية دولية توقع عليها غالبية الدول العربية تدخل حيز التنفيذ على المستوى الإقليمي.

وتـبقى الأمور غير الموجودة في هذه الاتفاقيات؛ وفي هذه الحالة يمكن صياغة بروتوكولات ملحقة بالاتفاقيات الأصلية تدخل فيها بعض القضايا الإقليمية؛ مع الاستفادة بتجارب الاتفاقيات الإقليمية. وبالتالي فـإن مهمتنا ستختلف؛ فبدلاً من أن نعمل على وضع مشروع ميثاق عربي متكامل النصوص لتقديمه إلى الحكومـات العربية؛ نقدم آليات لتطبيق الاتفاقيات الدولية على الصعيد الإقليمي؛ مع تأسيس لحركة شعبية ضاغطة لتجبر الحكومات على الإسراع في تبني هذا النظام الجديد.

د/ أحمد يوسف سعد: المركز القومي للبحوث التربوية

أنـــا لســـت قانوني ولكني سأتحدث من المنظور الثقافي والتاريخي؛ ولذلك أتصور أن المقارنة بين الميثاقيــن الأوربـــي والأمريكـــي من ناحية والميثاق العربي من ناحية ثانية هو في الحقيقة فرق تاريخي بمعـــنى أن هذه المواثيق هي نتاج حركة شعوب أساساً؛ نتائج ثورات؛ فلم تكن هناك صفوة ولا نخبة ولا حركات وسيطة بين الشعوب والحكومات؛ لأن الشعوب هي التي حققت هذا الانجاز لنفسها بنفسها.

وكنـــت أتمنى أن تكون هناك إطلالة على تجربة شعوب أمريكا اللاتينية التي أعتقد أنها تسبقنا بمائة ســـنة فـــي هذا المضمار؛ وبالتالي أطالب من هذا الموقع بشيء مهم وهو إما أن نكون جادين في محاولة تطويـــر هـــذا الواقع العربي الردئ والمتردي سياسياً واجتماعياً واقتصادياً؛ أو أننا نساهم في استمراره؛ بمعنى أن تتحول حركة حقوق الإنسان إلى حركة تبحث عن صيغ للتوازن لبقاء الوضع على ما هو عليه. وأمـــا مـــا يطـــرح الآن حـــول البحث عن خصوصية العالم العربي؛ فهناك خصوصية التخلف وليست خصوصـــية ثقافـــية ولا غيره. ولم يحدث عندنا ثورات شعبية؛ فحتى الثورات التي حدثت كانت ثورات نخـــبوية: عسكر... الخ.. والشعب معزول؛ وكذلك أنتم تناضلون بمعزل عن هذه الشعوب؛ وتقدمون لهم حقوق الإنسان على طبق من فضة؛ وما يقدم بسهولة يضيع بسهولة.

وبالتالـــي هذه الحركة وشكل التفاعل مع الحكومات والتفاوض معهم على الحد الأدنى فهذا شكل من أشـــكال تدلـــيل الحكومات وتضليل الشعوب. ولذلك فأنا أدعو لميثاق عربي يتجاوز ما جاء في المواثيق الأوربـــية والأمريكية وذلك لأن هؤلاء قد تربوا على حقوق الإنسان ويمارسونها كل يوم في الشارع وفي المدرسة؛ أما عندنا فيومياً كل هذه الحكومة تنتهك؛ فليس هناك حل وسط فإما المطالبة بالحد الأقصى وإما إننا نعمل في سبيل الحقوق الشعبية التي من الممكن أن تنتزع حقوقها.

أ/ أماني عثمان:

المقارنة بين الاتفاقيتين الأوربية والأمريكية من ناحية وبين الميثاق العربي لحقوق الإنسان من ناحية ثانية أمـــر غير وارد؛ لأن الدول الأوربية تتمتع بنوع من الديمقراطية غير موجود في أية دولة عربية. وأتمنى أولاً أن تعطـــي الـــدول العربية نموذجاً جيداً في الديمقراطية يحتذى به وبعد ذلك تطبق كل المواثيق التي نحلم بها.. فالديمقراطية أولاً وتليها حقوق الإنسان.

⌘

تعقيـــــــــب

أ/ عبد الله خليل:

أبدأ بما أثاره الأستاذ غسان مخيبر حول الدراسة الموجودة تحت يديه وأنا لدي دراسة قام بها المعهد العربـــي لحقـــوق الإنسان أعدها د/ نادر فرجاني سنة ١٩٩٢ حول الميثاق العربي الإفريقي؛ والانتقادات الموجودة لن تتغير منذ طرح هذا الميثاق حول المبادئ العامة فهي.. هي. نحن ضحايا الصياغات العامة؛ فالصـــياغات الدستورية للحقوق والحريات تحيل تنظيمها إلى القوانين؛ ثم يأتي المشرع ليقيد هذه الحقوق ويعصف بها. فالصياغة العامة ذات المرونة التي تخرج عن جامعة الدول العربية هي المشكلة الأساسية. لأنه يسمح لكل دولة أن تخرج عن سياق هذه الاتفاقيات والقرارات.

الـــيوم الدســـاتير تنص صراحة على كل المسائل العامة المتعلقة بالحقوق والحريات؛ وسأضرب لك مثلاً من مصر وآخر من عندك من لبنان.

فالقوانيـــن التـــي تقـــيد الحقـــوق والحريات مثل حق التجمع السلمي هي قوانين موروثة من عصر الاســـتعمار البريطاني وهو القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤؛ أما القانون الذي يحكم عمل الجمعيات في لبنان فهو القانون العثماني لسنة ١٩٠٩ وفي اعتقادي أنه أفضل قوانين الجمعيات الموجودة في المنطقة العربية.

أما بالنسبة لحق التجمع السلمي فهو يخضع لقانون العقوبات في مادته الخاصة بالتظاهر؛ لكن عندما نأتـــي لمسألة الإجراءات التي تطبق ضد هذا الحق فلابد من الرجوع إلى قرار المندوب السامي الفرنسي للبنان وسوريا. أو ليس هذا غريباً ومنتهكاً.

ولذلـــك فلو أن دساتيرنا نصت على تفصيلات الحقوق والحريات فلم يكن المشرع يستطيع أن يقيدها أو ينتقص منها بأي قانون. وهذا هو الفرق بين الصياغات العامة المرنة والصياغات التفصيلية.

أمـــا فـــيما يـــتعلق بالاتفاقيتيـــن الأوربـــية والأمريكية وأنهما نقلا عن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياســـية فهذا أمر ليس محل حديثنا؛ فالاتفاقية الأوربية مثلاً صدرت عام ١٩٥٠ قبل العهدين الدوليين وصـــدر بعد ذلك ٩ بروتوكلات اختيارية ملحقة بها أضافت العديد من الحقوق؛ في حين صدرت الاتفاقية الأمريكية عام ١٩٦٩ بعد العهدين الدوليين.

أ/ غسان مخيبر:

عامل الزمن عامل مهم فلابد من النقاش حول هذه النقطة.

أ/ عبد الله خليل:

عفواً ففي هذه المسألة سبق أبن خلدون في مقدمته الكثيرين.

أ/ غسان مخيبر:

الإشارة إلى الأسبقية كان الهدف ورائها هو هل من حاجة إلى المواثيق الإقليمية أم لا؟

أ/ عبد الله خليل:

بداية كلمة ميثاق عندما تستخدم في القانون الدولي تعني "نظام" مثل ميثاق جامعة الدول العربية الخاص بتأسيسها؛ ولم تستخدم في أية إتفاقية تنظم أية أعمال حقوقية؛ مثل: ميثاق الأمم المتحدة، نظام مجلس التعاون الخليجي؛ وكانت اللجنة الأوربية تطلب من الدول الأطراف في الاتفاقية الأوربية عند التوقيع على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التحفظ على اختصاصات اللجان الدولية المتعلقة بالإشراف على الحقوق الواردة في صلب الاتفاقية الدولية وإعطاء الاختصاص للجنة الأوربية.

ولذلك أخشى أن يكون هذا الميثاق ذريعة للأنظمة العربية للتحفظ على اختصاصات اللجان المختصة بالإشراف على تطبيق وتنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. لأن هذه اللعبة قد تمت على مستوى الاتفاقية الأوربية ذاتها. أما الحديث عن الآليات فهو حديث هام جداً وأتفق مع كل ما قيل في هذا الصدد حول ضرورة البحث عن آلية محكمة لتطبيق هذا الميثاق. الأمر الأخر هو الشروط الواجبة التطبيق في موضوع محكمة عربية لحقوق الإنسان فلو عدنا إلى جميع التشريعات العربية نجد أن أرفع المناصب القضائية يتم توليها بقرار من رئيس مجلس الوزراء أو قرار من رئيس الجمهورية [محكمة النقض- الدستورية العليا في مصر] ورئيس المحكمة الاتحادية في الإمارات بقرار أميري، ورئيس محكمة التميز في الأردن بإرادة ملكية ورئيس محكمة المجلس الأعلى في المغرب بإرادة ملكية. وهذا يخلق مشكلة عند الحديث عن المحكمة العربية لذلك لابد من حل مشاكل السلطة القضائية أولاً وضمان استقلالها. ثم نتحدث عن هذه المحكمة.

الفصل الرابع

4

حوار تمهيدي مفتوح تمهيداً
للقاء رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان

أ/ غسان مخيبر
أ/ عز الدين الأصبحي
د/ محمد المخلافي
أ/ حجاج نايل

أ/ غسان مخيبر:

مـــا فهمـــته فـــي الواقع هو أن أكون محركاً لبعض الأفكار وليس أن نتقدم بمشروع متكامل للميثاق العربـــي؛ ولكن لنحضر لاجتماعنا مع رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية، وبالتالي سأطرح بعض الأسئلة التي قد تكون مفيدة في هذا الصدد.

فالســـؤال الأول الـــذي يتـــبادر إلى ذهني: ما هو مدى الجدية التي ينطلق منها عمل اللجنة العربية الدائمة؟ وقد قيل إن أمين عام الجامعة العربية يبدو جاداً في تطوير وتحديث الميثاق.

وتحديـــث الميـــثاق كان طلباً رسمياً مقدماً من اليمن إلى الجامعة العربية؛ فهل جامعة الدول العربية جادة في ذلك أم أنها مجرد رغبة سياسية؟ فهل نحن بصدد آلية جديدة أم سرعان ما تنطفئ هذه الحماسة؟

والسؤال الآخر: من هو رئيس اللجنة العربية الدائمة؟ هل هو متعاطف مع حركة حقوق الإنسان؟ أم هو ضدها؟ لنعرف كيف نتعامل معه.

ومـــا هـــو موقفنا كمجموعة من مسألة تحديث الميثاق؟ فلم يعد لدينا وقت ولابد من بلورة موقف لنا ننطلق منه في طلباتنا ونعرضه على رئيس اللجنة. ويمكننا أن نتداول معه في بعض الأفكار والمقترحات. والأهم من هذا أن نستقي منه هو بالذات ماهية الأفكار الموجودة عند الجامعة وهي بصدد تحديث الميثاق العربي؟ ولا يمكننا مجابهة هذا الشخص في غياب الأفكار والرؤى الواضحة وبالتالي يفترض أن نلتقي به ونكـــون في موقف المتلقي والاستكشاف لنوايا اللجنة والجامعة وأفكارها التي ستعتمدها في عملية تحديث الميـــثاق العربي لحقوق الإنسان ونعطي صورة مجموعة من المتخصصين درست ملفها ولديها مجموعة من الخيارات.

ويبدو لي أن هناك اتفاق على نقطتين أساسيتين:

١/ التركـــيز علـــى أهمية إيجاد آليات فاعلة ضمن جامعة الدول العربية للدفاع عن حقوق الإنسان وتفعليها في الدول العربية.

٢/ أن أي صياغة للميثاق يجب أن تضيف على الحقوق والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً وأن لا تقل في أي حال من الأحوال عن الشرعة الدولية لحقوق الإنسان في المضمون وفي الصياغة.

وتـــبقى نقطة أخيرة حول مسألة الآليات وهل من الممكن أن تسبق عملية الصياغة أم لا؟ وهل يمكن أن نبدأ بمعاهدة عربية تعمل على إنشاء لجنة أو محكمة تعمل على تطبيق ومراقبة تطبيق المواثيق الدولية التي صادقت عليها الدول العربية كمرحلة أولى على أن يتبعها في المرحلة الثانية عملية صياغة للميثاق؟ قد نتفق على هذا وقد تختلف.

أم هل نتقدم كمجموعة بمشروع بديل ونقول هذا مشروعنا؟ أم نتقدم بمجموعة أفكار عامة وصياغات

إسترشـــادية لأي ميثاق عربي لما يجب أن يتضمنه من حقوق؟ وتترك الصياغة لآلية قد تعتمد مثل إنشاء لجنة مشتركة بين الجامعة وبين مؤسسات حقوق الإنسان العربية.

د/ محمد المخلافي:

كمـــا تبيـــن لنا الآن فالجلسة لتكوين رأي واضح ذو تأثير إيجابي لدى ممثل جامعة الدول العربية؛ ولإيجاد المدخل العملي لتحديث الميثاق.

أود أن أشير في البداية إلى وجود لبس حول مطلب اليمن؛ حيث أطلعت على الطلب اليمني ولم يكن المطلـــوب مـــنه أو المقصـــود منه هو تحديث الميثاق العربي فالمطلوب فيه هو دخول الميثاق إلى حيث التطبـــيق والتنفـــيذ عن طريق مطالبة الجامعة بضرورة إلزام الدول العربية بالشروع في التصديق على الميثاق. ويبدو أن هذا الطلب قد رافقته فكرة التحديث التي خرجت من الجامعة العربية نفسها.

علـــى أية حال نحن نريد أن يكون لحركة حقوق الإنسان دور فيما سيتم بشأن هذا الموضوع أياً كان مســـتواه، وأعـــتقد أنه من الصعب أن نحسم الآن ما هية الأفكار والآراء التي يمكن تقديمها إلى الجامعة العربـــية. فهذا موضوع خاضع للنقاش اليوم وغداً. والآن ما هي الوسيلة أو الآلية التي نقترح من خلالها على الجامعة العربية طريقة التعاون معنا؟ نريد أن نكون شركاء فيما سيحدث من تغيير.

المســـالة الثانية هي أن الغاية الرئيسية وراء أي نظام إقليمي لحقوق الإنسان هي إيجاد آليات لإنفاذ المعاهدات والاتفاقيات أكثر عملية وفاعلية من الآليات الدولية. فالجامعة العربية ملتزمة بإيجاد آلية حقيقية لإلـــزام الـــدول بتنفـــيذ واحترام حقوق الإنسان. وحتى نستفيد من هذا اللقاء لابد أن نقترح ترك موضوع المضــــمون الآن جانباً، حتى ننتهي من المناقشات والمداولات غداً، فالفكرة الرئيسية كيف نخرج بتصور مشترك مع ممثل جامعة الدول العربية حول الإطار أو الطرق أو الوسائل التي نستطيع من خلالها العمل المشترك فيما بيننا، وكان هناك مقترح بتشكيل لجنة خبراء تختارهم الجامعة أو تختارهم منظمات المجتمع المدني، تشترك هذه اللجنة مع الجامعة في صياغة الميثاق العربي.

وحسب سير المناقشات يكون الهدف الرئيسي الثاني هو الآليات التي يمكن اقتراحها.

أ/ بو جمعة سعدون: الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

رئـــيس اللجـــنة الدائمة لحقوق الإنسان هو الأستاذ/ خالد الناصري وهو مغربي الجنسية وهو أستاذ قـــانون؛ الـــرجل ينتمي إلى الديوان السياسي لحزب التقدم والاشتراكية وهو- أي الحزب- سليل الحزب الشيوعي المغربي الذي حظر في السبعينات بمعنى آخر هو رجل من اليسار ويؤمن بالحرية والديمقراطية والحـــوار؛ وهو رجل متفتح هذا أقوله عنه كشخص؛ أما إن كانت وظيفته قد أثرت عليه فهذا لا يمكن أن أعرفه.

أمـــا عـــن أنشطته الحقوقية فهو ينتمي إلى المنظمة المغربية لحقوق الإنسان وهو مدافع عن حقوق الإنسان فهو رجل يتقبل الآراء، يتفهم الآراء ولكن هل يؤثر هذا على قراراته الرسمية فهذا غير معروف وتوضع عليه علامة استفهام.

أ/ حجاج نايل:

د/ خـــالد الناصـــري منتخـــب من قبل مجلس الجامعة العربية لرئاسة اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنســـان وهـــو يعتـــبر نفســـه في أكثر الأحيان ناشط حقوقي أكثر من منصبه الرسمي في جامعة الدول العربـــية. ورأيي الشخصي أن شخصيات مثل د/ خالد الناصري هي التي تشجع المنظمات غير الحكومية على أن تتقدم للمؤسسات الرسمية بالمناقشة والحوار.

أ/ عز الدين الأصبحي:

أعتقد أننا بحاجة إلى طرح آلية للعمل المستقبلي؛ فلو نجحنا أن نجعل الجامعة العربية تقبل أن يتم تحديث الميثاق العربي من قبل لجنة منَ الخبراء العرب يمثلون الدول ويمثلون المنظمات غير الحكومية والشخصيات الحقوقية المستقلة؛ سيكون هذا انتصار جيداً وعظيماً ويمثل خطوة للأمام على أساس أن تضمن قيام عملية التحديث عن طريق لجنة متوازنة وفيها كل الآراء والاتجاهات الفكرية والحقوقية التي يجب أن تطرح. والمسألة العملية الآن هي كيف نقنع اللجنة بهذه الآلية لأني أعرف أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تناقش أفكارا جاهزة سابقة الإعداد بواسطة هذه اللجنة، فإذا تم اقتناع اللجنة الدائمة بهذه الآلية وهي تشكيل لجنة الخبراء لإعادة الصياغة وتأخذ في اعتبارها كل الأفكار والآراء والمقترحات التي تمت سواء في القاهرة أو في صنعاء أو في عمان أو في الدراسات العربية التي أعدت حول هذا الموضوع فسيكون هذا جيداً ومكسباً حيث أن إعداد الصياغة النهائية لميثاق عربي هو جهد مضني ويحتاج إلى وقت طويل ويحتاج مشاركة واسعة وهو ما يجب أن يطرح على رئيس اللجنة في لقائنا معه.

د/ رؤوفة حسن:

قدمـــت المنصــــة مجموعة من الأفكار الجيدة أعداداً للجلسة القادمة؛ وأبدأ بالرد على أسئلة الأستاذ/ غســـان مخيبر، أتصور بخصوص الجامعة العربية سواء أخذوا أنفسهم بجدية أو أخذناهم بجدية فهي- أي الجامعـــة- شـــبيهة بكثير من المنظمات الدولية موجودة فعلياً ولكن بلا فاعلية حقيقية لها ولكنها صوت؛ وصـــوت مهـــم جـــداً لم يكن لنا كناشطي حقوق الإنسان منبر فيه؛ والآن صارت هناك إمكانية أن نصبح صـــوتاً مضـــافاً مع ملاحظة أن الفاعلية تعود إلينا نحن كمنظمات أهلية فيما يتعلق بأن هناك دولة طلبت ســـواء كـــان التحديـــث أو كان التصديق فهذا مدخل جيد لأن اليمن ستتابع هذا الموضوع خاصة أن بها مؤسسات حكومية وفاعليات شعبية مهتمة بهذا الموضوع وهو موقف يجب أن نستفيد منه، ومن الواضح

أن جامعـــة الدول العربية قد أخذت المبادرة في هذا الصدد وبدأوا التفاعل معها بطريقتهم وبالتالي يستطيع الجمـــيع العمل على تفعيل موضوع الميثاق العربي في دولهم إن استطاعوا أو على الأقل إثارة الموضوع للنقاش حوله.

أما بالنسبة لمجموعتنا الحالية فلدينا مجموعة كبيرة جداً من الأفكار ومجرد موافقة د.خالد الناصري على الجلوس معنا مبادرة علينا التعامل معها بجدية.

وجديتنا تأتي- على الرغم من خلافنا حول بعض الأفكار- من عدم الاختلاف فليس لدينا الوقت لهذا ولذلك ومن خلال النقاش الدائر منذ الصباح توجد ثلاث نقاط بإمكاننا التحاور فيها أو حولها.

١/ الآليات التدابير الجادة.

٢/ إعادة الصياغة أو تقديم مقترح ببروتوكلات مكملة للميثاق وتضيف إليه الحقوق غير الواردة فيه.

٣/ تشـــكيل لجنة مشتركة للحوار ما بين المنظمات غير الحكومية وجامعة الدول العربية بهذا الشأن فهو شأن هام جداً.

أ/ إبراهيم العبد الله: الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان

لقد كان لي شرف متابعة الموضوع لدى اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية ولذلـــك لي بعض التعليقات حول هذا الموضوع؛ أولاً: الميثاق العربي لحقوق الإنسان ميثاق محدود كلية وليس فيه من الحقوق ما يستحق أن نتمسك به بل يجب تطويره وتعديله.

ثانياً: لا شك أن الأستاذ/ خالد الناصري لعب دوراً أساسياً في اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان وكـــان يـــناقش الموضوع بكل رحابة صدر وله دور كبير في تحديث هذا الميثاق ولكن هذا الميثاق قبل تحديـــثه تجـــب الموافقـــة علـــيه؛ فحـــتى الآن لم توافق عليه سوى دولة عربية واحدة؛ والميثاق العربي لمعلومـــاتكم قد ولد ولادة قيصرية، في يوم صدفة، وقد تم الانتظار طويلاً حتى التوصل إلى هذا الميثاق المتواضـــع جداً؛ وبالتالي أخشى ما أخشاه أن تكون عملية تحديث الميثاق هي عملية وضعه في الثلاجة؛ حيث أن هناك العديد من الدول العربية التي لا توافق على ما ورد في الميثاق العربي من حقوق وحريات رغم تواضعها؛ ومن ثم فإنني أقترح موضوعين أثنين:

الأول: وضـــع مهلـــة قصوى لإنجاز مهمة تحديث الميثاق؛ وإلا فمن الممكن أن يبقى سنوات عديدة نائماً في أروقة الجامعة حتى يخرج إلى النور.

ثانـــياً: يجـــب أن يكون هناك توجه معين نحو التعديل خصوصاً نحو تحديد الموضوعات التي يجب تعديلهـــا فـــي هـــذا الميثاق لأني أخشى أن يكون التعديل المراد هو تعديل سلبي وليس إيجابياً يتماشى مع حقوق الإنسان.

ولذلـــك أطرح هذين الموضوعين ليكونا محل بحث ونقاش مع العلم أن هذا الميثاق لا ينص على أية

آلــية معينة في حالة مخالفته. ولقد نشأ هذا الميثاق لأن هناك اتفاقية أوربية وأخرى أمريكية وثالثة إفريقية ليس إلا. ونحن نرى وجوب أن يكون هذا الميثاق متقدماً عن المواثيق الدولية.

ولذلك يجب علينا جميعاً أن نعمل في البداية على الموافقة على الميثاق بشكله الحالي ومن ثم نحاول تعديله وتحديثه ضمن آلية معينة وفي زمن محدد.

أ/ غسان مخيبر:

سؤال للإيضاح هل فكرة التصديق على الميثاق العربي الراهن فكرة شخصية أم أنه **توجه ضمن اللجنة الدائمة.**

أ/ إبراهيم العبد الله:

موقف شخصي اقترحته على اللجنة وقد تبنت اللجنة هذا الإقتراح بأن الدول العربية يجب أن تصادق على الميثاق أولاً ويوضع موضع التنفيذ ومن ثم يبدأ العمل على تعديله.

أ/ غسان مخيبر:

أعتقد أنه من الخطير جداً القبول بهذا المنهج وهذه هي أول مرة أسمع بهذا التوجه؛ لأننا متفقون أن الميثاق بوضعه الحالي غاية في السوء ومتخلف جداً فكيف نقبل بأن ندعو حكوماتنا بالمصادقة عليه قبل تعديله؛ وفي رأيي أن أول ما يجب الاتفاق عليه هو تعديل الميثاق أولاً، وثانياً: أقول إن هذا الميثاق لم يدخل حيز التنفيذ والحمد لله لأنه سيئ فقد تحتج به الدول والأنظمة العربية القانونية والسياسية ليتحول إلى درع يقيها من القانون الدولي لحقوق الإنسان والذي يشكل الحماية للمواطن العربي في الوقت الراهن. وثالثاً: يبدو لي أن المعاهدات والمواثيق الإقليمية أصبحت "موضة" أكثر من أي شيء آخر ولكن لا يفترض بنا أن نتسرع في هذا الموضوع لأن المسار الأفضل بالنسبة لنا في هذه الحالة هو عدم وجود ميثاق عربي لحقوق الإنسان. وبالتالي أقترح أن نبدي قلقنا الشديد إزاء هذا التوجه أثناء لقاءنا برئيس اللجنة والتأكيد على عدم تحرك الجامعة لإقرار هذا الميثاق ما لم يتم تعديله وتتفق أحكامه مع الحد الأدنى للشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

أ/ إبراهيم العبد الله:

عفواً سيدي الرئيس: الميثاق الحالي يعتبر متقدماً بالنسبة لبعض الدول العربية ومتخلف بالنسبة للبعض الآخر فهو مكسب كحد أدنى إذا أدخلناه حيز التنفيذ ثم نعمل على تطويره فيما بعد. وخاصة أن بعض الدول العربية لم توافق على الشرعة الدولية.

أ/ محمد الدهمان:

إذا كـــان معـــيار عملـــنا وجهدنا هو: هل هذا مقبول أو غير مقبول من الأنظمة العربية، فهذا ليس بمعيار، بل أفضل منه أن نلملم حاجياتنا وكل منا يعود إلى بلده. فليس هذا المعيار بمعيار حتى يحكم سقف توجهاتنا ومطالبنا.

معيارنا هو الحقوق والحريات التي تمثل الحد الأدنى المقبول دولياً بل ويجب أن ننطلق أبعد من ذلك بكثـــير؛ وبعـــد ذلـــك تقبله الحكومات أو لا تقبله فهذا موضوع نضال آخر فيما بعد. أما أن نكيف جهدنا ومواثيقنا العربية وفق مزاج هذا الزعيم العربي أو ذاك فهذا أمر مرفوض برمته.

الموضوع المطروح جدي وخطير والقبول باقل من الحد الأدنى المقبول دولياً من الحقوق والحريات ســـيوقعنا فـــي إشكاليات قانونية وسياسية كثيرة مع الأنظمة العربية فيما بعد، ولذلك يجب أن نبذل الجهد والوقـــت للخروج بأفضل ميثاق عربي ممكن ونحدد معهم حداً أقصى لتحديث الميثاق "سنة مثلاً" ونجهز أنفسنا ومشروعنا في خلال ستة أشهر مثلاً.

كذلك يجب أن ننطلق في الحديث مع د/ خالد الناصري ليس فقط من خلال موضوع اللجنة ولكن أن نحدد كيف تسير أعمال اللجنة في إطار رؤية عامة وواضحة ومتفق عليها قبل ذلك ولا يترك هذا التحديد لأعضاء اللجنة.

أ/ عز الدين الأصبحي:

مـــن حيـــث المبدأ فقد اتفقنا منذ زمن طويل على أن المطالبة الأساسية هي تطوير وتحديث الميثاق الحالي وليس الموافقة عليه. وبالتالي فاليوم ومن حيث المبدأ:

أولاً: مطالبـــنا هـــي تطوير الميثاق العربي لحقوق الإنسان استناداً إلى المواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان كحد أدنى وأن أي إضافة تعتبر إضافة دولية وليست فقط على المستوى العربي.

ثانـــياً: ومن حيث الآلية لنضمن هذا الحد يجب المطالبة بأن تكون للمنظمات العربية غير الحكومية وللنشـــطاء دور فـــاعل وأن يكونـــوا شركاء في اللجنة التي تتولى تحديث الميثاق العربي. وهذه مطالبنا ببساطة؛ وأن نعطي الأفكار التي خرجت من مؤتمر القاهرة مع مقترحات صنعاء إلى لجنة الصياغة على هذا الأساس القائم على مبدأ المضمون المستند إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

ونجعـــل السيد/ خالد الناصري يقدم وجهة نظره أولاً في مسألة التحديث ووجهة نظر اللجنة في هذا الخصـــوص وما هي سياستهم في التحديث ثم نطرح وجهة نظر القاعة في مسالة تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

وإذا رأوا أن تحديـــث الميثاق هو حق لهم فهذه هي مشكلتهم هم وليست مشكلتنا نحن. فالمسألة هي نضـــال مستمر ودؤوب وطويل وليس نضال يوم أو يومين وفي حالة فشل هذا الطلب فهذا لا يعني نهاية

المطاف فسنستمر في النضال.

أ/ أمل الباشا:

نؤكـد علـى أن هناك ثوابت علينا جميعاً أن نتفق عليها ونلتزم بها؛ وهي أن هناك ضرورة لتطوير وتحديث الميثاق؛ ولا نطرح على الأستاذ/ خالد الناصري رسائل وأفكار متناقضة؛ بل رسالة واضحة نحن مـع التحديـث ولـيس مع التصديق؛ ولابد أن نستثمر ما هو إيجابي في وجوده معنا وخاصة أن الجامعة العربـية قد أرسلت مبعوثاً لها كذلك في لقاء صنعاء وهو الأستاذ/ محمود راشد؛ فهذا يعني أن هناك جدية وهناك تجاوب علينا أن نستثمره.

أ/ محمد ناجي:

إذن فهـناك اقـتراح أن نـتفاوض مع الجامعة كما قال الأستاذ/ حجاج في ضوء الحد الأقصى وما يتجاوز هذا الحد الأقصى؛ وأتصور أن الحد الأقصى يشمل كل المواثيق الدولية وما يتجاوزه فهو الظرف التاريخـي للمـنطقة العربية وما يحدث فيها وخصوصيتها وأتصور أن حركة حقوق الإنسان في الشارع العربي تتحول من دور علاجي إلى دور وقائي.

أ/ حسن يوسف:

تعقيباً على ما قيل حول تقدم جمهورية اليمن بورقة أو بطلب لإعمال الميثاق العربي لحوق الإنسان؛ فلماذا لا تخاطب الحكومة اليمنية لتعديل هذا الطلب إلى تحديث الميثاق وتطويره والبحث عن دول أخرى تقدم طلباً حول هذا الموضوع.

أ/ عبد الهادي الخواجة:

لمـاذا نوحي إلى الضيف بأننا أتفقنا على الأساسيات والمبادئ في حين أننا لم نتفق بعد؟ وإذا كنا قد اتفقنا فلنفض المؤتمر ونشكل لجنة صياغة.

نحـن لم نتفق حتى الآن على كل الأساسيات؛ ومن ثم أفضل أن يكون اللقاء مفتوحاً؛ خاصة أنه يعلم أن اليوم هو الأول وهناك مناقشات تجري غداً، وبالتالي فعليه أن يعرض وجهة نظره وتوجه إليه الأسئلة حول ما نريد. وكل مشارك يعبر عن وجهة نظره ورأيه.

أما أن نقول إن هذا التجمع قد وصل إلى اتفاق ما؛ فهذا نوع من الخداع الذاتي للذات؛ والأفضل أن نترك المجال مفتوحاً للنقاش ونترك الاتفاق النهائي للمداولات.

أ/ عيسى إبراهيم الغايب:

بداية لابد أن نتفق على النقاط الثلاث التي طرحها الأستاذ/ عز الدين الأصبحي؛ ونصوت عليها في القاعـــة؛ حـــتى لا يكون حديثنا ملئ بالتناقضات؛ يجب علينا كمنظمات غير حكومية أن نتفق أثناء عرض وجهة نظرنا على ممثل الجامعة العربية.

أ/ غسان مخيبر:

رأيي أن يكون الغالب في لقائنا هو الاستماع لما يدلي به السيد/ خالد الناصري من سياسات ومن توجهات ومن أفكار؛ قد نبني عليها غداً في تحديد موقف نهائي لنا؛ وذلك أفضل من التسرع في اتخاذ مواقف فلا ضير أن نسعى لبلورة أفكار؛ فنحن لم نقل اتفقنا بل نقول تقاربنا. فحتى فيما طرحناه هناك محاذير، فمثلاً هل العمل بالآليات المحلية يمنع من اللجوء إلى الآليات الدولية المتاحة؟ أم يحد منها؟ وهنا تفصيلات لم نتكلم فيها حتى الآن؛ ربما بسبب الوقت؛ وقد نترك لمجموعة تتولى دراستها تفصيلياً. والأفكار التي وضعناها هي اتجاهات عامة وليس هناك اتفاق نهائي ولذلك من الممكن طرح كل شيء للتصويت لاتخاذ قرارات نهائية.

أ/ عز الدين الأصبحي:

رأيـــنا أن نقوم بهذا اللقاء في ضوء تحديث الميثاق كنوع من المقاربة وتقريب وجهات النظر ولكن هـــناك نـــوع مـــن الإطار العام المتفق عليه؛ فنحن مع التحديث ولكن إلى أي مدى نحن معه؛ ثم ما هي التفاصـــيل فهذا أمر مضني يحتاج إلى وقت طويل؛ ولدينا طلب واضح ومحدد حول ماهية آلية التحديث؟ وذلك أن نكون شركاء في اللجنة التي تتولى عملية التحديث والتطوير. وهذا هو الإطار العام.

الفصل الخامس

5

لقاء مع الدكتور خالد الناصري

رئيس اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية

أ/ حجاج نايل

د/ خالد الناصري

د/ عاطف عضيبات

أ/ محمد الفاتح

د/ خالد الناصري: رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان

اسـمحوا لي أن أعبر لكم عن شعوري بالسرور وشرف اللقاء معكم مع العلم بأن بعض هذه الوجوه تحضر اجتماعات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.

وأنتم نشطاء في مجال حقوق الإنسان لعلكم تقتحمون فضاءات مهمة لإيجاد فتوحات نحن في حاجة إلـيها في وضعنا العربي الراهن؛ الذي نحتاج فيه إلى اقتحام العصر وأن نعطي لموضوع حقوق الإنسان وكرامة الإنسان ولموضوع بناء المجتمع الديمقراطي كل ما يستحق من عناية وجهد، ولعل الدور النضالي الذي تضطلعون به تستحقون عليه كل ثناء وتشجيع.

وأخـوض هـذا الحـوار معكـم على أساس أنني واحد منكم، لأن قضية حقوق الإنسان أنظر إليها باعتـبارها تجري في عروقنا جميعاً مجرى الدم، وعلى أن الهم الذي نحمله هو هم مشترك. وأصلاً أنا أبـن المـنظمات غير الحكومية وأعطي الموضوع ما يستحقه من اهتمام وعناية منذ ما يصطلح عليه في بـلادي "المغـرب" بسنوات الجمر أو ما يسمونها "بسنوات الرصاص" أي تلك الفترة الحرجة من تاريخنا التـي كانـت فـيها ثلـة مـن المناضلين الديمقراطيين والتقدميين الشركاء يحملون لواء التحرر والتقدم والديمقراطـية فـي وجه تصرفات خرقاء من النظام السياسي كل من موقعه؛ متفقين على أن النضال من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان هو نضال أساسي، نضال هوية ولا يقبل أية مراجعة أو اية مهادنة.

يـبقى أن نـتفق على الأساليب التي يمكنها أن تفتح أمامنا الطريق؛ وبالتالي عندما كنت مؤسساً مع مجموعة من المناضلين للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان والتي كان لي شرف ترأسها في مرحلة عصيبة جـداً في بداية التسعينات وكنا نناضل بجانب العصبة المغربية لحقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسـان بالإضـافة إلـى مجموعة من المؤسسات غير الحكومية الأخرى؛ كنا نلتقي جميعاً في التواصل والأهتمام بهذا الموضوع وبالتالي قادتني مجموعة من الصدف التاريخية والموضوعية إلى تحمل مسئولية قيادة اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان وأتشرف برئاستها للمرة الثانية.

وها أنا بينكم وأرجوكم التعامل معي كناشط حقوقي مثلكم لا كممثل لهذه اللجنة الرسمية.

لأن الموضوع الذي يجمعكم اليوم ويجمع اللجنة العربية الدائمة يعتبر بنداً من بنود اجتماعها السابع عشـر وسيحضر اجتماعها كمراقب بعض الجمعيات العربية غير الحكومية المقبولة لمتابعة الأعمال في الجامعة العربية.

وأتمـنى عملـياً هذه المبادرة التي اتخذتموها لعقد هذا اللقاء حتى نوحد المقاربة وربما نكتشف في النهاية مـا هي الخلاصة الذي سننتهي إليها وهي أن مقارباتنا للموضوع هي تقريباً مقاربة واحدة. وأن مفهومـنا للموضـوع هو نفس مفهومكم له؛ وأن اقتناعنا بأن قضيتنا تأخذ مسارها الصحيح هو اقتناع في محله.

وبعـد هـذه المقدمة أقول بأنني سأتحدث معكم بكثير من الشفافية وبكثير من الوضوح؛ لأنني لست دبلوماسياً وإنما مناضلاً.

فحسـب ميثاق جامعة الدول العربية فاللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان هي لجنة فنية؛ وظيفتها تهيـئة الـنقاش والمقاربة والمفاهيم لاحالتها إلى مجلس الجامعة "أي اجتماعات وزراء الخارجية العرب" وبالتالي فهي لجنة دول ومن ثم ما يسري على تعامل الدول العربية داخل الجامعة في كل المجالات يسري علـى الموضوع فيما يخص قضية حقوق الإنسان. بمعنى آخر فإن القاعدة المعمول بها ليست هي قاعدة الأغلبية وإنما قاعدة الإجماع!! هذا يؤدي إلى مجموعة من النتائج ومن حضر منكم الاجتماعات الماضية ـجنة يعرفون كيف نعمل وأنني أنطلق من مبدئين:

١/ الصرامة والتشبث المطلق بقيم حقوق الإنسان انطلاقاً من المفاهيم المتفق عليها بين نشطاء حقوق الإنسان، أي عالمية حقوق الإنسان وكونيتها.

٢/ المـرونة للوصـول إلى مقاربات توفيقية في نطاق البحث عن حل وسط، لأنني مؤمن في هذه المـرحلة التاريخية التي تمر بها الدول العربية بأن الحكمة تقتضي البحث عن الحلول الوسطى الإيجابية التي تصل بنا إلى الهدف الاستراتيجي الذي نطلبه وننشده.

وانطلاقاً من قضية الهدف الاستراتيجي وتحديده وهو "تطوير حقوق الإنسان" وإنطلاقاً من التباينات الكبرى بين مجتمعاتنا العربية والاختلافات الكبرى في مستوى التطور التاريخي الذي تعرفه بلداننا العربية وانطلاقاً من المفاهيم الرسمية في التعامل مع قضية حقوق الإنسان.

إنطلاقـاً من هذه المعطيات المعقدة علينا البحث عن أفضل السبل التي من شأنها أن تقرب فيما بيننا وبيـن الهـدف الاستراتيجي، وبالتالي البحث عن الأساليب المواتية؛ وفيما يخص هذه النقطة تحديداً وهي "الميثاق العربي لحقوق الإنسان" الذي لم ينجز ولم يصغ إلا بعد نضال مرير وطويل.

أقـول وعلـى مسـئوليتي أن هـذا الميثاق عملياً "أقبر في المهد" لأنه ظل عملياً حبراً على ورق، وانطلاقـاً من هذا طرحنا الموضوع في الدورة رقم "١٥" قبل سنتين من الآن، عندما تشرفت برئاسة هذه اللجـنة وطـرح الموضـوع بلباقة ولكن بجرأة وصرامة من خلال الإشارة إلى ضرورة مصادقة الدول العربية على هذا الميثاق حتى يدخل إلى حيز التطبيق، ومن ثم دار النقاش بين مكونات الجامعة حول هذا الموضـوع من خلال مقاربات تكون في بعض الأحيان متباينة، وهذا امر طبيعي فالتباين ما هو إلا مرأة لتباينات مستوى التطور التاريخي لمجتمعاتنا.

وهو موضوع مطروح علينا كنشطاء حقوق إنسان أن نطوره في تفاعل مع تطوير حركة المجتمع.

كانت هناك مقاربات تدعو إلى مزيد من الانفتاح على عالمية حقوق الإنسان كمبدأ لحوارنا.

وفـي المقابل وجدت مقاربات تقول عكس ذلك تماماً؛ وتوحى بأن هناك تناقضاً بين حقوق الإنسان

والإسلام وهي مقاربات موجودة بطبيعة الحال. ونحن كنشطاء لا نقبل بهذا المنطق ونعتبر أنه بالإمكان أن

نكـــون مسلمين وديمقراطيين في آن واحد، وليس هناك أدنى مجال للتناقض؛ فهي معركة وأنتم أدرى بها من غيركم كنشطاء في مجتمعاتكم، وفي الدورة الماضية تم الإلحاح في هذا الموضوع على الدول العربية: أن تتقدم بملاحظاتها إن كان لها ملاحظات وأن لا تكتفي بالعموميات التي من شأنها شل الموضوع، ومن ثــم أعطــت اللجــنة توصـــية- صادق عليها المجلس- تقول بأن على الدول العربية إذا ما كانت لديها ملاحظات أن تقدمها كتابة وبصريح العبارة.

وإذا كانت هناك تحفظات فلتقلها وطرح الاقتراحات إن وجدت؛ حتى تكون لدينا أرضية دقيقة نعمل علـــى أساســـها ومـــن خلالها. وهو أمر حسب معلوماتي لم يحدث حتى الآن؛ وغداً سنرى ما قد تتقدم به الدول في هذا الشأن.

وعلـــى كل الأحوال سأطرح الموضوع بكل جدية وحسب معلوماتي فإن السيد الأمين العام لجامعة الـــدول العربية سيطرح الموضوع في المداخلة الرسمية غداً حسب الأسلوب الذي يراه ملائماً. وفي نيتي في هذه الدورة أن نضع النقاط على الحروف ونحسم الموضوع الخاص بالميثاق العربي لنرى هل مازلنا مصرين على قضية حقوق الإنسان وبعالميتها وبالضرورة الحضارية والسياسية والخلقية لدفع هذه القضية للأمام أم لا؟

فـــإذا كـــان الجـــواب إيجابياً؛ ولا أتصور أن يكون كذلك فسيترتب عليه إشكالية أخرى وهي: ماذا ســـيحدث من إجراءات لإعطاء دفعة ملموسة للميثاق العربي لحقوق الإنسان. وإذا كان هناك تحفظ، ننتقل إلى محطة جديدة للحوار واختيار مواضع التعديل.

لن أطيل عليكم فما يهمني هو الاستماع إليكم وتبادل الآراء ووجهات النظر لنخرج بخلاصات تكون مهمة لنا جميعاً.

أ/محمد الفاتح: اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان

أحي كل ما تقومون به من جهود في إطار المجتمع المدني العربي وهو ما تسعى إليه جامعة الدول العربية؛ أعتقد أن هناك نقلة نوعية في الجامعة العربية خاصة بعد مجيء السيد/ عمرو موسى أميناً عاماً لها الذي أعاد هيكلة الجامعة، فهناك إدارة لحقوق الإنسان، وإدارة للمجتمع المدني، إدارة لحوار الحضارات؛ والجامعة لا يمكن أن تنفصل عن التطورات الحادثة في العالم ونظيرتها في المنطقة العربية. وبصفتها منظمة إقليمية جامعة لكل الدول العربية فلابد أن يكون هناك تفاعل بين الإطار الحكومي والإطار غير الحكومي؛ ولابد أن تكون هناك إسهامات في جميع المسائل التي تتعلق بمصالح هذه الشعوب. وكل هذه الأمور ليس من السهل تطبيقها في يوم وليلة ولكن هناك سعى حثيث، وأنا هنا لأن

الزميل المكلف بإدارة حقوق الإنسان مريض وأنا مكلف بحضور هذا الاجتماع نيابة عنه؛ وأعتقد أن السيد/ خالد الناصري باعتباره رئيس اللجنة العربية المنتخب وأحد المناضلين مثلكم سيكون أكثر قدرة على التفاعل معكم والحوار وتبادل الآراء، وأتمنى أن يكون هناك تفاعل مثمر ومستمر بينكم وبين الجامعة العربية.

د/ عاطف عضيبات:

نســـجل بكل التقدير والاحترام حضور الأستاذين/ خالد الناصري ومحمد الفاتح لهذا المؤتمر؛ وهذا يعكس مدى رغبة الجامعة العربية في عمل شيء معين.

وبإيجـــاز ســـريع هذا الجهد الذي أمامكم لم يبدأ هنا في القاهرة وإنما هو متابعة لجهد بدأ في عمان بورشـــة عمل بسيطة نظمها مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان ثم قام المركز الإقليمي للأمن الإنساني فـــي أكتوبر الماضي بتنظيم ندوة حول المواثيق الإقليمية لحقوق الإنسان وحضروها مندوب جامعة الدول العربـــية الأستاذ/ محمود راشد ودار حوار كبير أنتهى إلى ضرورة استمرار هذا الجهد العربي؛ ثم ذهبنا إلى صنعاء في ضيافة مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان على مدار يومين بالمشاركة مع أكثر من ســـبعين خبـــير عربـــي؛ وكان هناك شعوراً بأن الجامعة العربية تعيش مرحلة جديدة ويوجد انفتاح على مؤسسات المجتمع المدني وهناك رغبة صادقة من الأمين العام للجامعة في هذا الإطار.

ومن القضايا التي ناقشناها في صنعاء ونعمقها اليوم نقول ما يلي:

الـــدول العربية تتعرض في الوقت الحالي لهجمة شرسة، فنحن متهمون بأننا أعداء لحقوق الإنسان وجماعات إرهابية وما إلى ذلك؛ ولا يمكن قبول هذا الإتهام من أي شخص عاقل؛ ولذلك نريد القيام بعمل حتى نثبت للعالم عكس ذلك؛ ومن ثم هناك ضرورة لإخراج الميثاق العربي إلى حيز الوجود، هذا أولاً.

ثانـــياً: نعرف أن كثيراً من الدول العربية صادقت على كثير من الاتفاقيات الدولية؛ التي نشعر أنها مـــتقدمة جـــداً بالمقارنـــة بالميـــثاق العربي لحقوق الإنسان وهذه إشكالية حقيقية نرغب من سيادتكم ومن العامليـــن فـــي اللجـــنة الدائمـــة طرحها بقوة، فكيف لنا كعرب أن نقبل بأقل مما قبلت به حكوماتنا على المســـتوى الدولـــي؛ فلمـــاذا هذا الوضع؟ كذلك جميع قادة الدول العربية في كل مناسبة يعلنون احترامهم الكـــامل لحقـــوق الإنســـان وحرياته. إذن حان الوقت لبلورة هذا الجهد وهذا المنطق إلى وثيقة نعتز بها كعرب.

والآن ســـمعنا عن مبدأ الصرامة والتشبث المطلق بحقوق الإنسان كحركة عالمية؛ ولا أنكر يا سيدي أن هذا الموضوع كان موضع جدال ونقاش في صنعاء وفي القاهرة حول ماهية المرجعية؟ هل المرجعية هي الميثاق الذي تمت صياغته منذ عقود؛ أم المرجعية هي المواثيق الدولية لحقوق الإنسان؛ ولذلك أقترح توصية إلى اللجنة العربية الدائمة: أن تكون نقطة الإنطلاق هي الميثاق الموجود وعند التطوير والتحديث

تكـــون الأرضــــية هــــي كافة المواثيق الدولية؛ وطرحت صباحاً فكرة خلاصتها أن هذه المواثيق الدولية وضعت للبشر ونحن بشر أيضاً.

وحقـــيقة ما سمعناه منكم يبعث على الإطمئنان؛ ويبعث على التفاؤل والأمل ونرجو نقل تحياتنا إلى الأمين العام إذا لم نستطع لقائه.

أ/ عبد الفتاح حامد: رئيس لجنة الإعلام باتحاد المحامين الأفرو آسيوي

لي شرف أن أكون أحد المراقبين في اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان؛ وقد حضرت اجتماعات الدورة الماضـــية التـــي أصدرت عدداً من التوصيات الهامة؛ وأتساءل لماذا لم تظهر هذه التوصيات إلى النور؟ وكيف نفعل دور اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.

أ/ نبيلة المفتي:

نسعد بالتحدث مع مناضل حقوقي يستوعب اللغة التي نتحدث بها؛ ولذلك نتساءل: إذا كانت التوصية التي تقدمتم بها قبل عامين هي أن تقدم الدول العربية ملاحظاتها على الميثاق مكتوبة فهذا يعني حواراً بين الـــدول؛ فمـــا هـــو الدور الذي يمكننا كمنظمات أهلية أن نلعبه في التأهيل والتفعيل، وتحويل الميثاق بعد تطويره وتحديثه وبالتصورات التي نطمح إليها إلى واقع؛ وما هي تصوراتكم للشكل الذي يمكن أن نكون من خلاله شركاؤكم؟ وهل هناك إمكانية للشراكة مع جامعة الدول العربية؟.

أ/ حسن يوسف:

أرجو من السيد/ خالد الناصري أن يرفع رسالتنا وصوتنا إلى السيد الأمين العام للجامعة خاصة مع تعرض الجامعة في الوقت الحالي إلى هجمة شرسة من بعض الأنظمة العربية وهناك البعض الذين يرون أن الجامعـــة قد أنتهى دورها وأصبحت جثة هامدة؛ ولذلك فمن المهم جداً معرفة أن السند الحقيقي لجامعة الـــدول العربـــية هي المنظمات الأهلية العربية ومن ثم الشعوب العربية أيضاً؛ وبناء عليه اسمحوا لي ألا أقـــبل لغة التوازنات في حوارنا مع جامعة الدول العربية؛ فالحديث عن لغة التوازنات داخل الجامعة من قـــبل الأنظمـــة العربـــية هو حديث لا تعرفه الشعوب التي طال شوقها إلى الحرية والتنمية والديمقراطية والعـــيش بكرامة؛ ولذلك آن الأوان أن يستمع الجميع، ويسعون نحو تحقيق مطالب الشعوب؛ فنحن الذين ندفع الثمن ومن ثم فنحن نطالب:

بأن يكون هناك ميثاق حقوقي عربي للإنسان العربي يحقق أمله في الحرية والتنمية والديمقراطية.

أ/أمل باشا:

ربما كانت المعوقات كثيرة ولكن يجب ألا نتوقف عندها، ولن أتكلم عن المرجعيات لأن هناك اتفاقاً على مبدأ عالمية حقوق الإنسان؛ ومن ثم أود التأكيد على مسألة الآليات؛ لأنه في حالة عدم وجودها فسيبقى الميثاق حبراً على ورق لابد أن تكون الآلية رسمية وشعبية في آن واحد بمعنى وجود نشطاء حقوق الإنسان بجوار الرسميين في ذات الآلية؛ لابد من وجود آلية محددة: تقارير، لجنة، محكمة ربما يكون هناك خط ساخن مباشر لتلقي الشكاوي، إلى غير ذلك من الآليات التي تضمن الحماية لحقوق الإنسان؛ ولنجعل منها حقوق بدلاً من كونها شعاراً مرفوعاً.

د/ خالد الناصري:

ســأحاول تقديم أجوبة سريعة حتى نترك مجالاً أوسع للنقاش؛ ورداً على السؤال الخاص بتوصيات الــدورة الماضــية وعدم ظهورها إلى النور؛ نريد بلورة القرارات وتفعيلها وهذا هو هدفي بالضبط؛ لأن الجامعـــة تعيش طفرة تاريخية؛ لعلنا عشنا في مرحلة ما على أن الخطاب يغنينا عن العمل ولم نصل إلى عكـــس ذلك بمعنى أن العمل يغنينا عن الخطاب فنحن مازلنا في الطريق بين هذا وذاك وعلينا أن نستمر في السير فالمعركة ليست بسيطة وهي معركة ثقافية وحضارية وسياسة كذلك.

ومـــن أهم المعطيات الجديدة في الجامعة الآن هي أننا عند كل اجتماع للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان ندرج في أول جدول الأعمال بند يتعلق بمتابعة توصيات الجلسة السابقة. وهذا برهان على أننا في مـــرحلة ثقافـــية بالمعـــنى الواسع لهذه الكلمة ونحن في بداية هذا المشوار الطويل. والتوصية الهامة في الاجتماع الماضي هي ضرورة دخول الميثاق العربي حيز النفاذ. والموضوع سيحال في اجتماعنا غداً إلى أعضاء اللجنة.

ثم كان هناك تكليف من الأمانة العامة بتكوين لجنة خبراء لبحث الموضوع وبحث الاتفاقيات العربية الأخرى. وهذه كلها أشياء جديدة تجعلنا نتعامل مع القضايا المحورية تعاملاً جديداً.

والســـؤال الثاني دار حول المنظمات غير الحكومية وإمكانية الشراكة؛ ليست هناك وصفات جاهزة، نحـــن مناضلون؛ والمناضل يكون متفتحاً على كل الأشكال المطروحة أمامه؛ وذلك من أجل استعمال كافة الأساليب القانونية، وتوسيع مجال الاختيار؛ وتفعيل أدوات التحرك في الميدان.

وهناك واجهتان كبيرتان أمامنا:

١/ واجهة العمل المشترك في الإطار المؤسساتي مثل اجتماعكم الليلة.

٢/ العمـــل الميدانـــي فوق أرض المعركة على صعيد كل بلد من بلداننا العربية والتفاعل بين هذين المستويين هو الذي يقدم ما نريده. أما فيما يخص الشراكة في موضوع تحديث الميثاق فهناك آلية مسموح

بهـــا؛ فاللجـــنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان قد استيقظت من سباتها، هناك مشاركة تزداد سنة بعد سنة لمنظمات المجتمع المدني التي تحضر الاجتماعات السنوية كمراقب وعلى قدر المستطاع تأخذ الكلمة. مع ملاحظة أن هذه اللجنة هي لجنة دول والمنظمات تحضر فقط بصفة مراقب وهناك أيضاً المعايير المعتمدة أو الواجــب اتباعها لإشراك منظمات المجتمع المدني في اجتماعات اللجنة العربية الدائمة وهذا هو المتاح الآن.

لا يخـــتلف أثـــنان حول أن مؤسسات المجتمع المدني هي السند الرئيس لجامعة الدول العربية؛ فأنا مؤمـــن بـــأن الـــبعد الاســـتراتيجي الحقيقي لجامعة الدول العربية هي الشعوب العربية؛ والشعوب بعدها الاســـتراتيجي القـــوي هو تحركها في نطاق قواعدها المدنية والسياسية والديمقراطية. والسيد الأمين العام للجامعة يؤمن بهذه المرجعيات ويؤمن باشراك المجتمع المدني. وبالنسبة لقضية الآليات، فيجب تفعيل كل الآلـــيات ولكـــن أقول لكم أن اعتبار المصادقة على آليات على الصعيد المؤسساتي يجعلنا نعتبر أننا فتحاً مبيناً؛ فهذا ليس صحيحاً.

فالفـــتح الحقيقي هو ما يتم اقتناصه فوق أرض الواقع من خلال تطوير النضال الجماهيري والنضال الديمقراطـــي الواســـع، متعدد الآفاق والمرجعيات. وهذا لا يجعلنا نستهين بما يمكن أن ننجزه على صعيد العمـــل المشـــترك. فنحن في اللجنة أخذنا عدة قرارات هامة ورفعناها إلى مجلس الجامعة الذي يقرر أحد أمريـــن: إما أن يتركها جانباً لاعتبارات سياسية خاصة بالتوافقات العربية؛ أو قد يصادق مجلس الجامعة علـــيها إذا نجحنا في التأثير عليه ورغم ذلك فقد تظل حبراً على ورق؛ وفي كلتا الحالتين نكون قد أضعنا وقتنا وذلك ما يجعلني أقول بأن الموضوع هو تفاعل مستمر بين الصعيد المؤسساتي والصعيد الميداني.

أ/ غسان مخيبر:

لدي سؤال حيث ألتبس على الأمر، فهل أنتم في ورشة تسعى لإقرار الميثاق كما هو عليه اليوم؟ أم أنتم في ورشة لتعديل هذا الميثاق؟ وحسب الجواب ستكون هناك ملاحظات مختلفة.

د/ خالد الناصري:

الورشـــة هي ورشتين، فالموضوع يتعلق أولاً بتفعيل الميثاق لأن هناك تحفظ إما ضمني وإما حقيقي للدول العربية على هذا الميثاق.

بـــل أستطيع القول بأنها ثلاث ورشات وهي: التفعيل والتحيين والتحديث فهي ثلاث ورشات في آن واحد.

أ/ غسان مخيبر:

إذا كـنا اتفقنا على ترك اللغة الخشبية جانباً فأعتقد أن هذا مستحيل؛ حيث أنك لو سعيت إلى التفعيل فسـتقر الميـثاق كما هو؛ وإذا كانت الورشة للمصادقة على الميثاق فاسمحوا لي بالتعبير عن عميق قلقي لمـص،ادقة الدول على هذا الميثاق وأكون سعيداً جداً في حالة بقاء هذا الميثاق ميتاً. فنحن نتفق كرجال قانون على ضعف هذا الميثاق وهزاله وقصوره؛ فالحاجة الأساسية هي تحديث الميثاق ليتفق مع المعايير الدولـية؛ وقد أستوقفتني ملاحظة تقدمتم بها حول وجود مبدئين يحكمان عمل اللجنة أولهما حرصكم على التشبث بمعايير حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، وثانيهما هو مبدأ المرونة في التعامل؛ لأن الجامعة في قراراتها السياسية يحكمها مبدأ الإجماع وبالتالي قد نتعامل وفق مبدأ "خذ... وطالب" لكن الخطورة بالنسبة لي هي: إلى أي مدى تكون هذه المرونة؟ إذا اعتبرنا أن الشرعة الدولية هي الحد الأدنى المقبول في إطار حقوق الإنسان؛ ونحن دون هذا الحد الأدنى؛ فأي مرونة بعد ذلك؛ والخطر الكبير هو أن أية اتفاقية عربية قـد تحجب المواطن العربي من الوصول إلى الآليات الدولية لحماية حقوقه وحرياته من الانتهاك. آمل أن تـبدأ لجنـتكم فـي عمل ورشة لإصلاح هذا الميثاق؛ لأننا لسنا في جو انعدام معايير؛ فالمعايير موجودة والعديـد مـن الدول العربية صادقت على العهدين الدوليين؛ هناك لجان دولية وعلينا أن نفعل المشاركة العربـية فـيها؛ وخاصة الدور الذي تضطلع به لجنتكم والجامعة العربية كمنظمة إقليمية؛ إذن فليس هناك داعٍ للتسـرع؛ المهم هو العمل؛ ولكن السؤال الآن أي عمل؟ أعتقد أن العمل من المفترض أن يكون على مسـتويين؛ أولهمـا: المعايير، كما قال الزملاء: يجب أن نكون رواد في إضافة حقوق على الحد الأدنى؛ وننطلق من اعتبار أن ما ورد في الشرعة الدولية هو حد أدنى؛ خاصة مع مراعاة أرتباط الشرعة الدولية مـع مبادئ الشريعة الإسلامية؛ وثانيهما: الآليات، فهي الحاجة الأساسية من وراء التحرك على المستوى الإقليمي لإيجاد آليات إقليمية فعالة.

والمقاربة الثالثة هي التعاون بين منظمات المجتمع المدني وجامعة الدول العربية؛ ففي هذه الجمعيات توجـد طاقات كبيرة مستعدة للعمل في صمت وبجد لمساندة عملكم وربما تكون المحافظة حتى لا تتقهقر المـرونة علـى حسـاب مـبادئ حقوق الإنسان. فهل هناك استعداد وبماذا تنصحونا امشاركون في هذا المؤتمر؟

أ/ حجاج نايل:

أود أن أقـول- كمـا أشار السيد/ خالد في حديثه- أننا لسنا سذج بمعنى أن لدينا الخبرة الكافية ليس للتباحـث حـول قضية تحديث الميثاق ولكن بالأحرى وبالأولى قراءة الواقع العربي والمناخ الذي نعيشه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً؛ ومن ثم القفز في محاولة أن يصبح الميثاق قد أصبح وثيقة مكتملة ولا

ينقصها شيء؛ أعتقد أن الحوار في هذا الاتجاه يدفعنا خطوة إلى الخلف.

الفكرة الأساسية، لا أحب أن يتحمل د/ خالد الناصري شخصياً عبء التحامل بوعود ينبني الوفاء بها على خلفيات سياسية واقتصادية واجتماعية متشابكة ومعقدة في العالم العربي ويحكمها بشكل رئيسي توجه الأنظمـــة العربية عموماً. كما أننا نعلم قدرات الجامعة العربية والمناخ الذي تعيشه؛ حتى في إطار الإدارة الجديدة وتحديثاتها التي تقوم بها فهي مازالت مكبلة. وأعتقد لو أن أحداً جلس مع الأمين العام سيسمع منه الشكوى من بعض القيود الموجودة؛ فالموضوع في أيد الأنظمة العربية؛ ومن ناحية أخرى نحن مناضلو

حقـــوق إنســـان؛ وبالتالي لن يحدث ونحن جالسون في بيوتنا أن تصدر وثيقة عربية تحترم كافة الحقوق والحـــريات الأساســـية؛ فالحصـــول علـــى الوثائق المحترمة يستدعي النضال الطويل والكفاح المتواصل والالحاح والضغوط.

وأعتقد أن مجرد الجلوس مع جامعة الدول العربية والتحاور معها يضع أسساً مشتركة معها للتعاون المســـتقبلي وهـــي جـــيدة كخطوة أولى؛ وتعامل جاد في إطار ما تسمح به أسس الجامعة وفي إطار الحد الأدنـــى الـــذي تســـمح به أشكال عملنا كمنظمات أهلية عربية. وعلينا أن نعتمد سياسة النفس الطويل في عملنا؛ وهو ذات ما تحدث عنه د/ خالد.

د/ أحمد يوسف سعد:

هل ينحصر دور اللجنة فقط في العمل على تحديث هذا الميثاق؟ أم أن هناك جهود متابعة في العالم العربي من قبل اللجنة لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان؟ وهل هناك آليات ردع؟ وآليات محاسبة؟

وعندي تخوف: فقد يكون وجود اللجنة بالميثاق في صورته الراهنة شكل من أشكال إضفاء شرعية محلـــية علـــى الانتقاص من معايير حقوق الإنسان؛ فكل الدول العربية أعضاء في الأمم المتحدة أي أنهم وقعـــوا علـــى الميـــثاق الدولـــي والعهدين الدوليين؛ وأخشى أن يكون كل هذا في إطار تلاشي ما يسمى بالعقوبـــات الدولـــية؛ وأخشى أن يتحول دور الجامعة إلى دور المدافع عن الدول العربية المنتهكة لحقوق الإنسان بسبب فلسفة وجودها بالإضافة إلى ما يسمى بالدافع القومي. فهل هذا وارد؟ أم أن هناك ضمانات لعدم حدوثه؟.

أ/حسام بهجت: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية:

كلنا نعرف أن الوثائق الثمانية الأساسية التي صدرت عن الأمم المتحدة هي في حقيقتها تنازل، تعبير عن توافق حكومي؛ وهذه الوثائق شاكت الدول العربية في صياغتها بدءً من الإعلان العالمي الصادر عام ١٩٤٨ حـــتى الآن وفي جميع مراحل الصياغة؛ وفي النهاية فهذه الوثائق تعبر عن توافق ضميري عالمي إنساني على الحدود الدنيا في أكثر أسقفها انخفاضاً؛ وبالتالي فالدول التي صدقت على هذه الاتفاقيات تكون

تكون قد قبلت بها ومن ثم فسؤالي:

أريد أن أعرف كيف يفكر د/ خالد الناصري في ضوء قوله أنه في الأساس مناضل حقوقي؟ ولماذا تشـعرون بالحمـاس عـندما طلب الأمين العام منكم سرعة التصديق على الميثاق؟ وكيف ترون إمكانية حدوث ذلك في ضوء الدعوة إلى تحديث الميثاق في ذات الوقت؟

وأخـيراً وبخصـوص اللجنة التي يتضح من تشكيلها أنها تحذو حذو لجنة حقوق الإنسان في الأمم المـتحدة وكونها لجنة حكومية أو لجنة دول خاصة أن لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة كادت تموت ولـم يحـيها في الفترة الأخيرة إلا أمرين هما: أنها بدأت تتلقى شكاوي الأفراد والمنظمات غير الحكومية وثانـياً: اسـتحداث الآلـيات غير التعاقدية مثل فريق خاص أو مقرر خاص لمتابعة قضايا معينة وإعداد تقاريـر عـنها وعرضـها على اللجنة ثم اتخاذ قرارات بشأنها ورأينا سعي دول الجنوب- خاصة الدول العربية- للإنضمام إلى هذه اللجنة لإعاقة هذه العملية.

فكيف ترى- في ضوء ما تقدم- تطور اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان؟.

د/ خالد الناصري:

أسـئلة ضخمة؛ تعبر عن أهمية الموضوع وكذلك عن تشعباته؛ في البداية لن أستطيع التعقيب على كـل المداخلات لأنها في كثير من الأحيان هي تعبير عن قناعات شخصية وأبدأ بالتساؤل المطروح حول مـآل اللجـنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان؛ إنطلاقاً من القضايا الحقيقية التي أشير إليها؛ لنكن صرحاء اللجنة العربية ليست مجمعاً لنشطاء حقوق الإنسان هذه بديهية من البديهيات ورجاء أن تعرفوا أن مهمتي ليسـت بسيطة؛ أجد راحة كبيرة أثناء التباحث معكم حيث أن مرجعينا واحدة؛ ولكن عندما أدير اجتماعات أثنين وعشرين دولة عربة فقولوا لي: ليكن الله معك فالأمر معقد جداً! حيث أن المنطلقات التي يأتون بها هـي منطلقات حكومية ودبلوماسية ومنطلقات السيادة الداخلية والتوازنات الدولية؛ التي على كرئيس للجنة أن أديرها لأصل إلى أسلوب متوازن بين هذا وبين منظمات حقوق الإنسان وعندي قناعة تنم عن نوع من التفاؤل؛ ولا أعتقد أن بيننا متشائم واحد؛ لأنكم حضرتم وأنتم تؤمنون بأن نضالكم سيترك ولا شك بصمة؛ وأنـا أيضـاً وهـذا ما يجعلني أتحمس لفكرة أو لمشروع؛ وأنطلق للتعامل مع الواقع ابتداء من معطيات رصدي لهذا الواقع بتناقضاته؛ أنا لا أعتقد أن تدبير متناقضات يقوم على التناقض المنهجي؛ وفي هذا رد علـى الأستاذ/ غسان أيضاً؛ أنا قانوني مثلكم، محامي وأستاذ بالجامعة؛ وبالتالي أعرف المنطق القانوني؛ المـنطق القانونـي الصـرف يقيم تناقضاً بين إعمال نص وتحسين ذلك النص؛ وهذا من الناحية الشكلية صـحيح؛ فـإذا قمت بتطبيق نص قانوني فذلك لا يسمح لي بالاعتراض على هذا النص؛ وإذا كنت أطلب مراجعة هذا النص فلابد ألا أطبقه. لكن قضية حقوق الإنسان ليست قضية قانونية؛ فهي في الأصل مسألة سياسية.

وبالتالي نـنطلق مـن أخذ المكاسب وهذا هو منطق المناضل وانتم تباشرونه صباح مساء. هذا ما يجعلني أقول في المنطق السياسي ليس هناك تناقض. أنا أعمل على تطبيق هذا الميثاق وقلت لكم لو تذكرون: بعكاكيزه؛ هل تعتقدون أنني مستريح لنصوص الميثاق؟ أبداً، أنا مرجعيتي هي مواثيق حقوق الإنسان الدولية؛ ولا أعتقد أن الإنسان العربي هو نصف إنسان لا يستحق سوى نصف حقوق؛ فهو إنسان لا يقل في إنسانيته وكرامته عن باقي البشر. ولذلك فأنا أؤمن بالتدرج في المسار التاريخي.

المعركة الحقيقية هي في ساحة النضال في مجتمعاتنا وفي بلداننا؛ إنطلاقاًمن الاختلاف في مستوى

التطور التاريخي؛ لو كان لنا في المغرب أن ننتظر تطور الأمور على المستوى العربي حتى نحقق بعض المكتسبات ما كنا لنصل إلى أي شيء مما وصلنا إليه؛ فعندنا في جامعة الدول العربية اليوم بلداناً مازالت تتحفظ على مصطلح حقوق الإنسان ذاته؛ في حين أن بلدان أخرى مثل المغرب- بفضل نضال نشطاء حقوق الإنسان- استطعنا أن نسجل في ديباجة الدستور المغربي: المملكة المغربية تؤكد تشبثها بحقوق الانسان كما هي متعارف عليها عالمياً. وأنا لا أقول أننا في المغرب وضعنا حداً لقضية حقوق الإنسان فهي معركة أزلية، من بين ٢٢ دولة عربية؛ عدد الدول التي تتشبث وتعترف بحقوق الإنسان يعدون على أصابع اليد الواحدة، إذن فالمشوار مازال طويلاً أمامنا؛ وعلى صعيد اللجنة ففكرة متطورة يدافع عنها مندوب دولة أو دولتين سنجعلها نافذة بالنسبة لنا حتى نستطيع أن نحقق شيئاً؛ وبالنسبة لقضية آليات المتابعة على صعيد الشارع العربي وآليات المحاسبة، فحقيقة لا ميثاق الجامعة العربية ولا الآليات الخاصة باللجنة العربية الدائمة تسمح بذلك؛ وأنتم تعلمون أن هذا الموضوع ليس موضوعاً قانونياً وإنما هو موضوع تطوير الصراع فوق أرض المعركة؛ إذا تم تطوير آلية النضال سيمكن فرض المتغيرات بلداً بلداً وذلك لأن الفضاء العربي ليس فضاءً منسجماً ولذلك فهناك إزدواجية في مستوى النضال، مستوى قومي، ومستوى إقليمي، وعلينا المزج بين هذين المستويين. هناك تخوف من أن يكون الميثاق الحالي هو لإضفاء شرعية على الانتهاكات التي تحدث فهل هناك ضمانات؛ طرح هذا السؤال وأقول ليس هناك ضمانات؛ من الجسم القانوني أو المؤسسي، أنا مؤمن بأن الضمانة الكبرى هي يقظة ووعي ومتابعة منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقوى الديمقراطية؛ وهذا يرجع لمستوى التطور الديمقراطي في بلداننا العربية؛ وهناك بلدان مازال مستوى هذا التطور فيها متدنياً والمجتمع المدني مازال جنيناً وقوى الديمقراطية مقموعة وبالتالي قوى تأثيرها كضمانة تكون ضعيفة؛ وهناك بلدان يكون فيها المستوى أرفع وأعلى مع العلم أن الجميع يظل بعيداً عن الحد الأدنى العالمي.

وقد كان تدخل الأستاذ غسان دقيق جداً حيث رأى تناقضاً بين إقرار الميثاق وبين العمل على تحديثه؛ أنا قلت جوابي لأوضح فكرة؛ هناك دولاً عربية صادقت على المواثيق الدولية وهذه الدول من حيث المرجعية القانونية انتهى الموضوع بالنسبة لها، فهي ليست بحاجة إلى الميثاق العربي لحقوق

الإنســان. وهذا رأيي الخاص، كنت أتمنى أن يكون مستوى التطور الديمقراطي والتاريخي في بلداننا في حــل من هذا الموضوع ويجعلنا ننخرط في عالمية حقوق الإنسان وفي آلياتها الدولية التي هي في النهاية مقاربات تنازل بين الدول جميعاً. أما في هذه المرحلة الراهنة فرغم أن هناك دول عربية ليست بحاجة إلى الميثاق لكن هناك كثير من البلدان العربية لو طبق بها هذا الميثاق على عكاكيزه لكان الوضع فيها أفضل بكثــير. هــذا الإصلاح التدريجي قد نعتبره نقصاً وغير كاف كمناضلين لأننا نؤمن بالمطلق. وهذا رأيي لأننــي أنتمي إلى مدرسة فكرية تؤمن بالتدرج وأعلم كديمقراطي أن هناك مدارس سياسية أخرى لا تؤمن بهذا وتؤمن بالقطيعة وكلا المرجعيتين لها مبرراتها وأسانيدها. فلو انطلقنا من مبدأ "الكل أو لا شيء" فلن نصــل إلى اية نتيجة وهذه قناعتي ولست ملزماً باقناعكم بها ولا أنتم كذلك لأننا في مجال حقوق الإنسان نــتذاكر لنتوصــل إلــى قناعات مشتركة وبخصوص قضية مبدأ الصرامة ومبدأ المرونة فليس بينهما أي تناقض كما رأى البعض؛ فلو طبقت مبدأ استبعاد المرونة: في اجتماعات اللجنة التي تضم ممثلي ٢٢ دولة عربــية، نصفهم يرى بشكل أو بأخر تعارض حقوق الإنسان مع الشريعة الإسلامية وأقول لهم لست متفقاً مــع هــذا الطــرح ولن نصل إلى اتفاق؛ في هذه الحالة سينتهي الاجتماع ولن نصل إلى شيء؛ هذا هو المنطق لاستبعاد مبدأ المرونة؛ ولكني أتعامل مع الجميع بمنطق "أدعو إلى ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجــادلهم بالتي هي أحسن" وأحاول أن أطور القضية بأكثر ما يمكنني مع العمل على مد جسور التواصل حــتى لا تصير اجتماعات اللجنة مسرح صراع بين أعضائها. بطبيعة الحال هذا رأيي ولكن رأي الرئيس لا يعتد به في جميع الأحوال لأن من يتخذ القرار هم الممثلون الرسميون لأثنين وعشرين دولة وبالإجماع.

د/ أبتهال أحمد رشاد:

انطلاقاً من مرونتكم ومن حماسكم فهل تجد هناك من المرونة ما يكفي لمشاركة عدد من الحاضرين اليوم في اجتماعات اللجنة العربية الدائمة التي ستبدأ غداً؟

د/ نظام عساف:

أن أثمن المنهج الذي يتبعه د/خالد الناصري حيث أن العمل بين الحكومات له ضرورات ولكن نحن فــي المنظمات غير الحكومية لدينا خيارات؛ واعتقد أنه ليس مطلوباً منا أن نكون ممثلين دول وحكومات؛ ولا مطلــوب مــنهم أن يكونوا منظمات أهلية؛ فما نطلبه هو كيف يكون بيننا تفاعل وتواصل؛ واعتقد من خلال ما استخلصته من حديث د/خالد أن الأبواب مفتوحة لهذا الحوار من خلال استغلال الأطر القانونية.

ومــن خلال مجمل الحوارات التي دارت في عمان وصنعاء والقاهرة نحن في الحقيقة أمام إشكالية؛ هل نحن نريد تقديم مقترحات لجامعة الدول العربية تتضمن أفكارنا ومبادئنا العامة وتوجهاتنا وملاحظاتنا وهــي حتى الآن تفوق الخمسين ملاحظة؟ أم نكتفي بشيء قد يكون قابل للتفاعل حوله في هذا اللقاء أخذاً

فـــي الاعتـــبار منهج الإصلاح التدريجي والمتابعة؟ وفي الحقيقة أنا أرجح الأخذ بمبدأ التدرج اتفاقاً مع د/ خـــالد الناصـــري خاصة أن المعركة على الأرض وتحتاج لسنوات طويلة حتى نصل إلى ما نصبو إليه وبالتالـــي ســـؤالي هو: ماذا تتوقعون منا اليوم وغداً؟ ولو كنت مكاننا فما ا لذي تراه من الممكن أن يكون مؤثراً وفعالاً ويقدم كوثيقة؟.

أ/محمد الدهمان:

أتفق مع الأستاذ/ غسان فيما طرحه حول المرونة وبعض الملاحظات الخاصة بالتوقيع على الميثاق؛

والجانب الذي لفت انتباهي هو أن جامعة الدول العربية تطورت وتسمح الآن بالتعاطي مع المنظمات غير الحكومـــية في حدود حضور اجتماعات من هذا النوع؛ فنحن لا نطلب أكثر من هذا؛ ومطلبنا الرئيسي هو مشاركة منظمات المجتمع المدني وتحديداً منظمات حقوق الإنسان في اللجنة التي يسند إليها مهمة تحديث الميـــثاق العربـــي عن طريق الخبراء القانونيين؛ في المجلس التشريعي بفلسطين يسمح بقبول مشروعات قوانيـــن مـــن المنظمات غير الحكومية،رغم أننا نقول عنه: معطل وغير فاعل؛ فهل جامعة الدول العربية بزعامة عمرو موسى لا تسمح بأكثر من هذا اللقاء؟! لماذا لا تسمح بوجود لجنة مشتركة لعملية التحديث؟ وأأمل أن أكون خاطئاً فيما استوعبته حول المسموح به في جامعة الدول العربية.

أ/ عبد الهادي الخواجة:

أتفق تماماً مع الدكتور الناصري فيما قاله حول مبدأ المرونة وتدرج المطالب وهذا هو عملنا اليومي كنشطاء في محاولة لتحصيل أكبر قدر من المكاسب. مع ملاحظة أن الفارق بين السياسي ومناضل حقوق الإنسان أن الأخير لديه مرجعية واضحة جداً وبالتالي فهو يقبل في الجانب العملي الملموس على الأرض بمبدأ المرونة والتدرج ويقبل بالقليل ليصل إلى الكثير. ولكن أن يوقع على ميثاق يحتوي على أمور أقل بكثير من الحد الأدنى من المعايير والمقاييس التي قبل بها وتمثل مرجعية له؟ فهذا ما اختلف مع د/ الناصري حوله.

أ/ غسان مخيبر:

لـــي توضـــيح أنـــا مع مبدأ التدرج ولا يوجد في هذه القاعة أحد مع مبدأ "الكل.. أو لا شيء" ولكن السؤال هو التدرج ابتداءً من أي معيار؟ فهناك خطر على الدول والنشطاء التي قامت دولهم بالموافقة على المعـــاهدات الدولية لحقوق الإنسان، فقد يصيب هؤلاء وهنا لو تم التوقيع على ميثاق كهذا؛ والسؤال الذي طرحـــته ولـــم يجب عليه هو أن الاتفاقية الإقليمية قد تحجب عن هؤلاء آلية الوصول إلى الآليات الدولية وبالتالي قد تخدمون بعض الدول التي لم تصادق بعد، وتضرون العدد الأكبر من الدول العربية التي وقعت

علـــى الشرعة الدولية. والسؤال الآخر الذي قد يختصر الكثير مما يقال ما هي نصيحتكم أنتم إلينا؟ خاصة في التعامل مع جامعة الدول العربية؟.

أ/ عز الدين الأصبحي:

كمـــا قـــال د/الناصـــري في حالة انغلاق الأبواب علينا أن نعود إلى الشارع؛ وعملياً لن نعود لأن الشـــارع ليس به أحد؛ وأعجبني قوله أن المناضل يجب أن يكون منفتح على كل شيء وهذا صحيح نحن منفتحون على كل شيء لكن أمامنا كل شيء مغلق.

أحيـــي الدكتور على صراحته وعلى أن جانب المناضل هو الذي تحدث معنا وليس جانب السياسي الموظف بجامعة الدول العربية؛ نحن أتينا إلى القاهرة وقبلها في صنعاء وقبلها في عمان وطوال السنوات الماضـــية كـــان الحلـــم هو الوصول إلى نظام إقليمي عربي لحماية حقوق الإنسان. هذه هي قضيتنا التي نناضل من أجلها وتعتمد على شيئين:

١/ المعـــيار مـــن حيث المضمون وهو ما وصل إليه العالم من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان مع حلمنا في الإضافة عليه.

٢/ الآلـــية التي نعمل من أجلها أن يكون لنا دور كنشطاء وأعضاء في المنظمات غير الحكومية في إحداث هذا التغيير والنقلة في المجال الإقليمي بخصوص قضية حقوق الإنسان.

كـــيف يمكـــن أن نصل إلى خطة طويلة الأمد للوصول إلى تحديث الميثاق؟ نحن نتكلم بشكل عملي برجماتـــي مســـتندين إلـــى النقطتين السابقتين. وبالتالي كيف ترى إمكانية العمل المشترك؟ ومن أين نبدأ التحديـــث؟ هـــل يمكن أن تتزعم بصفتك الوظيفية اقتراح تشكيل لجنة من الخبراء لإعادة صياغة الميثاق العربي بمشاركة المنظمات العربية غير الحكومية على اعتبار أن هذا هو الهم المشترك بغض النظر عن جميع الفخاخ السياسية التي نعرفها تماماً؟

د/ خالد الناصري:

أبـــدأ بالســـؤال الأخـــير والذي تردد قبل ذلك كثيراً حول النصيحة التي يمكن أن أقدمها لكم وحول الحلول المناسبة؛ وفي الحقيقة ليس لدي جواب واضح متكامل وأحيلكم إلى ما قلته في البداية؛ جامعة الدول العربـــية اليوم تعيش في فترة انتقالية من مرحلة إلى مرحلة أخرى؛ فلعل جامعة الدول العربية العتيقة قد ولـــى عصـــرها وجامعة الدول العربية الحديثة مازالت في طور البناء ونحن في هذه المرحلة بين هاتين المرحلتيـــن وبالتالـــي فآلياتنا قديمة متجاوزة ولذلك فأنتم تعبرون عن إحباطكم نظراً لقلة الإمكانيات وقلة آلـــيات الجامعة العربية. ولذلك فنحن بحاجة إلى دفعة قوية من داخل المجتمعات نفسها. أما حالياً فالآليات تسمح بإشراك المنظمات غير الحكومية في اجتماعات قد تدعو إليها الحاجة ويشتركون كمراقبين محايدين

ليس لهم صوت؛ أعد بأنني سأدفع في اتجاه الأخذ بقرارات دقيقة من أجل إشراك منظمات المجتمع المدني وأعتمد في هذا على التراكمات الأخيرة في عمل اللجنة وأعتمد أيضاً على القناعات التي يعبر عنها السيد الأمين العام.

أمـــا عــن مشـــاركة المنظمات الأهلية مع الجامعة في لجنة تحديث الميثاق فهذا موضوع ليس من اختصاص رئيس اللجنة؛ فهو من اختصاص المعايير التي تعتمد على صعيد مجلس الجامعة. هذا موضوع فـــي مـــرحلة انتقالـــية أيضاً؛ فاجتماعات اللجنة كانت اجتماعات مغلقة يتحاور فيها ممثلي الدول العربية الأعضاء واليوم نطور هذه الأشياء شيئاً فشيئاً.

وبالنســـبة لســـؤال الأستاذ غسان حول أن الاتفاقية الإقليمية قد يكون مؤداها أن تحجب العالمية؛ فقد يحدث ذلك فعلاً؛ خاصة إذا اعتمدت كوسيلة لإضفاء الشرعية على انتهاكات حقوق الإنسان.

علـــى كل حال أرجع لفكرة رددتها كثيراً ولم أجد معارضاً لها بل سمعت كثيراً من المتدخلين يثنون عليها ألا وهي أن العمل الحقيقي يكون في الميدان. واجتماعات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان يجب الا نعطيها حجماً أكبر من حجمها الحقيقي فهي مجرد واجهة من بين الواجهات وقد نخطئ إذا اعتبرنا أن هـــذه الواجهـــة قد تغنينا عن الواجهات الأخرى؛ أو ننتظر منها أن تعطينا ٥٠% أو ٦٠% من المنجزات التي نريدها وأعتقد أن كل ما يمكن أن تنجزه اللجنة لن يكون أهم مما يمكن أن ننجزه على أرض الميدان والواقع على صعيد بلداننا، وكل ما يمكننا كنشطاء فعله في بلادنا سيتم حصاده في اللجنة العربية الدائمة.

وأتفـــق مـــع الأستاذ عبد الهادي في أن هناك فروقاً بين المناضل السياسي والمناضل الحقوقي وهي فروقات كلاسيكية معروفة من زمان طويل ولكن مع ملاحظة أن مناضل حقوق الإنسان ليس هو المناضل الحزبـــي ولكنه مناضل سياسي وليس هناك تعارض بينهما بشرط أن نقوم بكل ما يهدف إلى خدمة قضية حقوق الإنسان؛ هذا هو المعيار الأول والأخير.

وأمـــا عن مطلب المشاركة في اللجنة وحضور أشغالها التي ستبدأ غداً أقول لكم أن هذا ليس قراراً لرئيس اللجنة.

أ/ حجاج نايل:

كنت أود تعديل الاقتراح بأن يذهب سبعة أو ثمانية من الحضور بصفة عضو مراقب.

د/ خالد الناصري:

لـــو كان الأمر بيدي لقلت لكم جميعاً مرحباً بكم؛ لكن هذه السلطة ليست بيدي فالضوابط الموضوعة لا تســـمح بذلك إلا للمنظمات التي قبلت حسب القوانين المعمول بها وهناك الآن نقاش حول هذه القوانين وحول هذه المعايير والموضوع لم يحسم بعد لأنه موضوع معقد جداً.

علينا أن نكثف من مثل هذا النوع من الاجتماعات لخلق نوع من التفاعل بين الجامعة والمنظمات غير الحكومية؛ كما يمكننا لضمان أوسع مشاركة للمنظمات غير الحكومية أن نفكر في آليات غير رسمية عوضاً عن الاجتماع مع جامعة الدول العربية، نستطيع أن نلتقي في أية عاصمة عربية معاً ويحضر رئيس اللجنة العربية الدائمة ونستدعي رسمياً الأمانة العامة للجامعة ونتناقش في حوار مفتوح حول القضايا العربية المشتركة. ويجب أن تستمروا جميعاً في أعمالكم النضالية فذلك فقط يكون فاعلاً ومؤثراً وأطلب العذر لأنه ليس لدي أجوبة أكثر وضوحاً مما قلته.

الفصل السادس

6

إمكانية تحديث الميثاق العربي في ضوء مؤشرات جامعة الدول العربية والواقع القانوني والسياسي وتجارب الاتفاقيات الأخرى

رئيس: راجي الصوراني

متحدث: حجاج نايل

مقرر: سميح محسن

إمكانية تحديث الميثاق العربي في ضوء مؤشرات جامعة الدول العربية

أ/ حجاج نايل

في الحقيقة تعتبر هذه الجلسة تلخيصاً لمداولات الجهود السابقة والتحضيرات والندوات والمؤتمرات والملاحظـــات التـــي تصدت لها المنظمات غير الحكومية ومؤسسات حقوق الإنسان لفكرة تحديث الميثاق العربـــي بدرجـــة تـــتلائم مع الحد الأدنى من طموحات المجتمع المدني العربي أو على الأقل تتوافق مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

وبالتالـــي هذه المداخلة تتحدث عن إمكانية التحديث في إطار عدد من العناصر التي عايشناها بشكل عملـــي في الفترة السابقة وعلى سبيل المثال: التحاور المباشر مع جامعة الدول العربية؛ وكذلك في ضوء المناقشات التي جرت أمس وفي ضوء مقترحات صنعاء.

ولست أود البدء بفكرة هل هناك إمكانية للتحديث أم لا؟ فالإمكانية الخاصة بتحديث الميثاق العربي قد توافـــرت بـــالفعل، في البداية أتساءل معكم، ومعكم يمكن إيجاد إجابات دقيقة ومحددة تدفع في اتجاه حسم الإشكالية التي يتصدى لها هذا المؤتمر وما سبقه من مؤتمرات وتحضيرات خاصة بالميثاق العربي لحقوق الإنســـان؛ القـــناعة بإمكانـــية التحديث وُجدت وتوافرت حيث أتخذنا قرارنا بالاجتماع والتشاور حول هذا الموضوع، ولكن الاختلاف يبقى حول شكل وآليات هذا التحديث ودرجة الطموح المتعلقة به. ومن ثم فإن آليات ووسائل هذا التحديث هي ما قد يكون مثاراً للجدل والخلاف؛ وهناك عدة توجهات في هذا الصدد:

الـــتوجه الأول: قـــائم على القناعة النسبية بما تقوم به جامعة الدول العربية ووجوب اتخاذها أساساً للبناء عليه.

الـــتوجه الثانـــي: يرفض كلية عقد الآمال على خطوات الجامعة العربية ويرى أهمية الضغط عليها لإنجاز تلك المهمة.

لكـــن هـــذا الـــتوجه أو ذاك لم يأخذ بعين الاعتبار عدد من العوامل الداخلية والخارجية ذات التأثير المباشر وغير المباشر في هذا الموضوع؛ وهذه العوامل يمكن أن تجعل النقاش أكثر جدية وفعالية؛ وماذا تعنـــي مبادرة جامعة الدول العربية؟ وما مدى جديتها؟ ودرجة هذه الجدية؟ والصراع على مستوى القيادة ومســـتوى مندوبي الدول. والعملية التي تحكم هذا الصراع؟ وموقفنا كمنظمات غير حكومية منه؟ والدليل علـــى هـــذا هو ما سمعناه بالأمس من د/ خالد الناصري الذي أطلق عدد من الزملاء صفة الحماسة على جـــزء كبـــير من مداخلته؛ فهو متحمس كثيراً لتحديث الميثاق وهذا الأمر له دلالة محددة؛ فمبادرة تحديث

الميـثاق لـم تتم من جانبنا لكنها تمت بواسطة الدول ونمت بالإطر المؤسسية المتبعة داخل جامعة الدول العربية. ومن ثم وبعد مقابلة رئيس اللجنة الدائمة يمكن قراءة عدد من المؤشرات:

• المؤشـر الأول: وجـود أطراف سواء كانت قيادات وظيفية أو مندوبين دول يرغبون في تحديث الميثاق العربي؛ يجب التسليم بهذا الأمر مع وجود فريق آخر داخل الجامعة يتصرف وكأن الميثاق الحالي يـتجاوز ثقافـة بلده؛ بمعنى أن هناك عدد من الدول العربية لا تسمح بالتفوه بمصطلح حقوق الإنسان أو ممارسة أية أنشطة تتعلق بها.

• المؤشـر الثاني: كما قال السيد الناصري أن جامعة الدول العربية تعيش طفرة هذه الأيام؛ ويبقى الحديث هنا عن مساحات هذه الطفرة وقدرتها على استيعاب دور المنظمات غير الحكومية حتى يتم تحقيق حدهـا الأدنى من هذه الطموحات. وتلك الطفرة في حقيقة الأمر تحتاج إلى تأمل بمعنى أن مؤسسة بحجم جامعـة الـدول العربـية نعـرف جميعاً أنها مكبلة ومقيدة لدرجة أن أي قرار يتخذ فيها يجب أن يكون بالإجماع ومع ذلك أكد رئيس اللجنة أن الجامعة تعيش طفرة حقيقية ومن ثم علينا استغلال هذه التغييرات ومـا هـو مدعـاة للحوار الآن هو كيفية الاستفادة من ذلك واستغلاله والتفاعل معه بدرجة تسمح بالعمل المشترك أو التنسيق المشترك أو حتى في إطار التعامل مع الطفرة الحالية بشكل برجماتي يسمح للمنظمات غير الحكومية بالمضي قدماً في عملية تحديث الميثاق.

• المؤشـر الثالث: كون الجامعة العربية خرجت من قمقم الأنظمة السياسية والحكومات وقررت أن تتعاون مع المنظمات غير الحكومية العربية؛ فهذا في تقديري الشخصي إنجاز لم يحدث منذ خمسين سنة؛ فـأن يقـرر رئيس اللجنة العربية الدائمة أن يحضر لقاءً مفتوحاً مع منظمات حقوق الإنسان وهو كما قال ناشط حقوقي سابق يعرف طريقة تفكير هذه المنظمات ونشطائها وطموحاتها حول الميثاق العربي وغيره من القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان في العالم العربي؛ ويقبل نقداً لاذعاً؛ فهذا يعني أن هناك شيء؛ ما هو هذا الشيء؟.. الإجابة أتركها لكم لأني أقدم عدداً من المؤشرات التي يمكن معها فتح الحوار على أرضية صـحيحة. وفي تصوري أن هذا يعتبر توجهاً جديداً لجامعة الدول العربية يحسب لها؛ وفي تقديري يجب وضـع هذا التوجه على محك عملي؛ وبالاستجابة لدعوة الجامعة العربية وتقديم مقترحات المنظمات غير الحكومية بشأن تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

• المؤشر الرابع: التباين الشديد بين الدول الأعضاء في مجلس الجامعة العربية، البعض منهم شديد الـتخلف والبعض منهم لديه هوامش تتسع وتضيق حسب المصالح السياسية ولابد أن يتم التعامل مع هذا التباين أثناء معركتنا مع جامعة الدول العربية؛ ولست أود أن أقول معركة لأن هذا يعطينا الفرصة لاختيار أنسـب الطـرق والسبل لوضع تكتيكات مناسبة تجاه هذا الخلل الموجود في تركيبة وبنيان جامعة الدول العربية على وجه العموم.

خـروجاً عـن أروقة جامعة الدول العربية لأن المداخلة تحتوي على فكرة تحديث الميثاق في إطار

مؤشـرات الجامعة والمواثيق الإقليمية والواقع القانوني والسياسي في العالم العربي؛ وبالنظر إلى التراكم الذي أحدثته منظمات حقوق الإنسان في هذا الموضوع من خلال لقاءي عمان وصنعاء واليوم في القاهرة والمقـترحات والمقـررات التي خرجنا بها يدفعنا إلى تساؤل في صلب القضية: هل نحن كمنظمات غير حكومـية عربـية نمتلك القدرة ولدينا الوسائل والأدوات اللازمة التي من شأنها تغيير أو تحديث الميثاق العربـي ليـتلائم مع الشرعة الدوليةوالاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة؟ فهذا هو الطرف الثاني من المعادلة المركـبة؛ ففكرة تحديث الميثاق العربي ليست قضية الجامعة العربية فقط؛ وقد قلت بالأمس أن من يبقى بمكتـبه في انتظار إصدار جامعة الدول العربية لميثاق عربي صالح يحقق طموحاتنا وآمالنا يكون واهماً؛ فالفكـرة الأساسـية أننا الطرف الثاني في المعادلة؛ فجامعة الدول العربية مؤسسة رسمية تعكس توجهات الدول ومصالحها بشكل لا يقبل الجدل؛ وما قصدته تحديداً في هذه النقطة هو: هل نحن بهذا الشكل وبهذه الآلـية في العمل لدينا القدرة على تحديث الميثاق سواء عن طريق التفاوض والمهادنة مع الجامعة العربية أو عـن طريق الضغط واللوبي وكافة هذه الآليات التي نعرفها جميعاً؛ وهذا في رأيي مستحيلاً في ظل ما نحـن علـيه الآن فالموضوع يحتاج إلى درجة من التنسيق والاتفاق على رؤية منهجية واضحة ومحددة؛ فنحن وبعد ثلاث مؤتمرات مازال لدينا وجهتي نظر؛ أولهما ترى الاقتراب من جامعة الدول العربية خطوة خطـوة؛ وثانيـتهما تـرى ضرورة الضغط والمواجهة لأن الجامعة لن تغير الميثاق إلا بهذا؛ وهذه نقطة خاصـة بـنا كمـنظمات غير حكومية؛ فما هو حجمنا الحقيقي؛ وما هي قدرتنا على التفاعل مع كل هذه المؤثرات والمؤشرات؛ فهل نعتبر تحديث الميثاق العربي معركة ومحك عملي فهذه جزئية من أهم العوامل التي تلعب دوراً في هذا الصدد.

ومـن العوامل الأخرى التي تلعب دوراً مؤثراً: الظرف التاريخي والدولي الراهن والأحداث الدولية المتشـابكة والمعقـدة والتـي تحتل فيه الأمة العربية والجامعة الصدارة في تصدير واستيراد المشكلات؛ فالعـالم العربـي أصبح محور شد وجذب في كثير من القضايا أبرزها بعض القضايا السياسية والثقافية؛ وأعتقد أن التغيرات العاتية التي تحدث الآن على كافة المستويات تدفع في اتجاه تغييرات حقيقية رغم أنف جميع الأنظمة العربية وذلك خلال سنوات قليلة قادمة؛ فقد نجد الأنظمة العربية توافق على الميثاق العربي كمـا نريده نحن. وذلك ليس لأننا مؤثرين إلى هذا الحد من الداخل ولكن لوجود بعض التأثيرات الخارجية التـي قد نتعامل معها بتهاون رغم أنها أحد الرموز في المعادلة السياسية. فالحكومات العربية أحياناً يكون عـندها رغبة في تصدير شكل ما أو طريقة ما أنها حكومات تحترم حقوق الإنسان وبالتالي قد تأتي لحظة لا يوجد لديها مانع فيها أن توافق على ميثاق عربي نموذجي؛ وفي هذه الحالة ما هو موقفنا؟ ومن الممكن في ظل الظروف الدولية الراهنة أن تجبر الحكومات العربية على احترام أجندة المنظمات غير الحكومية؛ ويرجع هذا إلى عدد كبير من التوازنات السياسية الدولية.

وفـي اعـتقادي أن الهامش الديمقراطي الذي تتمتع به بعض الدول العربية لا يرجع السبب فيه إلى

المنظمات الأهلية بقدر ما يرتد السبب الرئيسي إلى العنصر الدولي الخارجي.

تبقى النقطة الأخيرة المتعلقة بالاتفاقيات الإقليمية وخاصة الأمريكية والأوربية والميثاق الأفريقي؛ ومن وجهة نظري هذه الاتفاقيات لا تصلح للقياس عليها سواء من حيث النشأة أو التأسيس أو من حيث المضمون لأنها جاءت في ظل أزمنة مختلفة وفي ضوء معطيات دولية أخرى غير الموجودة الان؛ ناهيك عن الاستقرار النسبي لبعض المفاهيم؛ قبل وضع هذه الاتفاقيات كافة، فهناك بعض المفاهيم السابقة مثل ماذا تعني الأقليات وماذا يعني حق تقرير المصير؟ وماذا يعني الإرهاب؛ أما اليوم فهناك عدم استقرار بالنسبة لموضوع المفاهيم؛ بما يعني ضرورة أن يتعمق القائمون على تحديث الميثاق قبل وضع مواد الميثاق وصياغتها بشكل قانوني لتحديد ماهية هذه المفاهيم وغيرها.

وأخيراً أرى أن التحديث الحقيقي يجب أن يأتي من القاعدة إلى القمة أو كما قال رئيس اللجنة الدائمة أمس حول كيفية العمل في موضوع تحديث الميثاق، فالعمل يتحدد على أرض الواقع؛ والمعركة على الأرض والكفاح من أجل الميثاق مازالت في الميدان؛ ولا تتوقعوا من الجامعة أن تحدث الميثاق.

وبناء على حديثه فإن أية خطوة إيجابية تنجز في فكرة تحديث الميثاق لابد أن تأتي أولاً من المنظمات غير الحكومية؛ تنطلق من هنا إلى الجامعة وليس العكس؛ ففكرة تحديث الميثاق مقولة أساسية في تقديري الشخصي وتعتمد على أساليب الضغط المباشرة؛ والمشكلة تكمن في تعاملنا مع تحديث الميثاق باعتباره قضية حقوق إنسان؛ رغم أنها قضية تتعلق بالمجتمع المدني بمعناه الواسع من اتحادات ونقابات عمالية أو مهنية وروابط وتشكيلات طلابية وأحزاب، فكل هذه الفئات المؤثرة بشكل حقيقي في حركة المجتمعات يجب أن يكون لها دور في تحديث الميثاق العربي.

ومن ثم يجب علينا كمنظمات حقوقية أن نجعل الميثاق العربي- لست أريد المبالغة قضية جماهيرية؛ مع الوضع في الاعتبار أنها لن تكون كذلك أبداً.

لكن يجب طرحها على نطاق واسع وداخل فئات مؤثرة داخل المجتمع المصري والمجتمعات العربية؛ تلك الفئات التي ينعكس الميثاق عليها ويؤثر على أدائها اليومي بشكل أو بآخر.

وأخيراً؛ وبطبيعة الحال فأنا أتحيز وبشكل كبير إلى اعتبار قضية تحديث الميثاق العربي لا يجب أن تتم في داخل أطر الجامعة العربية؛ بل يجب أن تتم في أطر أكثر اتساعاً وعلى مستويات مختلفة ومتعددة.

ولنعتبر- كمنظمات حقوقية- قضية تحديث الميثاق العربي خطوة ومحك عملي وواقعي لنثبت بشكل قاطع قدرتنا على التأثير والتغيير داخل مجتمعاتنا العربية.

المناقشات

د/ أبتهال رشاد:

فـــي الحقيقة وبناء على نتاج ومداولات عمان وصنعاء والقاهرة أرى أن الخطوة القادمة؛ وبما أن المـــبادرة جـــاءت مـــن الـــبرنامج العربي؛ هي توسيع دائرة الحوار حول تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان. وهو مهمتنا جميعاً كل في قطره.

وبالقطع سيقتصر حديثي عن مصر؛ التي يوجد فيها عدد كبير من منظمات حقوق الإنسان تقريباً من ٢٥- ٣٠ مـــنظمة نشطة فاعلين في مسألة التنمية الاجتماعية في مصر؛ مطلوب وضع خطة أو برنامج للعمـــل المشـــترك والـــتوجه بهذا البرنامج إلى القطاع الأكبر من مؤسسات المجتمع المدني "بكافة فئاته وقطاعاتـــه"، يجـــب فتح الحوار للتحديث والتثقيف؛ لأن بعض الأفراد لا يعرفون ما هو الميثاق العربي؛ والبعض الآخر لديه مشكلة في فهم هذه المصطلحات والمفاهيم؛ مثل علاقة التنمية بحقوق الإنسان؛ وعلاقة تمكيـــن المجـــتمعات وتمكين الأفراد؛ كل هذه المصطلحات التي قد تبدو رنانة؛ ولكن العمل اليومي يؤكد وجود أمية شديدة في مفاهيم حقوق الإنسان.. ويجب التركيز على هذه الجزئية أولاً ثم الإنطلاق إلى عمل أوسع وأشمل لتحديث الميثاق العربي.

أ/ راجي الصوراني:

باختصار شديد هي تدعو البرنامج العربي لتنظيم مؤتمر عربي أوسع وأشمل يضم قطاعات مختلفة من المجتمع المدني العربي بما فيها منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المرأة ومنظمات أعمال وحتى الأحزاب السياسية.

أ/ أمل الباشا:

جئـــنا إلى هنا ولدينا أمل أن نستطيع الضغط على الجامعة خاصة وقد كان هناك لقاء بالأمس لهم؛ ولكـــن لقـــاء البارحة مع الأستاذ خالد الناصري فتح آفاق أخرى للعمل؛ فيمكن أن يكون هذا اللقاء بمثابة بـــرنامج عمل للعام أو الأعوام القادمة؛ فلا يكفي التأثير على الجامعة ولكن أن يأتي الضغط والتأثير من القواعد الشعبية؛، فهذا أفضل بكثير؛ فلابد أن يتحول الميثاق إلى لغة ومطلب لكل مواطن عربي؛ لابد أن يكـــون لدينا ميثاق عربي نفخر به جميعاً؛ ونعمل جميعاً من أجل اكتماله في جامعة الدول العربية؛ ويجب أن نخلق فيما بيننا- كمنظمات غير حكومية- وبين الجهات الحكومية في أقطارنا حواراً؛ لأن قصره علينا يجعلـــه حواراً ذا تأثير محدود، إذن هناك حلقة أخرى يجب علينا العمل عليها، فإذا اقتنعت هذه الجهات

الرسمية بجدوى التغيير فسيكون لها دور مهم في إيصال هذا الموضوع إلى دائرة صنع القرار في جامعة الدول العربية. إذن هو برنامج عمل على ثلاث مستويات:

١/ يستمر التشبيك على المستوى الوطني والتواصل بكل الوسائل المتاحة.

٢/ يستمر العمل على مستوى القواعد ومستوى المجتمع المدني.

٣/ يبدأ فتح حوار بيننا وبين الأجهزة الرسمية.

أ/ راجي الصوراني:

فـــي تقديري أن الفكرة المطروحة واضحة تماماً؛ فلا يمكن أن نقصر العمل على الإطلاق في عمل نـــدوة أو حوار أو أي عمل مناسباتي آخر مع كل التقدير والمحبة لكل الجهود غير العادية التي بذلت في عمـــان أو فـــي صنعاء أو حتى هنا في القاهرة. فجوهر الفكرة أننا بصدد عمل منهجي مستمر على هذا الموضوع تتشابك فيه جهودنا مع كافة جهود مؤسسات المجتمع الأخرى وفي تقديري يمكن تصميم موقع علـــى شـــبكة الإنترنـــت لفتح نقاش وحوار حول هذا الموضوع وذلك دون الاستغناء عن أشكال وأنماط الفعاليات الجماهيرية والمهنية.

أ/ حسن يوسف:

لا أود أن أقـــول أن الأستاذ حجاج استفزني ولكن ذكرني بالحوار الجيد الجميل ذو المظهر البراق الذي تم مع رئيس اللجنة العربية الدائمة.

وهذا يجعلني أتحدث عن علاقة مؤسسات المجتمع المدني بجامعة الدول العربية حيث خضت تجربة محـــدودة مـــع الجامعـــة وتحديـــداً مع أمينها العام من خلال دورة تم عقدها بشأن توثيق جرائم الحرب الإســـرائيلية. فالجامعـــة العربية اليوم على المستويين الشعبي والرسمي ترحب جداً بالعمل المشترك مع منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية ولكن في إطار محدد وبعد هذا تنتهي علاقة الجامعة العربية بنا؛ دون وجود أية آليات تحترم رغبة المجتمع المدني في الشراكة مع الجامعة.

وهذه يمكن أن أسميها سياسة الاستيعاب أو الاستقطاب؛ وذلك إما لشخصيات نشطة وفاعلة ولها دور فـــي العمل السياسي ودور موازٍ في العمل الحقوقي أو لمؤسسات المجتمع المدني نفسها. حيث أن السؤال ببساطة شديدة: هل تتعامل الجامعة مع قضايا ومشاكل الوطن العربي من خلال رؤية خاصة بالجامعة أم من خلال رؤية الأنظمة العربية والحكام العرب؟.

إذا أجبـــنا عن هذا السؤال، نستطيع بعدها تحديد شكل التعامل مع جامعة الدول العربية هذه واحدة؛ والجزء الثاني الذي أتحدث فيه هو قضية تحديث الميثاق في إطار الجامعة العربية وفي إطار المناقشات التـــي تمت هنا وهناك.. وهنا أختلف مع الأستاذ حجاج حيث أن قضية تحديث الميثاق هي قضية شعبية

جماهـيرية من الدرجة الأولى؛ لأن مؤسسات المجتمع المدني لا تستطيع أن تنقل هذا الحوار إلى الشارع العربي من خلال قضايا تمس المواطن العربي مثل قضية العمالة في الوطن العربي؛ حيث أن كل البلدان العربـية- خاصة المصدرة للأيدي العاملة- يهمها حل مشكلة هذه العمالة في الدول العربية الأخرى. هنا جمهـور حقيقي ومجني عليه حقيقي هو: العامل العربي نستطيع أن نضمه إلينا في قضية تحديث الميثاق العربي. ماذا لو توجهنا إلى خلق قاعدة شعبية عربية من الطلاب مثلاً؟ واقتراحي المحدد هو: لابد أن تبدأ حـركة داخـل مؤسسـات المجتمع المدني العربي لوضع ميثاق عربي بديل وطرحه وعرضه حتى على الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

أ/ محمد الدهمان:

سوف أركز حول إمكانية تحديث الميثاق على ضوء المداخلة التي قدمت واللقاء الذي تم أمس؛ لابد ألا نعـيش على الوهم أن هناك طفرة حقيقية في الجامعة العربية؛ فعمرو موسى وخالد الناصري مع كل احترامي لهما كأشخاص إنما نحن لسنا بصدد أشخاص وإنما بصدد توازنات سياسية عربية وليس شخص يقرر لكل الدول العربية. فجمال عبد الناصر بكل عظمته لم يكن يفرض على كل الدول العربية أمراً بعينه رغـم مـا كـان يمثله في هذا الوقت من قوة جماهيرية غير عادية. فلابد أن نضع هذه الملاحظة نصب أعينـنا. فليسـت هناك طفرة خاصة في ظل التردي العربي الرسمي الذي لم يكن موجوداً منذ أيام الملك فـاروق. الأمـر الذي يعني أن نرصد بعض الجوانب الإيجابية التي تحدث في الجامعة ونلتقطها ونعمل عليها.

وأنـا مع الفكرة التي ركز عليها السيد حجاج أن الدول العربية لا يمكن أن توافق على الميثاق وفق رؤيتنا كمنظمات أهلية؛ وهذا يستدعي أن نجهز أنفسنا لمعركة حقيقية طويلة على صعيد الأوطان العربية للضـغط المحلي على حكوماتنا؛ التي قبلت الشرعة الدولية؛للوصول إلى ميثاق عربي نموذجي؛ وبالتالي يجـب أن تكون لدينا رؤية واضحة ومحددة؛ وليس مجرد التحديث وفقط؛ فمن الممكن أن تقوم الحكومات بتحديث الميثاق بطريقتهم المعتادة.

ومن هنا يجب أن نتفق وننسجم حول الأسس التي تنبغي أن يبنى عليها الميثاق العربي الذي نريده أو على الأقل نتفق على معايير لا يجوز التنازل عن سقفها.

د/ محمد المخلافي:

في الواقع خرجت باستنتاج من حديث الأمس على العكس تماماً مما طرحه الأستاذ حجاج نايل، فما يجـري فـي الجامعة العربية الآن ليس اتجاهاً إيجابياً بل هو اتجاه خطير؛ وقد تحدثت بالأمس وبينت أن اليمـن لـم يتقدم بطلب لتحديث الميثاق وإنما بطلب للمصادقة على الميثاق بشكله الراهن؛ وهذا ما يجري

العمل عليه الآن من قبل الجامعة.

وإقرار هذه الخطوة ينطوي على عدد كبير من المخاطر: أولها: هناك عدد من دساتير الدول العربية متقدمة على الميثاق ولربما يكون هذا مبرراً للتراجع عما قررته هذه الدساتير.

المسألة الثانية تتمثل في أن وجود آليات إقليمية يتخذ على أساس كونها الأولى بالتطبيق على المستوى الإقليمي في حقوق الإنسان؛ وهذا السقف المتدني ربما يحجب بيننا وبين الآليات الدولية المتاحة، ولذلك أرى أن نعمل في شكل حملة إعلامية في كل قطر على حدة للضغط في اتجاه تحديث الميثاق والعمل على توسيع رقعة الحوار والمشاركة.

النقطة المهمة لا يجب أن تأتي كل فاعلية لتنتقص سابقتها بل يجب البناء عليها فنحن خرجنا من صنعاء بوثيقة تم إضافة مقترحات عليها هنا ويجب أن تكون أساساً لعملنا في الفترة المقبلة ومناقشتها على مستوى الساحات الوطنية.

ولدينا مهمة عاجلة تتمثل في الضغط على الجامعة العربية لتعطي دوراً للمنظمات غير الحكومية وأعتقد أن الوقت مناسب عالمياً؛ ويجب ألا نسمح بإهدار هذا الدور وإيجاد ميثاق ضعيف أو ميت.

د/ عاطف عضيبات:

في حديثنا مع د/ خالد الناصري أمس قرأت عدة رسائل:

الأولى: أن الأمانة العامة للجامعة واللجنة الدائمة لديهما إيجابية فيما يخص قضية الميثاق هذا ما سته بوضوح مع الوضع في الاعتبار أن آلية صنع القرار في الجامعة لا علاقة لها بالأمانة العامة ولا باللجنة العربية الدائمة. لأنه عند عرضي القضية على مجلس الجامعة المتمثل في وزراء الخارجية العرب توضع هنا مسائل التوازنات السياسية وغيرها.

وفي ضوء هذا قام السيد الناصري بتمرير أفكار مهمة جداً مثل ضرورة توزيع جهودنا على عدة محاور وأشكال مختلفة للنضال؛ ولابد أن يستمر شكل العمل مع الجامعة بالتوازي مع الجهود الوطنية المحلية التي لا تعني بالضرورة جهود مباشرة وضغوط على الحكومات بل بواسطة الفئات التي تستطيع ذلك مثل أعضاء البرلمان وغيرهم لطرح هذه القضية.

الثانية: لابد من إيصال صوتنا إلى القادة العرب من خلال الإعلام ليعرفون أن هناك جهد عربي يبذل من أجل تحديث الميثاق.

الثالثة: إنني أخاف وأتشاؤم من توقف الجهود ولكن طالما استمرت الجهود حتى وإن كانت بوتيرة هادئة فهذا يدفع إلى التفاؤل.

وأعتقد أن جزء من طموحاتنا قد تحقق بحضور السيد الناصري لأنه حتماً سينقل ما دار هنا إلى داخل أروقة الجامعة مما يدفع في اتجاه التأثير المطلوب؛ حيث لم يكن طموحنا هو الحصول على قرار

محسوم في هذا المؤتمر.

النقطة الهامة هي أن كثير منا واعين إلى أن الدول العربية صادقت على كثير من العهود والمواثيق المتقدمة كثيراً عن الميثاق العربي وبالتالي لابد أن تكون هناك صراحة شديدة في أن تكون مرجعيتنا أثناء عملنا في تحديث الميثاق هي الشرعة الدولية مع بعض المرونة حتى لا نصل إلى مرحلة التناقض.

ولذلــك أعتقد أن دورنا الآن يتمثل في تعديل نمط النضال واستمرار التشبيك مع الجامعة بالإضافة إلى العمل على المستوى الوطني.

نجيب سرور:

أود التأكيد على بعض الأفكار التي تمثل قناعات شخصية بالنسبة لي:

١/ أنــا ضد فكرة أن الجامعة يمكنها تطوير الميثاق بالشكل الذي يعبر عنا فهذه قضية تخصهم؛ أما فــيما يخصــنا نحن كمنظمات حقوق إنسان، فهو وجود مرجعية خاصة تتمثل في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وعلينا بشكل أساسي أن نفعل ثقافة حقوق الإنسان على أرض الواقع من خلال الاشتباك مع قضايا حقيقية تشارك فيها كل مؤسسات المجتمع المدني. فمثلاً في مصر كنا- كمنظمات أهلية- بعيدين بشكل أو بآخــر عن معركة القوانين الاستثنائية وفضح الجانب السيء منها وهذا ما بدأنا نتداركه أخيراً خاصة فيما يــتعلق مثلاً بقانون العمل الموحد. إذن القضية هي قضية الاشتباك الحقيقي من خلال قضايا واقعية تمس الجمهور الواسع وربطها بمفاهيمنا ومرجعياتنا، ويعتبر هذا أحد أشكال الضغط الرئيسية على حكوماتنا مع عدم التغاضي عن الآليات الأخرى المتوافرة مثل المؤتمرات والتشبيك والتنسيق فيما بيننا.

أ/ هيثم المالح:

مع احترامي للرؤى الجيدة التي طرحها علينا الأستاذ/ حجاج نايل، فنحن نريد أولاً معرفة هل نحن فــي ســباق مع الزمن أم لا؟ فما فهمته هو أننا سنخرج بتوصيات ترفع إلى الجامعة العربية؛ وقد سمعت اقتراحات أخرى ترى تأجيل الموضوع لمزيد من الدراسة وهذا ليس سيئاً؛ فإذا لم نكن في سباق مع الزمن فلا بأس أن تخرج توصية بدعوة ما لإعادة مناقشة الموضوع وإعادة صياغته.

ويجب أن نفهم وضع الجامعة العربية؛ فأي قرار يخرج من الجامعة يجب أن يكون بالإجماع وإلا لن يكــون هــناك قــرار؛ فمــا هو التواصل في ظل هذه الرؤية بيننا وبين الجامعة العربية؟ فهل سنقدم لهم مشــروعاً متكاملاً بغض النظر عما سيحدث فيه فيما بعد.. في جميع الأحوال أرى أن تأجيل الموضوع حتى تكون هناك قاعدة أوسع للضغط على الجامعة؛ قد يكون مفيداً في الوقت الحالي.

أ/ فاتح عزام: مؤسسة فورد فونديشن- ناشط عربي

أرى أمامي غابة ضخمة مليئة بالأشجار كل واحدة لها العديد من التفاصيل؛ ولذلك أتساءل مع نفسي:

مـــا هــي الخطــوات العملية التي نريدها بالضبط؟ وذلك ضمن المعطيات الحالية. حيث أن وضع حقوق الإنســـان فـــي الوطن العربي لا يزال كما هو: يتردى كثيراً؛ يتحسن في بعض الأحوال. الجامعة العربية الــيوم والوطـــن العربي واقعان تحت نوع من الضغط في اتجاه الإصلاح الديمقراطي كفكرة عامة؛ هل تستطيع الجامعة أن تتصدى لهذا؟ لسنا نعرف وهذا قرار للدول.

هناك نافذة من القلعة فتحت علينا؛ ودعوة للمشاركة وبشرط أن نكون خارج القلعة وليس داخلها؛ فما الذي نستطيعه فعله عملياً؟

أعتقد أن هناك ثلاث محاور هي:

١/ إذا كـــنا نعمـــل على فكرة تحديث الميثاق العربي كصياغة ونص؛ ففكرة العمل على النص ذاته غير مجدية الآن من خارج الجامعة العربية ولكن الأهم هو الضغط على الجامعة لإشراك عدد من الخبراء من خارج الجامعة شريطة استقلالهم، في مسألة صياغة الميثاق وهي فكرة ومقترح خرجنا به من صنعاء. هــذه يجب أن نضغط فيها بكل ثقلنا ونقترح من كل قطر عربي أسماء خبيرين أو ثلاثة من ذوي الخبرة القانونـــية والمعرفة بحقوق الإنسان ونعطي للجامعة قاعدة بعشرون اسم ليختاروا منهم من يريدون ليعملوا معهم بشكل غير حكومي في تحديث الميثاق العربي.

٢/ مـــاذا يمكـــن أن يضيف الميثاق العربي لحقوق الإنسان في الوطن العربي؟ بحيث لا ينتقص من إلتزامات الدول بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان؛ أعتقد شيء واحد فقط وهو إمكانية تطبيق وحماية حقوق الإنسان بشكل ثابت وهذا ما يضيفه الاتفاق الأوربي والاتفاق الأمريكي وأخيراً الاتفاق الأفريقي الذي عمل على تشكيل محكمة لحقوق الإنسان، أعرف أن هذا صعب المنال وبعيد جداً ولكن أعتقد أن هذا هو الشيء الوحـــيد الـــذي نستفيد به في حالة صدور الميثاق العربي بعد تحديثه. وإلا سنظل ندور في حلقات مفرغة مثل: هل نستطيع دفع الميثاق ليكون بمستوى العهدين الدوليين.

٣/ المحور الثالث الأساسي جداً هو فكرة تطبيق حقوق الإنسان وحمايتها على أرض الواقع العربي.

أ/ غسان مخيبر:

كان موضوع المؤتمر هو تحديث الميثاق العربي ولكن يبدو أن الأمر تغير بعد لقاء د/خالد الناصري فالموضوع الآن هو الضغط على الحكومات العربية للتصديق على الميثاق كما هو الآن.

ومن ثم فأول ما يجب أن نتفق عليه هو موقفنا تجاه هذه السياسة المعلنة من قبل الجامعة؛ وأدعو هذه المجموعة إلى اتخاذ موقف سلبي من الدعوة الخاصة بإقرار الميثاق للأسباب العديدة التي ذكرت بالأمس.

الموضـــوع الـــثانوي المرتبط بإقرار أو عدم إقرار الميثاق هو المقاربة الواقعية التي طرحها السيد/ خـــالد الناصري حيث قال "لا يمكن أن نطلب الكل أو لا شيء" وبالتالي فكما قال يمكن دعوة بعض الدول العربية لإقرار الميثاق ثم تطويره فيما بعد.

وأنا أرى في ذلك خطر شديد للأسباب التي ذكرتها بالأمس. فالمطلب الرئيسي هو العودة إلى تحديث الميثاق بشقيه: الشق الأول كما تحدث فاتح عزام منذ برهة حول أهمية الآليات وبالتالي فالحديث حول المبادئ وليس التفاصيل وهو عكس ما تم في لقاء اليمن وتفضيلي واختياري هو الحديث حول المبادئ وتطويرها فيما بعد لو وجدنا التجاوب بين جمعيات حقوق الإنسان.. ويجب تفعيل الآليات ليس فقط في إطار لجنة وإنما أيضاً تشكيل محكمة لحقوق الإنسان ولا يفترض مع وجودهما حجب الآليات الدولية وهذا ما تجب الإشارة إليه بالنص في صلب الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

والمبدأ الثاني المتعلق باللجنة أو بالمحكمة يكمن في استقلالية أعضائهما وفق آلية ترتبط بأقل ما يمكن بالتركيب السياسي لجامعة الدول العربية.

وبالنسبة للشق الثاني المتعلق بالمعايير؛ فأعتقد أن الوقت لم يحن بعد للحديث عن الصياغات بشكل نهائي؛ فمقاربة اليمن حول الصياغة يشوبها العديد من الثغرات وقد أشرت إليها قبل ذلك، وبالتالي فمن المفترض في أية صياغات مقترحة أن لا تكون أدنى مما هو منصوص عليه في العهدين الدوليين وأن تضيف إليهما بعض الحقوق والحريات مثل: حق العودة وحق اللجوء السياسي وغيرها.. وإلا فلا جدوى من الميثاق ولا أرى ضرورة للتسرع فلسنا في مرحلة فراغ تشريعي. وإذا لم تتحقق هذه الشروط فلسنا نريد ميثاق عربي. أما إذا تحققت هذه الشروط فيمكننا الحديث عن الصياغة ولا ننسى الأمم المتحدة فهي الحليف الأساسي لمنظمات حقوق الإنسان.

أ/ عيسى الغايب:

نحن في البحرين نجهز لمؤتمر شعبي للمنظمات غير الحكومية يكون موازياً لمؤتمر القمة العربية المزمع عقده بالبحرين في مارس القادم ويمكن طرح فكرة تحديث الميثاق العربي كورقة عمل في هذا المؤتمر؛ الشيء الأخر أن الدولة بمجرد توقيعها على أية معاهدة دولية تصبح من ضمن تشريعاتها الوطنية وفق نص الدساتير العربية ومن ثم يجب الضغط على الحكومات في اتجاه احترام هذا النص الدستوري.

أ/ أماني عثمان:

عندي إضافتان:

الأولى: لابد من شبكة واسعة من مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية وضرورة التنسيق بينها حول مفهومها لتحديث الميثاق.

الثانية: خلق لجنة مشتركة من بين هذه المنظمات وجامعة الدول العربية والاستعانة بخبراء في هذا المجال لإخراج الميثاق في أحسن صورة.

أ/ محمود جلال: جامعة حلب

أود التعلـيق علـى مـا قاله الأخ البحريني حول اعتبار المعاهدات الدولية بعد التوقيع عليها بمثابة تشـريع داخلي وطني. أقول لا.. هذا غير صحيح هناك أكثر من حكم للمحكمة الدستورية العليا ولمجلس الدولة في مصر يقر بأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المقر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ لا يلزم مصر بتعديل تشريعاتها لتتسق مع نصوص هذا الإعلان.

وفي إطار الموضوع لدي سؤالان:

١/ هـل نحن بحاجة إلى ميثاق عربي لحقوق الإنسان؟ في الوقت الذي اقرت فيه الحكومات العربية العديد من المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان.

٢/ وإذا كـنا بحاجـة إلى الميثاق فما هو الحد الأدنى الذي يجب أن يقر في هذا الميثاق وأسمح لي بـتقديم وجهـة نظـري: أنـا أعتقد أننا لسنا بحاجة إلى الميثاق، فالمشكلة في الحقيقة ليست مشكلة فراغ تشـريعي بقدر ما هي مشكلة آليات وضمانات تنفيذ وتطبيق هذه الحقوق المتعارف عليها. دعونانؤمن بأن قليلاً من الحقوق مع ضمان تطبيقها خير من كثير من الحقوق بلا تطبيق.

وإذا كانت الحاجة تدعو لوجود ميثاق فيجب أن يكون حده الأدنى هو الحقوق والحريات التي أقرتها الشرعة الدولية.

أ/ عز الدين الأصبحي:

الحقـيقة أن الحكومات العربية ترغب عبر مندوبيها في الموافقة على الميثاق بوضعه الراهن وذلك سـواء أردنا أو لم نرد؛ وعلينا الآن كممثلين للمجتمع المدني أن نقدم رؤية متطورة ومتقدمة ونقدم حلمنا بغض النظر عما يجري هناك.

ومـن ثم فيوجد حد أدنى متفق عليه من حيث المبدأ؛ فما يجب أن نطالب به في الميثاق العربي لابد أن لا يقل عن المتعارف عليه دولياً من مفاهيم حقوق الإنسان بل ويضيف عليه إيجابياً.

أما كيف يتم ذلك؟ فهذا ما يجب أن نناقشه في الجلسة التالية. وفي حالة إقرار الميثاق الحالي فسنكون أمام طريقين:

١/ أن يكون مشروعنا جاهزاً.

٢/ محاولة إجهاض المشروع الذي قد يقر.

وهذا هو مجال نضالنا الحقيقي من حيث تقديم رؤية متطورة وإيجابية لحقوق الإنسان.

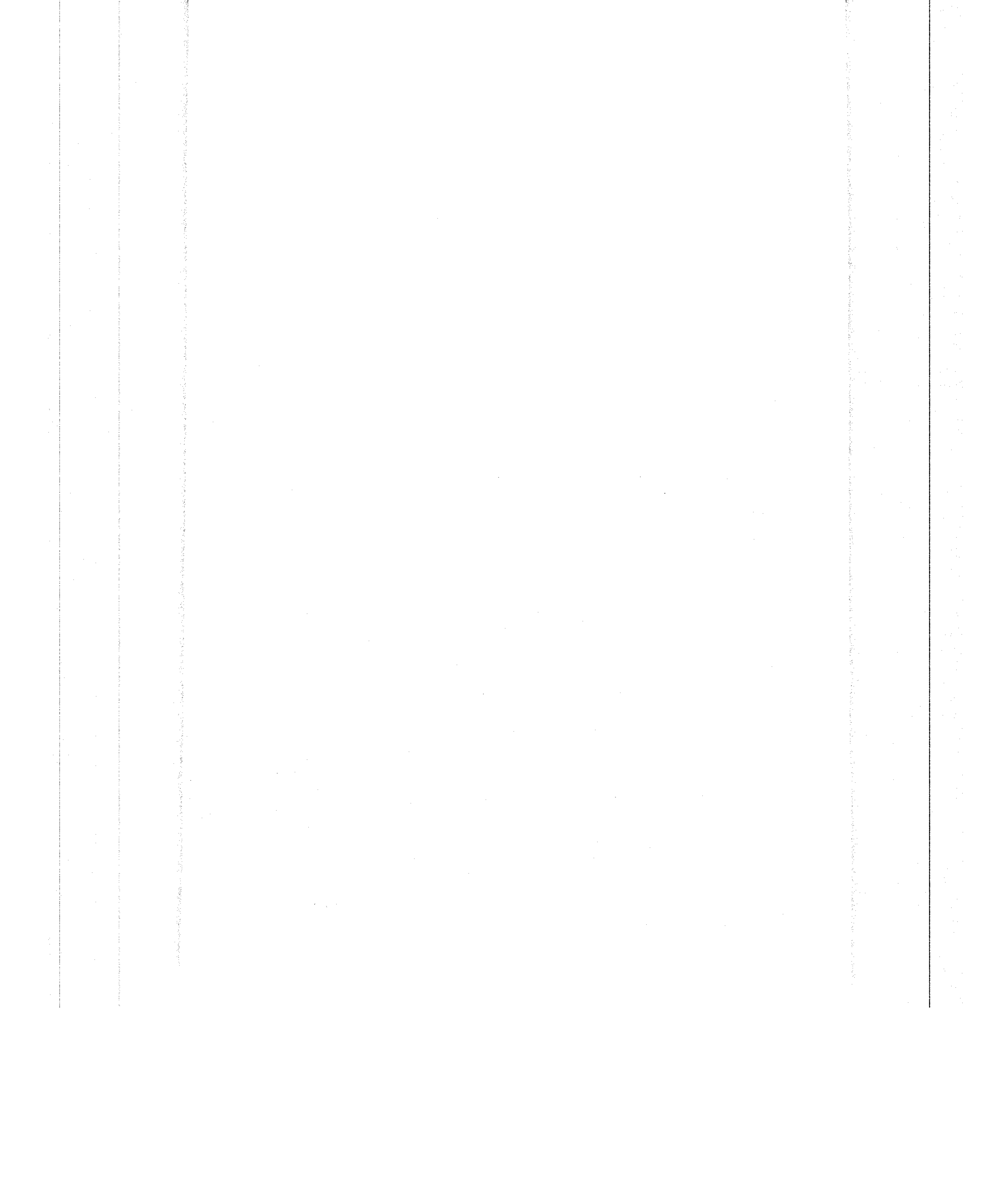
تعقيب

أ/ حجاج نايل:

في الواقع وبشكل عام تراوحت المناقشات بين نوعين من الأطروحات أحدهما يتمثل في أن البعض لــيس لديــه فكــرة عن الجهود التي تمت في صنعاء وبالتالي يطرح تساؤلات تمت الإجابة عليها هناك؛ والآخر يتعلق بفكرة الرؤى المستقبلية حول مسألة تحديث الميثاق العربي.

لديــنا إشــكالية متعلقة بالاستبعاد ؛ فالميثاق العربي لحقوق الإنسان صادر عن الحكومات العربية؛ والاســتبعاد مــنطق لا يجوز في مسألة الميثاق خاصة من قبل مؤسسات حقوق الإنسان؛ فيجب عليها أن تناضــل في كل وثيقة وتكافح أمام كل مادة قانونية إلى أن يطرأ تحديث أو تعديل على هذه الوثيقة أو هذا القــانون أو ذلك الميثاق. وأنا مع الرأي القائل بإن إقرار الميثاق يمثل كارثة، حيث انتظرنا الميثاق طويلاً حــتى خــرج إلــى النور؛ فلو أقروه سنحتاج إلى مائة عام حتى يمكن الحديث عن تطويره. إذن معركتنا الحقيقية ومنذ عمان هي تحديث الميثاق وليس إقراره.

أما إذا اقر الميثاق فهذه معركة أخرى بأدوات ومفاهيم مختلفة، والفكرة الأساسية والتي قالها أكثر من زميل تكمن في الاشتباك حول القضايا المهمة مع الحكومات العربية وهو ما يحدث يومياً وهو على العكس تماماً من اتخاذ فكرة وموقف سلبيين حول الميثاق والقول بعدم التعامل معه يستدعي أن نكتفي بالعمل من داخل مكاتبنا وإصدار البيانات وفقط، وهذه مسألة لا تصلح مع منظومة حقوق الإنسان عموماً. فهناك ١١ دولة عربية لا تسمح بأنشطة حقوق الإنسان داخل حدودها حسب إحصائية صدرت منذ عامين؛ فهل نتوقع مــن هــذه الأمــة أن تصــنع ميــثاقاً يرضي طموحات مؤسسات المجتمع المدني وتتضمن الحد الأدنى المنصــوص علــيه فــي الاتفاقــيات الدولية ذات الصلة. ولست أتوهم أن الجامعة ستقوم بذلك حيث أنها حكومــية فــي قراراتها النهائية ولست أدعي أن نوسع العمل ليشمل كل الجماهير العربية أو جعله عملاً جماهــيرياً؛ ولكني مع العمل الدؤوب والمتواصل وفتح قنوات الحوار مع جميع مؤسسات المجتمع المدني مثل الاتحاد والنقابات والأحزاب بل وحتى المنظمات الدولية. أما أن نعيد الحوار والمناقشات حول جدوى وأهمية الميثاق فهذه عقلية انسحابية لا تسري على العمل في مجال حقوق الإنسان.



الفصل السابع

7

مقترح بخطة عمل طويلة الأمد لتحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان

رئيس: د. نظام عساف

متحدث: أ. بهي الدين حسن

أ. بهي الدين حسن

إذا كـان لي أن أبدأ من عنوان هذه المداخلة كما هو موجود أمام حضراتكم فيعن لي أن أضيف إليه عبارة "في ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان" ليصبح العنوان كالتالي: "مقترح بخطة عمل طويلة الأمد لتحديـث الميـثاق العربـي في ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان". فلا أتصور أننا مدعوون في هذا المؤتمـر للقيام بأي شكل من أشكال التحديث؛ مجرد تحديث بعض المواد أو الصياغات ولكن الهدف كما أعتقد هو تحديث الميثاق العربي بحيث يرتقي إلى مستوى المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

فـي الـبداية أرجو ألا تكون ملاحظاتي أو أفكاري محبطة لآمال المجتمع المدني ولكنها تنطلق من رصد واقعي للوضع الراهن؛ ففي تقديري أن الواقع العربي الحالي وواقع جامعة الدول العربية؛ كلاهما لا يتـيح تحديـث الميـثاق العربي ولا حتى اكتمال إقراره بوضعه الراهن فهذا الميثاق مطروح أمام الدول العربـية مـن سـبتمبر ١٩٩٤ ومع ذلك لم توقع عليه سوى دولة عربية واحدة. بينما اتفاقية مثل "اتفاقية مكافحة الإرهاب" تم التصديق عليها خلال ستة أشهر فقط وذلك لأن هناك إرادة سياسية عربية حكومية في هـذه الاتفاقـية تعبيراً عن طموحات معينة بالنسبة للحكومات العربية؛ أما الميثاق العربي فيفتقد مثل هذه الإرادة السياسـية العربية الحكومية. وموضوع الميثاق طرح من قبل الجامعة على الدول العربية منذ عام تقريباً ولم تتلق الجامعة سوى رداً واحداً من دولة الإمارات، ولو اعتبرنا هذا الرد مؤشر على واقع الإرادة السياسية للحكومات العربية فإن هذا الرد يرتد بالميثاق خطوات أكثر إلى الوراء.

فالواقع العربي لا يتيح كما قلت تمرير الميثاق بصورته الحالية ولا يتيح تحديث الميثاق وفق المعايير الدولـية؛ بـل ربما يرتد بنا إلى الوراء أكثر – لو أخذنا بالرد الوحيد على دعوة الجامعة لتحديث الميثاق، ومـن المهم في هذا السياق أن نقدر إمكانياتنا جيداً كمنظمات حقوقية وقوى مجتمع مدني؛ نسعى ليس فقط إلى تحديث الميثاق ولكن نسعى بالأساس إلى تعزيز واحترام وحماية حقوق الإنسان واحترام المعايير الدنيا لهـا وتحديـث المجتمعات العربية ذاتها بما يمكن من الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة لكل إنسـان فـي العالم العربي؛ فلابد أن نقدر علاقات القوى جيداً؛ فطرح قضية أحياناً في غير وقتها يؤدي بالضرورة إلى نتيجة معاكسة؛ ولدينا في مصر تجربة سيئة للغاية خلاصتها: ظلت الجمعيات الأهلية ومن بينها منظمات حقوق الإنسان تناضل لسنوات للمطالبة بقانون جديد للعمل الأهلي بدلاً من قانون الجمعيات رقـم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الصادر في العهد الناصري؛ ولم تسأل الجمعيات الأهلية ولا الأحزاب السياسية في ظـل توازنـات القوى سؤالاً وهو: هل في إمكانها التوصل إلى قانون أفضل؛ بالتأكيد مصر لا تفتقد إلى الخـبراء القانونيين القادرين على صياغة أفضل قانون ممكن للجمعيات الأهلية، ولكن المشكلة لم تكن في هذا فالخبراء القانونيين ومنظمات حقوق الإنسان تقدموا بالعديد من مشروعات القوانين ومنها ما قدم إلى مجلـس الشـعب ولكن في النهاية كانت هناك علاقات قوى لم تلتفت إلى كل ذلك وفرضت قانون هو في

حقـيقة الأمـر مـن حيث مضمونه والطريقة التي عدل بها أسوأ من القانون القديم الذي ناضلنا من أجل تغيـيره. ويـرتد بالعمل الأهلي في مصر خطوات كثيرة إلى الوراء وسيتضح هذا أكثر وأكثر مع انتهاء المهلة التي منحها القانون في يونيو القادم.

نفـس المسالة يجب الانتباه إليها هنا في موضوع تحديث الميثاق العربي ويجب أن نبادر بطرح هذا السـؤال: هل في إمكاننا أن نفرض على الحكومات العربية الإقرار بمشروع جيد يتضمن على الأقل الحد الأدنى لمعايير حقوق الإنسان؟ هل في إمكاننا ذلك؟ هل هناك علاقات قوى في الوطن العربي تسمح بذلك؟ أعتقد أنني ومعي معظم من في القاعة يظنون أنه لا توجد علاقات قوى تسمح بذلك.

قـبل أن أتحـدث فيما يجب عمله، سأتحدث فيما لا يجب عمله؛ فعلينا ألا نتبنى أوهاماً حول الوضع الحالي في جامعة الدول العربية؛ وألا نخلط بين القدرات السياسية لجامعة الدول العربية وشخصية الأمين العـام للجامعة السيد/ عمرو موسى وبرنامجه وطموحاته؛ فالجامعة العربية مقيدة بالقرار السيادي لإثنين وعشـرين دولة وأعتقد أن لقاء الأمس مع رئيس اللجنة جاء معبراً عن واقع الحال داخل الجامعة؛ وحال الجامعـة العربـية فـي علاقاتهـا مع الحكومات مثل حال مؤسسات المجتمع المدني التي تشكو من أن الحكومات العربية لا تحترمها بالقدر الكافي ولا ترد على طلباتها واستفساراتها. بل أن الحكومات العربية تسارع بالرد على طلبات واستفسارات المنظمات الدولية ولا ترد على ذات الطلب أو الاستفسار المقدم من الجامعة!

أظن أننا يجب ان نتجنب في علاقات القوى الحالية: تنظيم الحملات والدعوة إلى التوقيع والتصديق علـى الميـثاق العربي باعتباره أفضل من لا شيء، وأنا أظن أن "لا شيء" ربما يكون أفضل بكثير من الوضـع الحالي. وفي الحقيقة فنحن هنا لا نتحدث عن "لا شيء" فهناك معايير دولية مقررة وملزمة لعدد كبـير مـن الـدول العربـية التي صدقت على اتفاقيات ومواثيق حقوق الإنسان وهذا مهم جداً ولا يجب التضحية به في مقابل هذا الميثاق العربي أو نسخه مشوهة أو منقحة منه.

والـنقطة الثالثة: يجب تجنب طرح مشروع لا نملك آلية السيطرة عليه. إلا إذا كنا سنطرحه للرأي العام؛ وهو لديه مشروعات كثيرة من بينها "مشروع سيراكوزا" الذي يعد أفضل بكثير من الميثاق العربي رغـم أن لـي العديـد مـن التحفظات عليه. ما أريد قوله إنطلاقاً مما حدث في مصر بخصوص قانون الجمعـيات الأهلية وما يحدث في بلاد عربية أخرى، الأفضل هو عدم تحريك آلية لا نستطيع أن نمارس عليها تأثير حقيقي وملموس بدلاً من تحريك آلية قد نفرح بها كثيراً ثم ينتهي الأمر بكارثة.

إذن ماذا يجب أن نفعل الآن؟

هل نضع ميثاق جيد أو ممتاز أو رائع يتفق أو ينسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ هذه مهمة في تقديري رغم أنها مهمة شاقة وعسيرة وتستدعي جهد هائل ربما لشهور من العمل المضني من خبراء ملمين بهذا الموضوع؛ وأنا في تقديري رغم ذلك أن هذا هو الشق السهل في الموضوع.

أمـــا الشق الصعب والذي نحتاج إلى العمل عليه في الفترة القادمة فهو السعي إلى إحداث تغيير في علاقـــات القـــوى الموجودة داخل الساحة العربية. ليس فقط من أجل الحصول على ميثاق عربي لحقوق الإنسان يتفق مع المعايير الدولية ولكن من أجل احترام أبسط حقوق الإنسان في العالم العربي، على الأقل احـــترام حق الشعوب في أن تتضامن مع الشعب الفلسطيني والشعب العراقي، فالأمس عمت المظاهرات خمســـين مديـــنة فرنسية؛ وفي ذكرى الإعلان العالمي في ١٠ ديسمبر الماضي قامت مظاهرات في مائة مديـــنة أمريكـــية تـــندد بالحـــرب وترفضها. بينما العالم العربي هو المنطقة الوحيدة التي يتعرض فيها المتضامنون مع الشعب الفلسطيني أو العراقي للإعتقال وأحياناً للقتل وهذا لم يحدث حتى داخل الولايات المـــتحدة التي تقود الحرب ضد العراق؛ أقول لن نستطيع الوصول إلى ميثاق حتى ولو كان متوسطاً في ظل علاقات القوى الحالية وإذا وصلنا إلى هذا ستكون بقية الأوضاع المتصلة بحقوق الإنسان مفتقرة إلى الاتفاق مع المعايير الدنيا لاحترام حقوق الإنسان. على جانب آخر ندعو إلى استمرار عملنا المتواصل كل منا في مجاله وأظن أن هناك خصوصية في هذه اللحظة؛ وأظن أن ذلك سواء كان وراء الدعوة الرسمية داخـــل الجامعة العربية لتحديث الميثاق أو وراء التفكير في مؤتمر صنعاء ومؤتمر القاهرة؛ فهناك شعور عميق بالجرح من قبل الأنظمة العربية إزاء وضعها ووضع المجتمعات العربية المزرى بين شعوب العالم على النحو الذي عبر عنه أفضل تعبير تقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي.

أظن أن الحكومات العربية، وبناء على النقد الدولي المتواصل فيما يتصل بأدائها بخصوص التنمية والاقتصاد والحريات وحقوق الإنسان... الخ؛ ربما تكون مستعدة أكثر من أي وقت مضى لسماع صوت الإصلاح؛ لهذا السبب فقط وللأسف الشديد.

علينـــا أن نلاحـــظ بكـــل أســـف أن الحكومات العربية ظلت بعد حرب الخليج تناشد صدام حسين بخصـــوص القـــيام بمبادرة فيما يتعلق بالأسرى أو بإعادة الأرشيف الوطني الكويتي؛ ولم يتخذ صدام أية خطـــوة في هذا المجال إلا تحت وطأة الضغط الخارجي والتهديد بالهجوم على العراق. ونفس الحال في قضية المعتقلين السياسيين في العراق.

تقريـــر التنمـــية البشرية لم تناقشه أية حكومات عربية ولم يناقشه أي برلمان عربي بل تمثل موقف الحكومات العربية في اللامبالاة الكاملة بكل ما جاء في هذا التقرير ولكن بعد أن تبني "كولن باول" بعض الاســـتنتاجات مـــن هـــذا التقرير؛ الآن هناك مبادرة سعودية طرحت على القمة العربية تستخدم تعبيرات ومصـــطلحات؛ لأول مـــرة تدخـــل الخطاب السياسي الرسمي السعودي مثل المشاركة السياسية والتنمية المستدامة وهذا منذ أسبوع فقط.

أرصد هذه المؤشرات كما قلت لأني أفكر بصوت مسموع وهي ذات دلالة على ان الحكومات العربة مهـــيأة أكـــثر للاســـتماع إلى خطاب ومشاريع الإصلاح السياسي وغيره، بغض النظر عن القرار الذي سيخرج عنها فيما بعد..

ولابد أن نواصل عملنا وبكثافة شديدة جداً في كل المجالات ومن بينها تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان؛ وعلينا تجنب الوقوع في مزالق معينة، وأن نسعى لتوظيف المرونة التي تتصف بها هذه الحكومة أو تلك تجاه الإصلاح وأن تكون هناك مبادرة في هذا السياق.

وأهم نقطة يجب التركيز عليها في كل خطوة هي التركيز على أن المنظمات غير الحكومية يجب أن تكون شريكاً في أي تطور خاص بحقوق الإنسان كطرف وعضو فاعل ومؤثر في الآلية التي تشترك فيها، وهذا بالطبع ليس متاحاً الآن ولكن هذا هو الطريق الذي يجب التحرك فيه. وعندما نصل إلى تلك المرحلة تأتي مرحلة إعداد المشاريع؛ أما تقديم مشاريع تفصيلية في اللحظة الراهنة فلا أظنه يعود بأية فائدة.

يجـــب العمـــل على ممارسة التأثير على كل دوائر صنع القرار على المستوى الإقليمي، ويجب أن نـــتواجد وجود فعلي وليس وجوداً شرفياً مثل حضورنا اجتماعات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، وليس لدينا أي وهم في أن حضورنا قد يؤدي إلى أي شيء؛ علينا أن نبتكر وسائل جديدة للعمل الإقليمي الـــذي يواكب كل الاجتماعات الرسمية للجامعة العربية وأهمها القمة العربية؛ وهذا ما نطمح إليه ونسعى لتحقيقه في الفترة المقبلة؟

بالتأكيد داخل هذا النوع من الاجتماعات والأنشطة سيطرح مشروع الميثاق العرب. مع ملاحظة أن الميثاق- رغم كل التقدير- لن يصنع تغييراً كيفياً في كل الأوضاع لكنه أحد الجوانب لهذا التغيير المنشود وآلـــية هامـــة للحمايـــة الإقليمية وعلينا تناول قضايا أخرى هامة مثل آلية الحماية الوطنية ذاتها وقضايا الإصلاح السياسي والتشريعي والدستوري وغيرها.

المناقشـــــــــات

د/ نظام عساف:

طبعاً ليس مطلوباً منا وضع خطة ولكننا نتداول الأفكار، وفيما بعد توضع خطة بناء على ما نطرحه من أفكار.

أ/ غسان مخيبر:

عـــندي ملاحظتيـــن الأولى: هي ضرورة تلخيص مداولات اليومين في ضوء المداخلة التي استمعنا إلـــيها مـــن الأســـتاذ بهـــي الدين حسن، الثانية: أعترض على دعوة الجامعة العربية للدول الأعضاء بها للمصـــادقة علـــى الميثاق بشكلة الحالي ومطالبة جامعة الدول العربية باشراك المجتمع المدني العربي في عملية تحديث الميثاق وفق المبادئ والمعايير الأساسية الآتية:

١/ بالنسبة للمعايير القانونية:

ألا تقـــل هـــذه المعايـــير في عددها وفي مضمونها عن تلك التي تضمنتها الشرعة العالمية لحقوق الإنسان والإضافة عليها خاصة الحقوق المتعلقة بالمنطقة العربية مثل حق اللجوء وحق العودة.

٢/ بالنسبة لآليات الحماية:

أن تكـــون هذه الآليات فعالة ومستقلة مثل أجهزة على شاكلة: لجنة أو محكمة، ولا تكون عائق أمام الوصول إلى الآليات الدولية.

٣/ والاســـتمرارفي جهـــود المجتمع المدني الذي بدأ في عمان واستمر في صنعاء والقاهرة والعمل على إطلاق آليات عمل مشتركة مع جامعة الدول العربية.

والـــنقطة الـــرابعة: يعلـــن المجـــتمعون أنه لا توجد ضرورة للاستعجال في إنجاز عمل مشروع التحديث، وذلك لأن معظم الدول العربية ليست في حالة الفراغ القانوني فإذا لم تتحقق الآلية وفق المعايير المحـــددة فالوضـــع الأفضـــل بالنسبة ١٠ هو الالتزام بالمواثيق الدولية القائمة الآن دون حاجة إلى الميثاق العربي وهذه النقاط متفقة بشكل كبير مع ما طرحه الأستاذ بهي.

د/ عاطف عضيبات:

اقـــترح أثـــناء صياغة الأفكار أن توضع في صياغة إيجابية فمثلاً لا يجب أن "تعترض على دعوة الجامعـــة للـــدول العربـــية للمصادقة على الميثاق" فكلمة الاعتراض هنا لا تفيدنا بل نستطيع صياغة هذه الفكـــرة كالتالـــي: "يعرب المشاركون أن الميثاق الحالي لا يلبي آمال وطموحات المجتمع المدني ومن ثم

توجـد ضرورة لميثاق أكثر تلبية لطموحات المجتمع المدني". حيث أن كلمة الاعتراض نفسها كلمة منفرة ويجب تجنبها.

وبالنسبة للنقطة الرابعة الخاصة بعدم وجود ضرورة للاستعجال. أظن أن نستبدلها: بضرورة تكثيف العمـل لإخـراج الميـثاق بالصورة اللائقة، فلا يجب أن نعطي إنطباعاً لهم بأننا غير مستعجلون بالنسبة لموضـوع **تحديـث الميـثاق ولا نريد كذلك أن تكون** السرعة على حساب المضمون فنقول "بأسرع ما تسمح به الظروف شريطة أن يكون الميثاق في مستوى ملائم".

أ/ غسان مخيبر:

هذه الفكرة تجد مردودها فيما طرحة الأستاذ بهي الدين حسن وهي أننا لسنا في حالة فراغ تشريعي فلديـنا العشـرات من المواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. فإذا لم يكن الميثاق سيوفر ما توفره هذه المواثيق على الأقل فالأفضل هو الاكتفاء بما لدينا الآن منها هذه هي الفكرة أما كيفية صياغتها فهذا أمر أخر سوف نحرص على أن تكون بصورة لا تشكل حساسية.

أ/ حسن يوسف:

هناك حديث يدور داخل أروقة جامعة الدول العربية حول إنشاء محكمة العدل العربية فهل هذا له علاقة بموضوع الميثاق العربي لحقوق الإنسان؟ فمن الممكن أن تحال بعض المسائل من قبل اللجنة إلى محكمة العدل العربية.

أ/ حجاج نايل:

هـناك اقتراح لي في الجلسة السابقة خاص بتوسيع دائرة المطالبة لتحديث الميثاق العربي في إطار المجـتمع المدني بمعناه الواسع؛ فهناك عدد كبير من الفئات المجتمعية تهتم بالميثاق غير منظمات حقوق الإنسـان؛ وأظـن أن الخطـأ المنهجـي الذي وقعنا فيه يكمن في اعتقادنا أن الميثاق العربي يخص فقط منظمات حقوق الإنسان؛ فلو تم إقرار الميثاق- بعد ألف عام- فهذا يوجب التزاماً على الحكومات بتوسيع نطـاق الهامش الديمقراطي لكل الفئات المجتمعية؛ ومن ثم فعندما يمارس الضغط من النقابات والأحزاب ومنظمات حقوق الإنسان والإعلام فهذا يكون أكثر تأثيراً على سياسة الحكومات العربية في هذا الصدد.

أ/ عاصم ربابعة:

عندي اقتراح محدد فيما يخص آلية العمل أن يكون هناك إعلان من قبل المؤسسات المشاركة في هذا المؤتمر عن تأسيس تحالف عربي من أجل تعزيز الميثاق العربي لحقوق الإنسان ويكون البرنامج العربي أو مركز المعلومات سكرتارية التحالف لتنسيق الجهود وتوجيهها.

أ/ سميح محسن:

لابد أن يكون من بين المقترحات وضع خطة لتعليم الشارع العربي ثقافة حقوق الإنسان وهذا شيء في اعتقادي مهم جداً.

د/ محمد المخلافي:

نحـــن هـــنا بصدد تحديد الأفكار الرئيسية والنقاش حول النقاط التي طرحها غسان مخيبر حتى نتفق عليها ونضيف لها إن أمكن. فهل هناك أي اعتراض على هذه الأفكار؟

إذن هناك إجماع على هذه الأفكار.

الآن نـــرى الأفكـــار التـــي أضيفت؛ هناك فكرة لإنشاء وتأسيس تحالف عربي؛ هيا نفكر حول هذا المقترح، هل تكون عضويته لمنظمات المجتمع المدني، أم لأفراد؟.

وهـــناك فكـــرة أخـــرى وهي توسيع دائرة النقاش حول الميثاق لتشمل الأحزاب السياسية والنقابات والإعلام وغيرهم من الفئات المجتمعية الأخرى التي يهمها موضوع الميثاق.

وهناك الأفكار التي طرحها الأستاذ بهي في مداخلته فيما لا يجب أن نقدم عليه.

أ/ بهي الدين حسن:

طالما هناك اتفاق على الأفكار التي طرحها الأستاذ غسان فإنني أتصور أن كل من يملك اقتراحاً لابد أن يكـــون ذلك في ضوء الأهداف التي تم الاتفاق عليها؛ فمثلاً إنشاء التحالف العربي الذي طرح منذ قليل فهذا يستدعي إلى ذهني مباشرة إنشاء تحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية؛ فإذا كنا متفقين على انه لا توجـــد ضـــرورة للتسرع في تحديث الميثاق العربي فيبدو أننا في ضوء هذا المبدأ متناقضين إذا وضعنا الاقتراح محل التنفيذ.

فنحـــن إزاء علاقـــات قوى لا تسمح بإحراز تقدم سريع ذو شأن؛ فلابد أن نكون واقعيين في نقاشنا وأهدافنا حتى نحافظ على مظهرنا كنشطاء حقوق إنسان.

د/ محمد المخلافي:

دعونا نسجل الاقتراحات ثم نناقشها جميعاً؛ والآن هناك تدخل من الأستاذ/ بهي على الاقتراح الداعي إلى إنشاء تحالف عربي ويرى أن الوقت ليس مناسباً له.

أ/ حجاج نايل:

لاحظت من حديث د/عاطف وأ/بهي أنهم متحفظون على بند عدم التسرع.

أ/ غسان مخيبر:

توضـيح لمـبدأ عدم التسرع وقد يكون تصويباً له في الصياغة، الموضوع ليس في الزمن والوقت ولكـن أن تصـل إلـى القارئ فكرة أنه لا توجد حاجة ملحة للميثاق العربي الآن، لأن الميثاق لابد وأن يتضـمن معايـير، والمعايـير موجودة على أرض الواقع وبالتالي لا توجد ضرورة للتعجل فخطة العمل تتطلب أن تكون في وقت من الأوقات سلبية بمعنى أن نتصدى للمصادقة إذا تمت.

فالـنقطة الأولى في اقتراحاتي تتعلق بالنقطة الأخيرة ويقرآن معاً بأنه لا حاجة لنا في الميثاق إذا لم يضف جديداً للمعايير الدولية الموجودة الآن.

أ/ حسن يوسف:

كنا نتحدث عن تطوير الميثاق ثم فوجئنا أن الجامعة العربية تعمل على إقرار الميثاق كما هو؛ ونستشعر من كلام الأستاذ غسان أن الهدف هو: تسجيل موقف فقط، وفي رأيي وقبل أن نستغرق في المناقشة يجب أن نحدد هدفنا أولاً وهل هو تحديث الميثاق؟ أم مجرد تسجيل موقف فقط؟

د/ محمد المحلافي:

أعتقد أن هدفنا العام قد تحدد منذ اليوم الأول وهو ميثاق عربي لا يقل عن المواثيق الدولية وإلا فنحن لا نريد أي ميثاق وهذا هو جوهر الموضوع . والآن نتحدث حول الإجراءات بعد أن تداولنا الحديث حول الأفكار.

د/ عاطف عضيبات:

أقـترح للإستفادة من استعداد مملكة البحرين لاستضافة مؤتمر شعبي يعقد على هامش القمة العربية المـزمع عقدها في مارس القادم أن نطرح هذه القضية على المؤتمر الشعبي حتى تكون الرسالة واضحة لقادة الدول العربية.

د/ خالد: كلية الحقوق جامعة حلب

فـي ضوء ما طرحه الأستاذ بهي الدين وفي ضوء النقاش الدائر الآن وفي ضوء أن القرار النهائي للجامعـة هـو قـرار سياسـي يعبر عن المصالح السياسية للأقطار العربية؛ فأنا في الحقيقة افضل عدم الاحـتكاك بالجامعة العربية كسلطة ممثلة للسلطات بشكل أو بأخر؛ وأثني على الاقتراح الخاص بمطالبة الجامعـة بإشـراك مؤسسات المجتمع المدني في عملية تحديث الميثاق؛ ومن وجهة نظري فهذا الاقتراح يشتمل في ثناياه على كل الاقتراحات الأخرى.

أ/ عبد الهادي الخواجة:

بعـــد إقـــرار الأهداف النضالية العامة يجب أن تكون هناك لجنة متابعة تشكل من بعض المشاركين وليس تحالفاً؛ لأن التحالف شيء متطور أكثر وقد نصل إليه فيما بعد ثم تعقد ورش محلية أو قطرية حول هذا الموضوع لتفعيل الأهداف العامة؛ بجوار الورش الإقليمية وأولها المؤتمر الشعبي في البحرين.

أ/ حجاج نايل:

تشـــكيل لجنة متابعة يستلزم اتخاذ إجراءات معينة مثل ورشات تحضيرلعمل اللجنة أما إنشاء تحالف فهـــذا يعطي لنا بعداً أكثر رحابة من حيث العضوية المفتوحة لكل أفراد ومنظمات المجتمع المدني والقيام بأنشطة متعددة بدون أي أشكال إلزامية.

أما تشكيل لجنة فهذا يعني أن الموضوع قد ينتهي وقد يموت.

أ/ غسان مخيبر:

بخصوص المادة المكتوبة التي ستصل إلى الملتقى أتمنى أن تتضمن ما يأتي:

١/ دراســـة نقدية للميثاق شريطة أن تكون مختصرة تحتوي على إجابة لسؤال محوري مفادة: لماذا نعتبر أن الميثاق العربي قاصر عن المعايير الدولية وما هي عيوبه بالضبط؟

٢/ خلاصة ما تم في عمان- صنعاء- القاهرة لتلافي قصور ورقة صنعاء.

٣/ وضع الأهداف العامة لهذه المؤتمرات في هذا الملخص.

واقتراحي الثاني هو:

لابد أن يكون هناك اتفاق واضح وصريح بالتعاون إلى أقصى الحدود مع جامعة الدول العربية ولذلك هـــناك ضـــرورة لوجود خطة؛ فإذا لم يعطى التعاون نتيجة وأوصدت كل الأبواب فما هي الخطة البديلة؛ وهـــذه الخطة هي أن التحالف الذي يعمل على تحديث الميثاق يقوم أيضاً في حال الإصرار على التوقيع على الميثاق بوضعه الراهن؛ بعرقلته والعمل على منع تمريره.

أ/ محمد يوسف الدهمان:

أنـــا مع تشكيل لجنة مصغرة تنبثق عن هذا المؤتمر؛ تقوم بتلخيص كل مداولاتنا وتوزيعها على كل المؤسسات المهتمة؛ والمعركة ليست مع المنظمات المشاركة هنا فقط ولكن يجب أن تكون معركة الجميع محلـــياً وإقليمـــياً ووضع خطط على المستويين المحلي والإقليمي للضغط على الحكومات ومن ثم الجامعة العربـــية ثم تجري بعد ذلك الدعوة إلى إنشاء تحالف عربي تتمخض عنه الرؤية العامة وحملات الضغط القومـــية ومـــثلاً يمكـــن الإعـــلان عن التحالف في البحرين عند انعقاد المؤتمر الشعبي. وأخيراً أنا أؤيد

استخدام البريد الألكتروني لمحاولة التشبيك فيما بين الجميع، ومع فكرة التعاون مع المنظمات الدولية لدعم نضالنا في تحديث الميثاق العربي.

أ/ عيسى الغايب:

أقــترح توزيع ورقة الأستاذ عبد الله خليل المتعلقة بالاتفاقيتين الأوربية والأمريكية حيث أنها ورقة قيمة جداً؛ وكذلك ورقة الأستاذ/ غسان مخيبر وذلك على جميع المنظمات العربية.

أ/ نبيلة المفتي:

الوضع الذي تعيشه الدول العربية الآن قد يؤدي بها للإسراع في إقرار الميثاق بوضعه الراهن حتى تتحلل من التزاماتها الدولية.

وبالتالــي فمن المهم جداً إنشاء تحالف عربي للتعامل مع هذا المحور الخطير جداً في حالة إذا لم يتم التحديث.

أ/ أمل باشا:

أقترح إنشاء موقع على شبكة الإنترنت لموضوع تحديث الميثاق العربي توضع عليه جميع الأوراق والأفكار والمقترحات والدراسات التي قدمت في صنعاء وتلك التي قدمت اليوم.

أ/ حسن يوسف:

اتفق مع كل المقترحات التي قيلت؛ وبخصوص مؤتمر القمة القادم أقترح أن يوجه المشاركون رسالة لرئاســة المؤتمــر تشمل فكرة تحديث الميثاق وتؤكد على فكرة عقد مؤتمر شعبي عربي موزاي لمؤتمر القمــة العربــية ورسالة أخرى إلى كل المؤتمرات الإقليمية التي ستعقد من الآن وحتى شهر مارس القادم لترسل بدورها رسالة مماثلة لمؤتمر القمة العربية.

كمـــا يجب أن نحسم مسألة المرجعيات وفي هذا الإطار أرى أن نفض الاشتباك بين النطاق العربي وبين إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام مثلاً.

أ/ عاصم ربابعة:

أقترح أن يتم التصويت على موضوع التحالف العربي باعتبار المنظمات المشاركة في هذا المؤتمر هي المنظمات المؤسسة له.

أ/ بهي الدين حسن:

فـــي الحقيقة نحن نتحدث عن مبادئ وننطلق منها في حين أن التحالف مهمته الرئيسية هي الإسراع بعملـــية تحديـــث الميـــثاق؛ فهذه نقطة منهجية لا أكثر ولا أقل؛ فهي لا تتعلق بالموقف من التحالفات أو بالتحديث.

الـــبراءة وحســـن النية في حد ذاتهما ليستا هدفاً؛ فأن نتصرف ببراءة وكأننا لا ندرك طبيعة الأرض التي نقف عليها؛ فإذا طلب مني شخصياً أن أتخذ موقفاً يكون برهاناً على سذاجتي وسذاجة المؤسسة التي أمـــثلها؛ فبالقطع سأرفض؛ رغم أن هناك أهدافاً نبيلة تطرح دوماً، ما أريد قوله أن: كل هذه المطالب التي قيلـــت؛ مشـــروعة سواء هنا أو تلك المطروحة في صنعاء وأظن أن التوصيات التي طرحت أمس كانت تتوخى مصلحة عليا في تحسين وتطوير حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي.

أتحـــدث معكم إنطلاقاً من درس مؤلم بالنسبة لنا في مصر؛ فهناك فارق بين أن نناقش قضايا متعلقة بحقوق الإنسان والتشريعات وبين أن نضع هذه المسائل على جدول أعمالنا العملي دون أن نعرف إلى أين يقودنا هذا؟ فهناك دائماً مستويين بالنسبة لعمل وأنشطة منظمات حقوق الإنسان: مستوى التعامل مع قضية باعتـــبارها، سياسية أو ثقافية أو فكرية وطرح موقف نقدي لها؛ والمستوى الثاني: هو إرادة التغيير بالقول وبـــناء عليه نقوم بتشكيل اللجان وطرح المشاريع. وأي شخص سيستمع لهذا الكلام، سيبتسم ويتساءل هل لديكم القدرة على ذلك؟

فاللجـــنة العربـــية مثلاً لم تستطع- بعد أكثر من عام- أن تجعل الحكومات العربية ترسل لها- ولو حتى خطاب عبر البريد- برفض مسألة التحديث أو التعليق على الميثاق العربي!!

وكمـــا قلـــت سابقاً: حكوماتنا العربية تحترم التزاماتها الدولية أكثر من التزاماتها العربية؛ فالسعودية رفضـــت التوقيع على الميثاق العربي لتعارضه- حسب قولها- مع الشريعة الإسلامية ومع إعلان القاهرة وبعد أربع سنوات وقعت على الاتفاقية الدولية لمناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

هـــذا ما يجب أن نستخلصه ونلاحظه في قضايا العمل العربي وعلاقات القوى؛ أنا أتحدث في نقطة جوهرية ومنهجية وليست المسألة تخص التحالف أو اللجنة أو غير ذلك من الأشكال.

كـــل الاقـــتراحات التي سمعتها رائعة. ولكن السؤال الذي تردد في ذهني أثناء تواليها هل هي قابلة للتنفـــيذ علـــى أرض الواقـــع أم تنتهـــي آثارهـــا بمجرد انتهاء هذا المؤتمر والإعلان عنها في الصحف والإنترنت.

أ/ غسان مخيبر:

أطـــرح موضوع في غاية الأهمية والجدية لكل من في الاجتماع؟ أتفق مع الأستاذ بهي الدين حسن، فالحديـــث عن عدم التعجل أياً كانت صيغته ربما لأننا نعلم أن الدول العربية لن تقبل بالمعايير الدولية ولن تقبل أن تعمل أية ورشة جديدة على إضافة معايير جديدة، وبالتالي فالفكرة الواقعية التي يفترض أن تظهر لـــنا ولكـــل من تصله رسالتنا بسيطة جداً وهي: لا حاجة لميثاق عربي إن لم يرتقي لهذا المستوى الدولي وبالتالي بواقعية لا داعي لكل هذه المداولات والنقاشات.

فـــإذا كنت تخشى من تحرك قد يوصلنا إلى مستوى أسوء؛ فنحن نريد مستوى أفضل؛ فإذا ما قالت الحكومات لا؛ قلنا: نبقى كما نحن.

أ/ حجاج نايل:

أحـــترم وجهـــة نظر الأستاذ بهي جداً حيث أنها كانت وجهة نظري في عمان وصنعاء؛ ولكن أقول دعونا نجرب؛ فطوال الوقت نتطاحن حول الواقع العربي السيء والإمكانيات المستحيلة للتعديل والتحديث؛ وحقيقي أن الحكومات العربية تحترم الاتفاقيات الدولية في ظل توازنات دولية ومصالح سياسية واقتصادية ومـــع هـــذا فجمـــيع الأفكار العظيمة والطموحات الكبيرة بدأت من خلال تصور مستحيل فدعونا نخوض تجـــربة تحقـــيق المستحيل ونضع لجنة أو تحالف أو حسبما نتفق ثم نرى إلى أي مدى نستطيع الوصول بأفكارنـــا؛ خاصة وأن البديل شديد الخطورة وهو أن نترك الحكومات تضع الميثاق كيفما يحلو لهم كما أن ترك الساحة للجامعة العربية غير مجدٍ على الإطلاق.

أ/ عبد الهادي الخواجة:

أعـــتقد أن الإقتراح الخاص بدعوة الجامعة بعدم العمل على التصديق على الميثاق الاقتراح الخاص بعـــدم التعجل هما "مربط الفرس" وإذا استطعنا بلورتهما ستكون خطة العمل سهلة وسلسة جداً؛ وأعتقد أن بعـــض الاقـــتراحات التـــي قدمت تتناقض بشكل أو بآخر مع هذين الاقتراحين وبالتالي يجب أن يصاغا بوضوح:

١/ ندعو الدول العربية دعوة صريحة بعدم التوقيع على الميثاق بشكله الراهن.

٢/ ألا يكـــون الـــتعجل فـــي إقـــرار الميثاق أو تحديثه على حساب الشروط والمعايير المتفق عليها وسندعو في القمة الشعبية التي ستنعقد في البحرين إلى النظر في تحديث الميثاق وفق الأهداف العامة التي اتفقنا عليها في القاهرة.

وأخـــيراً توجد نقطة مهمة يجب حسمها وقد تطرق لها الأستاذان غسان مخيبر وبهي الدين وهي أننا لـــن نقـــدم ميثاقاً بديلاً وإنما ستقدم وثيقة للميثاق الحالي تكون هي الأساس والأرضية التي نستند إليها في

اتخاذ موقف واضح وصريح.

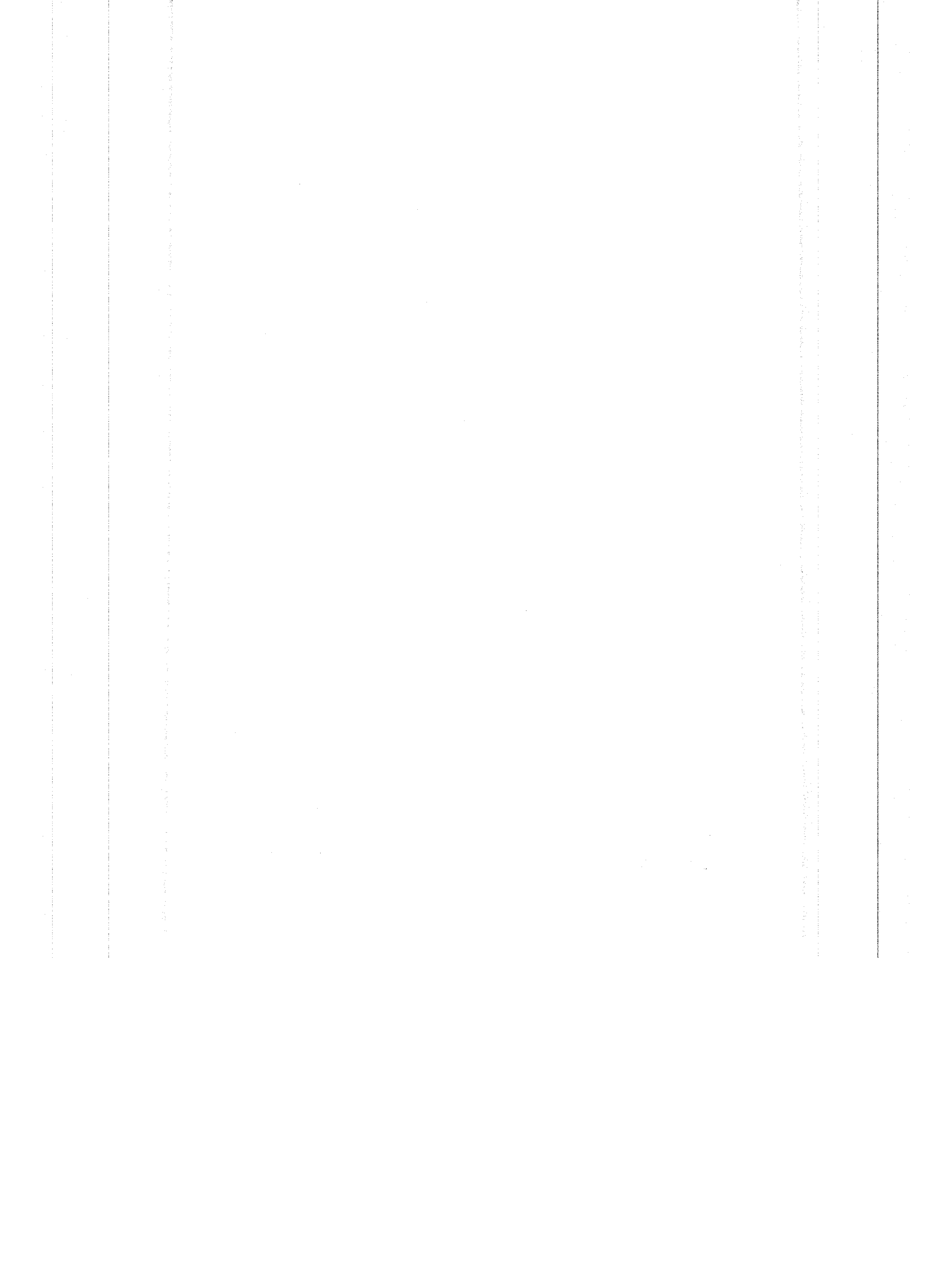
أ/ حسن يوسف:

لو سمح الأستاذ بهي، لماذا نحن متخوفون من قضية التحالف العربي؟ وأود أن أذكر الجميع بتحالف ديربان، رغم الهجوم الذي تعرضت له المنظمات العربية من الدول العربية وكذلك من أمريكا وفرنسا ومع ذلـــك نجح التحالف العربي غير الحكومي بشكل كبير ولست أقول أننا سننجح كما حدث في ديربان ولكن علـــى الأقـــل ســـيكون هناك بعض الشيء من النجاح؛ خاصة وأن الحكومات العربية في وضع قد يسمح بتحقيق بعض ما نطمح إليه؛ وبناء عليه أنا مع فكرة التحالف ونستطيع تحقيق نجاح كبير فيها.

د/ نظام عساف:

واضح وجود خلاف حول فكرة التحالف العربي ولذلك سنطرح الفكرة للتصويت.

إذن هناك أغلبية مؤيدة لإنشاء التحالف على اعتبار المنظمات الموجودة تشكل نواة التحالف.

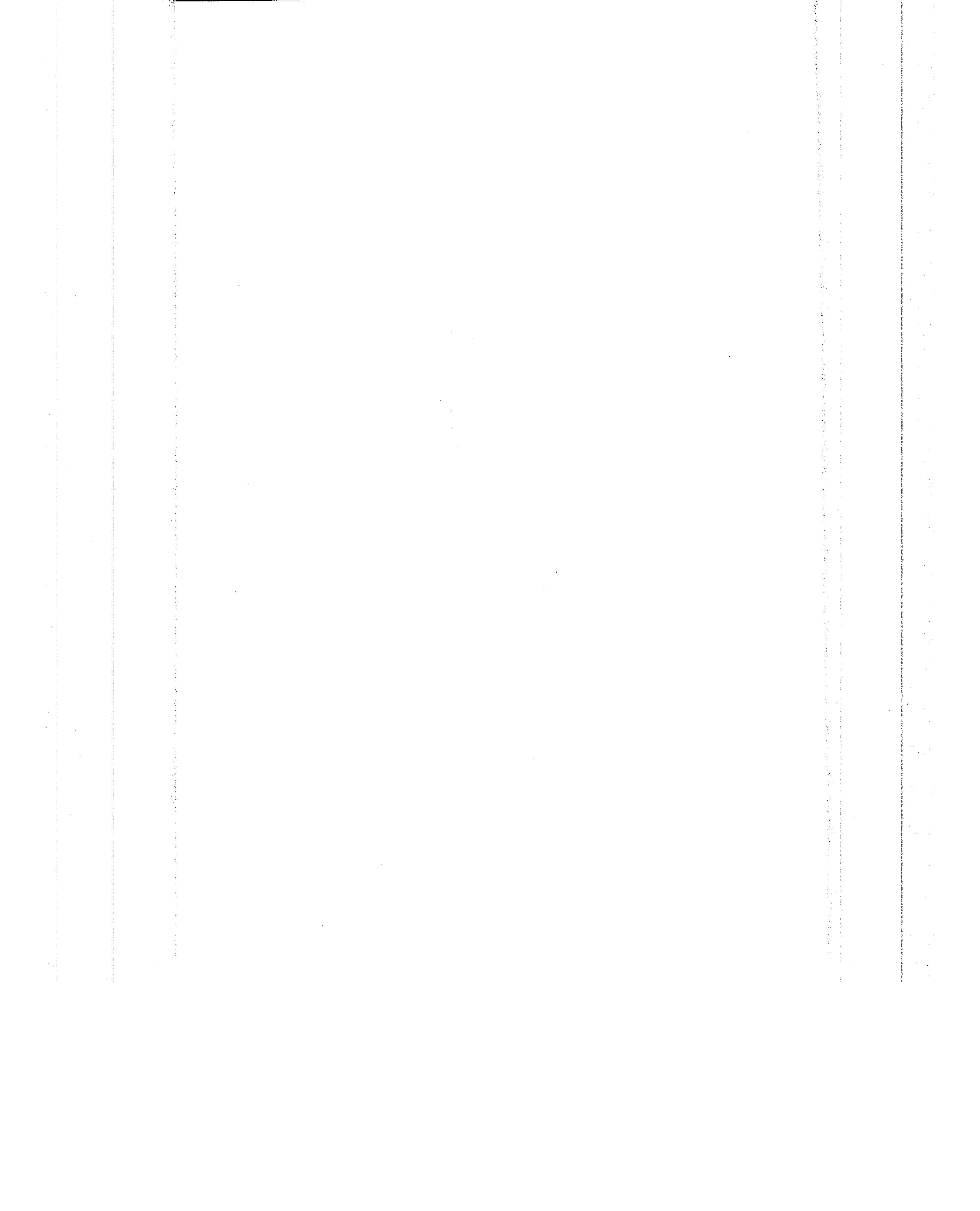


الفصل الثامن

8

ختـــام

رئيس : د/ عاطف عضيبات
: أ/ جحاج نايل
: أ/ عز الدين الأصبحي



د/ عاطف عضيبات:

ســأتحدث بلغــة قريــبة إلى القلب حيث وصلنا إلى ختام المؤتمر؛ وبداية أود أن أهنئ الجميع على الــنجاح الحقيقــي الذي تحقق من خلال المؤتمر؛ وسأوضح معايير هذا النجاح: ففي عمان أطلقت الفكرة وولــدت وبــدأت خطوتهــا الأولى في صنعاء أما هنا فقد تم اتخاذ الخطوة الثانية بثبات ووضوح تام في الأفكار والأهداف.

وفي اعتقادي هناك سببين رئيسيين للنجاح:

١/ المشاركون في مؤتمر صنعاء والآن تراكمت لديهم خبرة بالموضوع مما ساهم في نضوج كثير من الأفكار وساعد على انفتاح هذه الأفكار مشاركة خبرات وكفاءات حقيقية في مؤتمر القاهرة؛ لا أريد أن أذكــر أسماء فالأخوة من لبنان ومن سوريا ومن مصر الذين لم يحضروا أو يشاركوا في مؤتمر صنعاء أضافوا هنا أبعاداً تستحق كل الاحترام والتقدير.

٢/ السبب الثاني للنجاح يتمثل في تحديد رؤية واضحة وأهداف محددة نعمل عليها من خلال الاتفاق عليها هنا في مؤتمر القاهرة؛ كما وصلنا إلى الاتفاق على بعض الأفكار المتعلقة بآليات العمل. وأعتقد أن التحدي الآن هو متابعة هذا الزخم ولا نفقد الأمل ونستمر في جهودنا المضنية للوصول إلى تحديث الميثاق العربي.

وأقترح أن يعد تقرير متكامل عن كل ما دار في يومي المؤتمر من أفكار ومناقشات واقتراحات مع الوضــع في الاعتبار النقاط التي توصلنا إلى الاتفاق عليها؛ وأن يرسل هذا التقرير إلى كل مشارك لإبداء الرأي حوله توصلاً إلى التقرير النهائي.

الآن هناك مشروع بيان عنوانه "لا للحرب ضد العراق" تتفضل الأستاذة أمل الباشا بقراءته.

أ/ أمل الباشا:

الحقــيقة أن فكرة بيان عن العراق اقترحها عدد كبير من الزميلات والزملاء؛ على خلفية أن يكون لهذا اللقاء العربي موقف واضح ضد ما يتم تجهيزه الآن؛ وهذا هو مشروع البيان.

نحن المشاركون والمشاركات؛ الممثلون لمؤسسات المجتمع المدني وحركة حقوق الإنسان في العالم العربي في المؤتمر الخاص بتحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان والمنعقد بالقاهرة خلال الفترة من ١٨ – ١٩ يــناير ٢٠٠٣؛ نعلن رفضنا القاطع للدعوة لشن حرب ضد الشعب العراقي الشقيق تحت أي ذريعة كانت.

إذ أن الحــرب تعــد أكــبر انــتهاك لحقوق الإنسان؛ يدفع ثمنها المدنيون العزل والأطفال والنساء والشيوخ؛ ويعنى هذا إهدار حقهم الطبيعي في البقاء والحياة الآمنة.

إنــنا ندعــو كافة القوى المحبة للسلام للوقوف معنا ضد هذه الحرب العدوانية التي تعد لها الولايات

المتحدة الأمريكية بمساندة الحكومة البريطانية.

إنـــنا نـــرفض الحـــرب كخيار لحل الخلافات الدولية، فهي تؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار في المنطقة وانتشار العنف والإرهاب فيها".

مقاطعة:

يجب إضافة: "لا للحرب ضد العراق ولا لإبادة الشعب الفلسطيني.

د/ عاطف عضيبات:

هذا إقتراح لإعادة صياغة البيان ليشتمل على القضيتين العراقية والفلسطينية، أو ربما يكون هناك بيان خاص بفلسطين.

أ/ غسان مخيبر:

يجب دعوة الجميع لإحترام القانون الدولي والعمل على احترام معايير حقوق الإنسان والديمقراطية.

د/ عاطف عضيبات:

اقتراح مقبول على أن تتم صياغته في صلب البيان.

د/ محمد المخلافي:

لـــي ملاحظة مهمة وهي ضرورة توجيه تحية للشعوب التي تنتفض في كل مكان حتى داخل أمريكا ذاتها- للاحتجاج على الحرب المزمعة، وهذا مؤشر جيد لتقدير ذلك الجهد الدولي المحب للسلام والمعادي للحروب، وفيما يتعلق بمسألة الديمقراطية ارى أن يقتصر البيان على موضوع رفض الحرب على العراق وفقط.

د/ عاطف عضيبات:

إذن هناك مؤيد وهناك معارض؛ نتمنى أن نسمع باقي الزملاء.

أ/ عبد الهادي خواجة:

الإشارة إلى القانون الدولي واحترامه تمس بالضرورة القضيتين العراقية والفلسطينية وأرى ضرورة التركـــيز على قضية حقوق الإنسان والبيان لرفض الحرب على العراق أما قضية الديمقراطية فلها مكان آخر لأنها قد تثير لبساً وخلطاً.

د/ عاطف عضيبات:

تلخيصــاً لقضـــية الديمقراطية يبدو أن الرأي الغالب يدفع في اتجاه عدم تضمينها في البيان الخاص برفض الحرب على العراق.

مقاطعة: أ/ نجيب سرور:

هــناك مشــكلة حقيقية فدائماً نتكلم عن الانتهاكات التي تقع من الولايات المتحدة ضد الدول العربية وشعوبها ولا نتحدث عن انتهاكات حكوماتنا لشعوبها.

فكما ندين الولايات المتحدة الأمريكية لابد وأن ندين حكوماتنا في نفس الإطار.

د/ عاطف عضيبات:

كلامــك ســليم وصـــحيح لــو كان البيان مخصص للديمقراطية، أما في هذا البيان فالمسألة ليست الديمقراطية بل إدانة الحرب ضد العراق.

والســؤال المطــروح الآن: هل نرغب في إدانة مشروع الحرب دون التطرق لأمور أخرى أم لا؛ والقرار لكم.

أ/ بوجمعة سعدون:

أعــتقد فــيما يخص الديمقراطية وحقوق الإنسان يجب أن يكون لها بيان آخر؛ وفيما يخص العراق أرى ضرورة أن يكون لها بيان منفصل نظراً لمروره بأزمة خطيرة جداً وأقترح إضافة فقرة: أن تتحمل الجامعة العربية مسئوليتها بمنع الدول العربية من تقديم مساعدة لأمريكا للعدوان على العراق.

أ/ هيثم المالح:

دعوة الولايات المتحدة للحرب تشكل مخالفة للعهدين الدوليين وتمثل "جريمة حرب" وأرجو ملاحظة هذا في البيان.

أ/ ممدوح الكاشف:

أود إضافة فقرة في البيان للدول العربية أن تقلع عن حالة الاعتراض الصامت وأن تجهر برأيها في مسألة العدوان المحتمل.

أ/ شريف هلالي:

لابد أن يكون هناك جزء من البيان يتعلق بضرورة قيام الحكومات العربية بالسماح لشعوبها بالتعبير

عن وجهة نظرها وتضامنها مع الشعب العراقي.

د/ عاطف عضيبات:

إذن يقـــبل البيان كما هو مع إضافة جانب القانون الدولي دون التعرض لقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الفصل التاسع

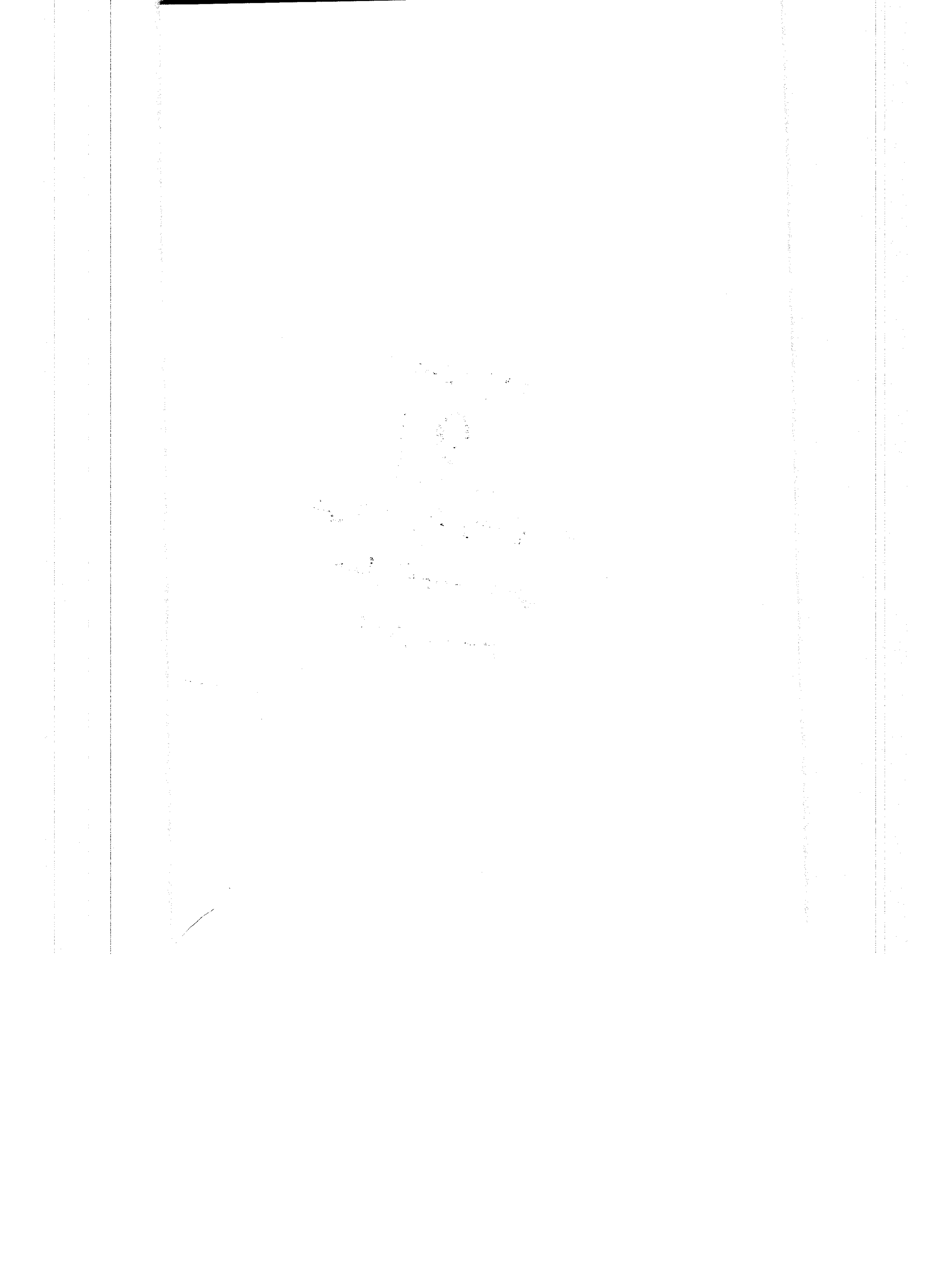
9

على هامش المؤتمر نـــدوة حول الشهيد اليمني الجار الله عمر

د/ محمد المخلافي

أ/ حسين عبد الرازق

أ/ حجاج نايل



د/ محمد المخلافي:

تعتـــبر هذه الندوة تضامناً مع حق الإنسان الأول وهو حق الحياة الذي من المفترض أن نكون جميعاً من المدافعين عنه، بغض النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا مع من يتعرض حقه هذا للإهدار.

ســأحاول تقديــم صـــورة عن واقعة الاغتيال وأيضاً مخطط الاغتيال الذي يستهدف قيادات الحزب الاشتراكي اليمني وكذلك العاملين في مجال حقوق الإنسان وأصحاب الرأي.

جـــرى الإعــداد المباشر لهذه الواقعة عبر وسائل الإعلام عن طريق الدعوة إلى الكراهية الوطنية والدينية للحزب الإشتراكي اليمني وخاصة الجار الله عمر باعتباره الأمين العام المساعد للحزب والمسئول عـــن النشـــاط السياسي وبسبب النجاح في الدعوة المتعلقة بالتعاون بين الأحزاب بدلاً من صراعها وتمثل ذلك في تكوين بعض التجمعات للأحزاب المعارضة مثل لجنة التنسيق بين احزاب المعارضة وقد ضمت نقيضـــين فـــي الحـــياة السياسية هما: الحزب الاشتراكي اليمني وحزب التجمع اليمني للإصلاح. وكانت الصحف تعتبر هذا التعاون من قبيل أعمال الخيانة وتصف الجار الله عمر أنه مهندس هذه الخيانة وبدأت الحملة بشكل قوي وموسع في شهر رمضان الماضي.

ثـــم توالـــت بعض الوقائع الصحفية لتمهد لعملية الأغتيال فبعد مؤتمر صنعاء قامت إحدى الصحف الأهلـــية "الـــبلاغ" التي لا يعرف على وجه التحديد مصادر تمويلها؛ بتكفير المشاركين إجمالاً في مؤتمر صنعاء؛ بجانب هذه الإثارة العامة قامت جريدة أخرى بتسليط الضوء على الجار الله عمر "جريدة صوت المعارضـــة" حيث نسبت إليه الدعوة إلى عدم تطبيق الشريعة الإسلامية. ونرى أن هذه الأخبار الإعلامية كانـــت إعداداً لعملية الأغتيال وكان منفذ عملية الاغتيال يحفظ نص الخبر الذي ورد "بصوت المعارضة" عن ظهر قلب ولكنه لا يعلم متى صدرت هذه الصحيفة. هذه الجريدة في الأصل أسمها صوت المعارضة وربما خصص النشر فيها بقصد إحداث لبس لدى الناس؛ لأن هذه الصحيفة وجدت لمعارضة المعارضة.

وفـــي واقعـــة الاغتـــيال الغاية السياسية من ورائها واضحة تماماً من حيث اختيار المكان والزمان لتنفـــيذها. فالـــتعاون بيـــن الحـــزب الاشتراكي والتجمع اليمني للإصلاح قام بالدرجة الأولى على العمل المشترك لإيجاد انتخابات حرة نزيهة؛ جرى الاغتيال في مؤتمر عام للتجمع اليمني للإصلاح أمام الجميع وذلك حتى يخاف الجميع وهذا الهدف حدده منفذ الاغتيال في حديثه.

تبيـــن ايضاً من حديثه أن التخطيط لاغتيال الجار الله عمر ليس وليد اليوم وإنما يرجع إلى أخريات عـــام ٢٠٠٠ وهـــناك بالطبع أجهزة أمنية تعلم بهذا المخطط من خلال الأشرطة المسجلة للخلية الإرهابية ومنهم المنفذ، واغتيل مباشرة بعد إلقائه لكلمته التي يدعو فيها إلى التسامح وإلى نبذ العنف وأيضاً التعامل بمســـئولية مـــع قضية الإرهاب وأن يأتي التعامل معها وفق الدستور والقانون وألا تنتهك حقوق المتهمين بالإرهاب.

والحـــزب الإشتراكي لم ينطلق من ردة فعل غير مسئولة وإنما أنطلق من مسئوليته كحزب سياسي تجـــاه الســـلامة والأمـــن الاجتماعيين؛ لهذا لم يتهم أي طرف حتى تتضح الصورة ومن خلال التحقيقات الرسـ التي ترغب في أن لا يتجاوز الموضوع مجرد جريمة قتل عادية والمتهم أعترف بها وكان من المقرر إعدامه بعد محاكمة سريعة ونحن نطالب بإجراء تحقيق واسع في الموضوع يترتب عليه كشف أن الجـــريمة منظمة وجريمة أهدافها سياسية وإرهابية. وقد تلقينا رداً من النائب العام بأنه يقبل هذه الطلبات مـــن حيـــث المـــبدأ ولكـــن من الناحية العملية لم يتم أي شيء، والخطورة في هذا الموضوع ومن خلال الأشرطة المضبوطة في عملية اغتيال الأطباء الأمريكان حيث أن منفذو العمليتين هم خلية واحدة؛ تبين في الحقيقة أن قائمة الاغتيالات هي قائمة طويلة فبعد حرب ١٩٩٤ كان التوجه نحو اغتيال القيادات الوسطية في الحزب الاشتراكي اليمني ولما لم يؤدي هذا إلى الغاية المطلوبة تم استخدام أسلوب جديد وتكتيك آخر يتمـــثل في اغتيال القيادات، وتعجبون لو علمتم أن الشهيد الجار الله عمر هو رقم ١٥٥ في قائمة المغتالين مـــن قـــبل الشـــبكات الإرهابية ومن قيادات الحزب الاشتراكي والمخطط هو اغتيال كل قيادات الحزب الاشـــتراكي العلـــيا أولاً ثـــم الدنيا وحسب الأولويات يتم الانتقال إلى قيادات الأحزاب السياسية الأخرى وبالتحديد الحزب الوحدوي الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي القوي ثم قائمة أخرى تشمل الكتاب والصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان.

وبالتالـــي يترتب على التحقيق في هذه القضية إما اغتيال كل هؤلاء وإما الحيلولة أو التقليل من هذه الخطورة، وبالتالي فجميعاً ننتظر على قائمة الموت وهي مسألة تستحق تضامنكم جميعاً معنا.

أ/ حسين عبد الرازق:

فـــي الحقـــيقة أنـــا لا أجيد الحديث في مثل هذه المناسبات لكن الجار الله عمر شخصية نادرة على المســـتوى اليمني والمستوى العربي؛ ولقد عرفته عندما كان في عدن ثم بعد الوحدة في صنعاء وآخر مرة التقينا كان في المؤتمر القومي العربي بمملكة البحرين.

ظاهـــرة الاغتـــيالات فـــي اليمـــن ظاهرة قديمة وأتذكر أنه جرت محاولة لاغتيال كل قادة الحزب الاشـــتراكي اليمنـــي في بداية التسعينات. أما توجيه تلك الرصاصات لصدر الجار الله عمر فيستهدف في الحقيقة عدة أشياء:

١/ الدور الحيوي الذي يلعبه الجار الله عمر داخل الحزب الاشتراكي اليمني؛ وفي لجنة التنسيق التي تضم أحزاب المعارضة اليسارية والديمقراطية ثم دوره في إقامة جسر بين هذ اللجنة وبين حزب الإصلاح اليمنـــي الـــذي يعد أحد الخصوم الرئيسيين للحزب الاشتراكي اليمني. وهو إذا جاز التعبير مهندس لهذه الوحدة.

٢/ اغتيال الجار الله عمر يستهدف فكرة إقامة يمني حديث وعظيم؛ يمني لا تحكمة القبلية ولا يحكمه

العسكر ولا العائلات التي ينتمي إليها بشكل أو بآخر الحكم القائم في اليمن.

٣/ وتستهدف كذلك الدور العربي النشط الذي كان يقوم به.

وهـي ليست حادثة فردية منفصلة والقوى المستفيدة من هذا الحدث ليست فقط المجموعة الأصولية المتطرفة التي قامت عبر أحد أفرادها بعملية الأغتيال، لكن وفي اعتقادي هناك قوى أخرى وراء الحادث داخل السلطة نفسها يمكن أن يكون لها دور في هذا الأمر.

ولذلـك فالأمـر بـالغ الأهمية ويجب أن تتضامن منظمات حقوق الإنسان والأحزاب السياسية وكل القـوى الديمقراطـية مع الحزب الاشتراكي اليمني لأن اغتيال الجار الله عمر يعكس نية حقيقية لتصفيات تالية خاصة مع وجود انتخابات في إبريل القادم تواجه فيها الحكومة تحديات غير قليلة.

أ/ حجاج نايل:

أود أن أنـبه علـى ان أشكال التضامن في قضية الشهيد الجار الله عمر متعددة ومتنوعة فنحن في الـبرنامج العربـي مثلاً قررنا متابعة القضية في المحاكم اليمنية وتوفير محامون لحضور القضية في كل مستوياتها وأدعو الأصدقاء العرب للتضامن الحقوقي في هذا الإطار القانوني.

د/ نظام عساف:

نعرف الشهيد الجار الله عمر فإذا كنا سنصدر بياناً حول اغتياله فيجب أن يحتوي مضمونه على:

١/ إدانة العملية الإرهابية.

٢/ المطالبة بمحاكمة نزيهة ليتم الكشف عن الحقيقة والقوى الحقيقية وراء اغتياله.

وقـد قمـنا بهـذا في عمان عبر نخبة من المثقفين والكتاب والسياسيين وغيرهم من النخب المميزة وكمركـز عمـان لدراسـات حقوق الإنسان مستعدين للقيام بدور تضامني حقوقي ضمن أي نشاط عربي مشترك وأوافق مسبقاً على البيان الذي سيخرج من هنا عن الشهيد.

أ/ سميح محسن:

نعلـن كجمعية القانون في القدس أننا سنكون جزء من لجنة الدفاع عن قضية الشهيد الجار الله عمر وعلى استعداد مطلق للسفر إلى اليمن والمثول أمام محاكمها.

أ/ بو جمعة سعدون:

كذلك بالنسبة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان وكما هو معروف عنها أنها تدين بشكل قاطع مثل هذه الانـتهاكات التي تضرب مبدأ الحق في الحياة والسلامة البدنية وتضع نفسها رهن إشارتكم في كل أشكال التضامن.

أ/ حجاج نايل: يقرأ بيان الشهيد جار الله عمر

بيان تضامني من منظمات حقوق الإنسان والنشطاء العرب

لإدانة عملية اغتيال الشهيد المناضل جار الله عمر

لقد روعت الساحة السياسية والحقوقية في الوطن العربي باغتيال السياسي اليمني والشخصية الحقوقية المعروفة الأستاذ/ جار الله عمر الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني وزير الثقافة الأسبق بشكل علني وأمام أكثر من أربعة آلاف شخص من مندوبي المؤتمر الثالث للتجمع اليمني للإصلاح وممثلي الأحزاب والهيئات الدبلوماسية ووسائل الإعلام ظهيرة يوم السبت ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٢ بصنعاء.

الأمر الذي يؤكد أن عملية الإرهاب في اليمن قد دخلت طوراً جديداً من دوامة العنف لتطال أبرز وأهم رموز الديمقراطية والتسامح السياسي.

ونحن إذ نتابع بقلق شديد هذه الأحداث ندين هذا العمل الإجرامي الذي أهدر أهم وأبرز حقوق الإنسان وهو الحق في الحياة ويعمل على إلغاء كل هامش للديمقراطية والحرية ويهدد كل مبادئ حقوق الإنسان والسلام الاجتماعي.

وكممثلين لمؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان في الدول العربية نطالب الحكومة اليمنية بإجراء تحقيق شامل في جريمة اغتيال الشهيد جار الله عمر ليس فقط من أجل تأكيد الحق ولكن لحماية كل كوكبة السياسة والمثقفين في اليمن والذين هم الآن أكثر عرضة للقتل والانتهاك من قوى الإرهاب وبشكل مستمر، ولن يقف ذلك إلا بالتصدي بجدية وحزم لقوى الإرهاب في قضية اغتيال الشهيد جار الله عمر وإجراء التحقيق الشامل والعلني.

كما نعلن تضامننا مع لجنة الدفاع ودعمنا لها ودعوة كل المدافعين عن حقوق الإنسان وممثلين المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان بالوطن العربي التضامن والإسهام مع لجنة الدفاع وحضور جلسات التحقيق والدفاع لمتابعة القضية والمساهمة في جمع الأدلة والترافع لدى الجهات القضائية من أجل التأكيد على أن القضية أكبر من كونها قتل فرد في المجتمع إلى عملية تستهدف كل العمل الديمقراطي والحقوقي في المنطقة العربية.

صادر عن اللقاء التضامني للمنظمات غير الحكومية ونشطاء حقوق الإنسان في القاهرة ١٩ يناير ٢٠٠٣م.

تأسيس التحالف العربي

لتحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان

بحضــور ١٠٦ مشــارك من ٥٢ منظمة محلية وعربية وعدد كبير من الصحافة ووسائل الإعــلام والســفـارات العربــية اختتم مؤتمر تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان بالقاهرة أعماله يوم الأحد ١٩ يناير ٢٠٠٣.

فــي خطوة تعد الثالثة على التوالي بعد لقائي عمان وصنعاء مكتسباً أهمية خاصة لإنعقاده على هامش اجتماعات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية والتي شارك رئيسها الدكتور/ خالد الناصري في لقاء مفتوح مع المؤتمرين في حوار مباشر ضمن جلســات المؤتمــر.. وتضــمــن المؤتمر عدد من المداخلات الهامة التي تعرضت للميثاق العربي بالنقد والــتعديل فــي بنــوده ومقارنتــه بالاتفاقيــات الإقليمية الأخرى [الأمريكية، الأوربية، الميثاق الأفريقي].

كما تضمنت المداخلات الإمكانيات المتاحة لتحديث هذا الميثاق وصولاً إلى الحد الأدنى من طموحات المجتمع المدني العربي ومداخلات تتعلق بخطة عمل المنظمات غير الحكومية لتحديث الميثاق.. كما باشر المؤتمر بعض التعديلات على وثيقة صنعاء وهي إحدى الوثائق الهامة التي قُدمــت إلى جامعة الدول العربية وتضمنت ملاحظات ومقترحات المنظمات غير الحكومية على هذا الميثاق.

وطالــب المشاركون جامعة الدول العربية بفتح كافة القنوات أمام المنظمات غير الحكومية لمشــاركة الجامعــة في تحديث هذا الميثاق واقترحوا في هذا الشأن ضرورة أن تضم الجامعة لجــنة من الخبراء المستقلين غير الحكوميين في فعاليات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان وأهــابــوا بالجامعــة الــنظر بعين الاعتبار إلى وثيقة صنعاء حال العمل على تحديث الميثاق العربي.

واتفق المشاركون على التوصيات الآتية:

١. دعــوة الجامعة العربية إلى عدم طرح الميثاق العربي لحقوق الإنسان بوضعه الراهن للتصديق عليه من قبل الدول العربية قبل العمل على تحديثه.

٢. مطالبة جامعة الدول العربية بمشاركة المنظمات غير الحكومية في العمل على تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان وفق المبادئ والمعايير القانونية الآتية:

أولاً: التشبث بأن لا تقل هذه المعايير في عددها ومضمونها وصياغتها عن تلك التي تضمنتها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والتأكيد على أن تتضمن الحقوق الجديدة والحقوق التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للدول العربية ومنها حق العودة وحق اللاجئين.

ثانياً: أن يتضمن الميثاق العربي لحقوق الإنسان آليات حماية فعالة ومستقلة، [محكمة، لجنة شكاوي].

ثالثاً: استمرارية عمل وجهد المنظمات الحقوقية غير الحكومية بعد لقاءات عمان، صنعاء، القاهرة والعمل على إطلاق آليات عمل مشتركة مع جامعة الدول العربية.

رابعاً: الإعلان عن تأسيس نواة لتحالف عربي لتحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان يتشكل أعضاؤه من المؤسسات والمنظمات المشاركة في المؤتمر ويعتبر البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان ومركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان ومركز عمان لدراسات حقوق الإنسان منسقي هذا التحالف للتنسيق فيما بين المنظمات الحقوقية العربية حول هذا الموضوع.

خامساً: توسيع دائرة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب،ونقابات وروابط اتحادات في المطالبة بتحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

وفي نهاية المؤتمر استقر المشاركون على استكمال الجهود التي بذلت من أجل تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان وصولاً به إلى مرتبة المعايير الدولية والإقليمية المتعارف عليها عالمياً ودولياً وأيضاً لأهمية وجود وثيقة إقليمية عربية تضمن صون الحقوق والحريات للمواطن العربي ولتعكس آمال وطموحات المجتمع المدني العربي لترسيخ منظومة حقوق الإنسان العالمية.

المـــــــلاحق

١- تأسيس التحالف العربي لتحديث الميثاق.

٢- بيان لا للحرب ضد العراق.

٣- بيان تضامني من منظمات حقوق الإنسان والنشطاء العرب لإدانة عملية اغتيال الشهيد دار الله عمر.

٤- مقال أ/ حجاج (استباق التحديث الحكومي الإقليمي بميثاق العربي لحقوق الإنسان).

٥- مقترحات صنعاء بشأن تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

٦- الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

بيـــــان

[لا للحرب ضد العراق]

نحن المشاركون والمشاركات "الممثلون لمؤسسات المجتمع المدني وحركة حقوق الإنسان فـــي العـــالم العربـــي" في المؤتمر الخاص بتحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان المنعقد في القاهـــرة خـــلال الفـــترة من ١٨-١٩ يناير ٢٠٠٣ نعلن رفضنا القاطع للدعوة لشن حرب ضد شـــعب العراق الشقيق تحت أية ذريعة كانت إذ أن الحرب تعد أكبر انتهاك لحقوق الإنسان يدفع ثمـــنها المدنـــيون العزل والأطفال والنساء والشيوخ ويعني هذا إهدار حقهم في البقاء والحياة الآمنة.

إننا ندعو كافة القوى المحبة للسلام في العالم للوقوف معنا ضد هذه الحرب العدوانية التي تعد لها الولايات المتحدة الأمريكية بمساندة الحكومة البريطانية. إننا نرفض الحرب كخيار لحل الخلافـــات الدولية التي لن تفضي إلا إلى المزيد من عدم الاستقرار في المنطقة وانتشار العنف والإرهاب فيها.

وندعو إلى احترام القـــانون الدولـــي ومعـــايير ومبادئ حقوق الإنسان.

وندعو الجامعة العربية إلى تفعيل ميثاق الدفاع العربي المشترك.

كما نـــدعو الدول العربيـــة إلى وقف الدعم الصامت الذي لن يجدي شعب العراق نفعاً.

بيان صادر عن المؤتمر العربي الثاني الخاص بتحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان

١٩ يناير ٢٠٠٣-القاهرة

بيان تضامني من منظمات حقوق الإنسان والنشطاء العرب

لإدانة عملية اغتيال الشهيد المناضل جار الله عمر

لقـد روعـت الساحة السياسية والحقوقية في الوطن العربي باغتيال السياسي اليمني والشخصية الحقوقـية المعروفة الأستاذ/ جار الله عمر الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني وزير الثقافة الأسـبق بشـكل علنـي وأمام أكثر من أربعة آلاف شخص من مندوبي المؤتمر الثالث للتجمع اليمني للإصلاح وممثلي الأحزاب والهيئات الدبلوماسية ووسائل الإعلام ظهيرة يوم السبت ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٢ بصنعاء.

الأمـر الذي يؤكد أن عملية الإرهاب في اليمن قد دخلت طوراً جديداً من دوامة العنف لتطال أبرز وأهم رموز الديمقراطية والتسامح السياسي.

ونحـن إذ نـتابع بقلق شديد هذه الأحداث ندين هذا العمل الإجرامي الذي أهدر أهم وأبرز حقوق الإنسان وهو الحق في الحياة ويعمل على إلغاء كل هامش للديمقراطية والحرية ويهدد كل مبادئ حقوق الإنسان والسلام الاجتماعي.

وكممثليـن لمؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان في الدول العربية نطالب الحكومة اليمنية بإجراء تحقيق شامل في جريمة اغتيال الشهيد جار الله عمر ليس فقط من أجل تأكيد الحق ولكن لحمايـة كل كوكبة السياسة والمثقفين في اليمن والذين هم الآن أكثر عرضة للقتل والانتهاك من قوى الإرهـاب وبشـكل مسـتمر، ولن يقف ذلك إلا بالتصدي بجدية وحزم لقوى الإرهاب في قضية اغتيال الشهيد جار الله عمر وإجراء التحقيق الشامل والعلني.

كمـا نعلن تضامننا مع لجنة الدفاع ودعمنا لها ودعوة كل المدافعين عن حقوق الإنسان وممثلين المـنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان بالوطن العربي التضامن والإسهام مع لجنة الدفـاع وحضـور جلسـات التحقيق والدفاع لمتابعة القضية والمساهمة في جمع الأدلة والترافع لدى الجهـات القضـائية مـن أجل التأكيد على أن القضية أكبر من كونها قتل فرد في المجتمع إلى عملية تستهدف كل العمل الديمقراطي والحقوقي في المنطقة العربية.

صادر عن اللقاء التضامني للمنظمات غير الحكومية ونشطاء حقوق الإنسان
في القاهرة ١٩ يناير ٢٠٠٣م

استباق التحديث الحكومي الإقليمي
للميثاق العربي لحقوق الإنسان

تشهد القاهرة بعد أسبوعين اجتماعات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربيـة في الفترة من ١٥-٢٣ يناير ومن أهم البنود المطروحة على جدول أعمال هذه اللجنة فـي جدول أعمالها النظر في البند الخاص بتحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان والذي صدر ووافق عليه مجلس الجامعة عام ١٩٩٤ دون التوقيع أو التصديق عليه.

ومـا يهمنا في هذا الصدد خروج الجامعة العربية علينا هذا العام بالرغبة في تحديث مواد وبـنود الميثاق بناءاً على طلب بعض الدول العربية مما جعل المنظمات الحقوقية العربية غير الحكومـية والمجتمع المدني بصفة عامة أن يتلقفوا هذه الرغبة والعمل عليها في عدة محاور ومستويات آملين بذلك في تعديل الميثاق بدرجة تسمح بالاقتراب من مستوى الاتفاقيات الدولية والإقليمـية الأخـرى (الميثاق الأفريقي- الاتفاقية الأوربية- الاتفاقية الأمريكية) فعقد أكثر من لقـاء بهذه المناسبة بين تلك المنظمات غير الحكومية على أرضية الاستجابة الهادئة والمعمقة لتحلـيل الميـثاق ووضع مقترحات عاقلة وبديلة تعكس الحد الأدنى لطموحات المجتمع المدني العربي والمنظمات غير الحكومية لتقديمها في صيغة متوازنة للجامعة العربية من خلال لجنتها الدائمة وأمينها العام لإمكانية النظر في هذه المقترحات.

وفي حقيقة الأمر تراوحت الاتجاهات في التفكير لدى المشاركين في مؤتمر صنعاء الأخير ٢٢/٢١ ديسـمبر والذي نظمه مركز التأهيل والمعلومات لحقوق الإنسان والذي شاهد مشاركة كبـيرة مـن جانب النشطاء العرب إلى عدة اتجاهات عكست وبصدق عدد كبير من الملاحظات الأساسـية لطريقة التفكير العربي حكومات ومنظمات غير حكومية ناهيك عن التباين الكبير في وجهـات النظر وذلك بالرغم من أن المؤتمر استطاع القفز على كافة هذه الملاحظات والتباينات وصـولاً إلـى صيغة مشتركة بين المجتمعين على إصدار ثلاث وثائق رئيسية أصبحت وثيقتين فـيما بعـد لتقديمها إلى المعنيين بالجامعة العربية، الأهم من ذلك على الإطلاق أن الحديث عن تحديـث هـذا الميثاق مرتبط بالضرورة بجملة كبيرة من القضايا العربية الشائكة والمعقدة فمع المحاولـة الدؤوبة لاختصار الحوار في إطار تحديث الميثاق وفقط ألا أنه وبشكل عفوي تطرق المشـاركون إلى تلك القضايا العربية عند الحديث عن الحقوق والحريات المنقوصة التي لم يرد

بها نص بالميثاق، وأهم ما شمله الحوار خارج إطار تحديث الميثاق والمتمثل في تباين الرؤية في التفكير كان على الصعيد الآتي:

١ تـراوح طرح المشاركون بين وجهة نظر ترى أنه لا فائدة من تحديث الميثاق أو حتى ضـياع وقـت المنظمات الحقوقية والنشطاء في هذا المجال وأن الواقع العربي يحتاج إلى تحديـث أسـلوب الحكم وأسلوب حياته وطريقة تفكيره قبل اللجوء إلى تحديث وثيقة من المعـروف سلفاً أن الحكومات العربية لن تحترم ما يرد فيها من التزامات بالإضافة إلى أن هـناك مجموعـة من الدول لن تسمح بأن يشكل هذا الميثاق التزاماً عربياً عليها باحترام حقـوق الإنسـان وأن كـل مـا تسعى إليه هذه الحكومات العربية هو مواكبة الاتفاقيات الإقليمـية الأخـرى لكن في إطار الشكل فقط، وأن هذه الحكومات لديها الاتفاقيات الدولية التـي وقعـت وصـدقت عليها ولم تحترمها فما هي الحاجة الحقيقية لوجود ميثاق عربي لحقوق الإنسان.

٢ الاتجـاه الثاني والذي كان يرى أن المسألة برمتها تعتمد على مفهوم التدرج والخطوة خطـوة والـتراكم الكمـي طويل المدى الذي تعتمد فلسفته على النفس الطويل في تمرير الحقوق والحريات من بين أصابع الحكومات العربية كالماء ودللوا على وجهة نظرهم بأن صـدور الميـثاق الأفريقـي شـاهد عقبات وإخفقات كثيرة ومماثلة ولكنه اكتسب فاعليته ومصـداقيته بمرور الزمن بالإضافة إلى أن الحوار مع الحكومات وتقديم المقترحات إليها ومسـاعدتها في تحديث الميثاق لهو من قبيل بناء جسور الثقة بينها وبين المنظمات غير الحكومـية وأن مؤسسـات المجتمع المدني ليست مؤسسات صدامية وعليها ان تعمل من أجـل اكتساب الحقوق بالتدريج ناهيك عن إعلان هذه الرغبة من جانب الحكومات لتحديث الميثاق لهو اكبر دليل على رغبتها في التطور وعلينا الالتفاف حول الرغبة وتدعيمها.

٣ بالـرغم مـن كسب الاتجاه الثاني لرؤيته داخل أروقة المؤتمر وتشكلت على أثر ذلك ثـلاث لجـان مقسمة حسب نوعية الحقوق الواردة بالميثاق لدراسة وتعديل وتغيير بعض البنود تمهيداً لتقديمها إلى جامعة الدول العربية ألا أن هذه اللجان شاهدت بعض الخلافات داخلهـا وتحديـداً لجنة الآليات التي عكست وفجرت الاتجاهين السابقين بشكل واضح فقد أصر فريق ضمن هذه اللجنة على إدراج بنود جديدة تتعلق بإقرار بند خاص بالشكاوي بين الحكومـات من جانب ومن الأفراد ضد الحكومات من جانب آخر وكذلك إدراج بنود تتعلق

بالمحكمة العربية لحقوق الإنسان ورفع تقارير ظل من جانب المنظمات غير الحكومية وبنود أخرى تدفع باتجاه توافر آليات ملزمة للحكومات لاحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية أفراداً ومنظمات وجماعات بينما أصر الفريق الأخر على عدم الاتجاه إلى الصدام مع الحكومات وتخويفها بطريقة تدفع لرفض كافة مقترحات المنظمات غير الحكومية رفضاً باتاً ولابد من العمل على توفير مناخ من الثقة بين NCOS والحكومات بواسطة تمرير تعديلاتنا عل الميثاق بنداً تلو الأخر على مر السنين.

٤ مع التقدير الهائل لكلا الاتجاهين ووجهات النظر وكذلك كل التقدير للجهود التي بذلت في مؤتمر صنعاء ألا أن الجدير بالذكر أن اجتماعات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بالجامعة على الأبواب وأن مؤتمر صنعاء برغم فرحتنا بإنجازاته العظيمة ألا أنه لا يعبر بالضرورة عن رأي جمعي للمنظمات العربية غير الحكومية ومن ثم الدفع بتلك المقترحات الصادرة عنه للموافقة عليها من جانب الحكومات هام جداً ولكن بالعودة إلى تاريخ الحركة العربية لحقوق الإنسان وإنجازاتها لابد من الإشارة إلى عدد آخر من الملاحظات:

أ- أن حركتنا العربية لحقوق الإنسان غير الحكومية بالتأكيد تتجاوز في رؤيتها وطموحاتها وآفاق عملها الحكومات العربية بخطوات كبيرة جداً.

ب- أن الحكومات العربية وطوال عشرين عاماً لم تقدم لهذه الحركة النابضة بضمير الوطن غير السجن والاعتقال والتشريد والمنع من التنقل والمحاصرة في الأرزاق وتلفيق القضايا والتهم، هذا في أحسن الأحوال، بينما لا تسمح ١١ دولة عربية حتى الآن بالتفوه بكلمة حقوق الإنسان داخل حدودها.

ج- أن هناك مرجعية موحدة وثابتة لكافة منظمات ونشطاء حقوق الإنسان هي الإعلان العالمي والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وأن أي وثيقة أخرى إقليمية كانت أو دولية تنتقص ولو بقدر ضئيل عن هذه المرجعية فما الداعي لها.

د- إشكالية الانتماءات السياسية السابقة لقيادات الحركة العربية لحقوق الإنسان وفشلنا الذريع في الحصول على أية مكتسبات دفعنا بالرزح تحت الإحساس بدونية القدرة في الحصول على أية مكتسبات في مجال حقوق الإنسان بل واستحالة الحصول عليها دون تقديم أقصى التنازلات متجاهلين الفوارق المنهجية الضخمة بين الانتماء السياسي

والحقوقـــي ومتجاهلين أيضاً رياح التغيير العاتية التي تفرض نفسها يوماً بعد يوم دون أن يكـــون لـــنا يد مباشرة في ذلك ومتجاهلين أيضاً هذا التاريخ المشرف لهذه الحركة بجملة تضـــحياتها والتي استطاعت أن تثبت كلمة حقوق الإنسان في كافة وسائل الإعلام العربية اليومية.

ه- أن الحـــركة العربـــية لحقـــوق الإنسان مطالبة اليوم بحسم عدد كبير جداً من القضايا والأطـــروحات خاصة بعد هذا الكم الهائل من الأحداث الدولية اليومية وبعد أحداث سبتمبر وعـــدم الإجابـــة على تساؤلات حادة تضع الحركة بكاملها في متاهة ومفترق طرق ومنها على سبيل المثال:

١ هـــل يمكـــن أن تصبح حقوق الإنسان في عالمنا العربي صناعة حكومية في ظل هذا المناخ السائد؟

٢ هل مطلوب من هذه الحركة الانغماس أكثر في نخبويتها ومكاتبها أكثر من ذلك؟

٣ هـــل للقضـــايا السياســـية والنزاعات الإقليمية في العالم موقفاً حقوقياً موحداً يفترض الإيمـــان والقـــناعة وبديهـــيات حقوق الإنسان التمادي في حصار الانتماءات المصيرية والعرقية والوطنية؟

٤ هـــل يمكن للحركة العربية لحقوق الإنسان وضع قضية تداول السلطة والحكم في هذه الدول من ضمن برامجها وأولوياتها أم هناك جدل لم يحسم بعد؟

٥ هـــل يمكـــن للحركة العربية وضع قضايا الفساد ونهب تلك المجتمعات العربية ضمن أجندتها دون اللجوء إلى التمويل الأجنبي في هذا الشأن ومن يدعمها أذن؟

٦ هـــل يمكـــن للحركة العربية أن تتخذ موقفاً يميز بين عالمية الحركة ومفاهيمها وبين محاولات السيطرة والهيمنة وأن تضع خيطاً بين الخطابين واللهجتين؟

٧ هـــل يمكن للحركة العربية أن تتناسى أمراضها وصراعاتها وأن نشعر بجدية المرحلة وأنه لا وقت لضيق الأفق الحقوقي؟

٨ هل يمكن للحركة العربية أن تعمل على تهميش جملة الادعاءات والتهم المنسوبة إليها من جانب الحكومات وأن تعتمد على نفسها تمويلاً وتجذيراً في الواقع العربي؟

٩ هـــل يمكـــن للحركة العربية أن تعمل في مناخ قانوني يحترم توجهاتها وأعمالها دون حصارها بقوانين الطوارئ والجمعيات والمحاكم الاستثنائية؟

١٠ هل يمكن للميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر بواسطة الحكومات العربية حل كافة هذه القضايا؟

هـذه بعـض الأسـئلة الجادة التي تتطلب الإجابة عليها بشفافية لمحاولة الخروج بحقوق الإنسان من عنق الزجاجة في الوطن العربي وإيجاد دور حقيقي وواقعي وفعال في خدمة قضايا المواطن العربي الحقوقية.

الندوة العربية حول تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان

صنعاء ٢١ – ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٢م

مقترحات صنعاء بشأن تحديث
الميثاق العربي لحقوق الإنسان

مقدمة :

تأكيداً للدور الذي تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني من اجل تعزيز واحترام مبادئ حقوق الإنسان، واستكمالاً لجهودها الهادفة لترسيخ هذه المبادئ في المجتمعات العربية، واستجابة للتحديات المطروحة عليها لتحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان بما يلبي مبادئ حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا، والمنصوص عليها في المعاهدات والمواثيق الدولية ذات الشأن وبناء على الدعوة التي وجهها مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان بالجمهورية اليمنية، والتي جاءت استجابة لدعوة جامعة الدول العربية لتحديث الميثاق في أعقاب رسالة الجمهورية اليمنية للجامعة والمطالبة بضرورة العمل على تحديث الميثاق، تنادي عدد من الخبراء العرب وممثلي المنظمات غير الحكومية في البلدان العربية للاجتماع في مدينة صنعاء يومي الحادي والعشرين والثاني والعشرين من شهر كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٢ عديدة منها ندوة المركز العربي للتربية على القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان مع جامعة ليون في فرنسا، ولقاء عمان في الثامن من شهر تشرين أول/ أكتوبر عام ٢٠٠٢ الذي نظمه مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، وشارك فيه كل من: مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان، المركز العربي للتربية على القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، والبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، والندوة الفكرية التي نظمها منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان ومركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان في صنعاء، في الثالث عشر من تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ والتي أوصت بعقد ندوة متخصصة يدعى لها خبراء عرب وممثلون عن المنظمات العربية العاملة في مجال حقوق الإنسان وقد دعا مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان عدداً من الخبراء العرب وممثلي منظمات حقوق الإنسان العربية لعقد ندوة في صنعاء خلال يومي الحادي والعشرين والثاني والعشرين من شهر كانون أول/ ديسمبر٢٠٠٢ وشارك فيها ٧٠ مشارك من : اليمن، مصر، الأردن، فلسطين، سوريا، المغرب، تونس، الجزائر، الإمارات العربية المتحده، الكويت، البحرين، المملكة العربية السعودية، والسودان، فضلاً عن مشاركة جامعة الدول العربية ممثلة بالسيد محمود راشد، رئيس دائرة حقوق الإنسان مندوباً عن معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية.

لقد عقدت الندوة أعمالها خلال اليومين المذكورين، وبدأتها بجلسة عامة، استعرضت خلالها التطورات التي مر بها الميثاق العربي لحقوق الإنسان وطرح المشاركون رؤية نقدية

موضـــوعية حول نصوصه وأوصى المشاركون بضرورة تقديم مقترحات ورؤى جديدة لتحديث الميـــثاق بعد نقاش عدد من أوراق عمل خلفية أعدت من قبل خبراء ونشطاء عرب في حقوق الإنسان، أعدت ووزعت مسبقاً على المشاركين وترجمة لتلك التوصية، شكلت ثلاث لجان عمل على النحو التالي:

١ لجنة الحقوق المدنية والسياسية.
٢ لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٣ لجنة آليات الحماية.

لقـد عكـف أعضـاء هذه اللجان على إعادة قراءة الميثاق العربي لحقوق الإنسان بجدية وهمة عالية وكذلك الأوراق الخلفية ومحاضر المناقشات في الجلسات العامة، قدموا ملاحظاتهم علـى مـواد الميثاق ومقترحاتهم على تعديل بعض المواد أو إضافة مواد جديدة وعمل مقررو اللجان على صياغة تلك الملاحظات والمقترحات وقدموها كقراءة أولية لمشروع تحديث الميثاق أمـام اجـتماع موسـع لمناقشتها وبعد ذلك عقدت جلسة ختامية لقراءة المشروع في صيغته النهائـية وإقـراره واستناداً إلى ما قدم من مقترحات من قبل المشاركين في الندوة فقد خرجت الندوة بالمقترحات التالية:

أولاً : التعديلات المقترحة حول الحقوق السياسية والمدنية :

عـند كل إشارة استثناء وردت في الميثاق وتشير إلى القانون أو في حدود القانون فيجب إلغاؤهـا لكونهـا تمـثل قـيداً على الحق أو تضاف إليها عبارة " القانون الذي يتطلبه مجتمع ديمقراطي ودولة المؤسسات وأن لا ينتقص من الحقوق الطبيعية للإنسان " .

١ المادة (٣) تبقى كما جاءت بالميثاق.

٢ المـادة (٤) يقترح إلغاء الفقرة (أ) من الميثاق ، وبالنسبة للفقرة (ب) يقترح إضافة بعد عبارة الطوارئ العامة ما يلي : المعلنة رسمياً وأن تتخذ الدولة الطرف من الإجراءات مـا يلائم الخطر الحقيقي على أن تزال هذه الإجراءات بانتهاء الخطر، وأن لا يبيح إعلان حالة الطوارئ التحلل من الالتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضى هذا الميثاق والقانون الدولي وعدم اشتمالها على تمييز مبررة العـرق أو الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين أو

الأصل الاجتماعي .

٣ الفقرة (ج) يقترح أن يضاف إليها بعد عبارة " والضمانات الخاصة " بالحق في الحياة والحرية الدينية والحق في الشخصية القانونية مع الإشارة إلى المواد ذات الصلة بهذا الميثاق .

٤ المادة (٥) يجب الفصل بين الحق في الحياة والحق في السلامة الشخصية ، ولا يجوز حرمان أي شخص من حريته بالقبض والتفتيش والاحتجاز إلاّ بناء على أمر قضائي وله الحق في الاستعانة بمحامي .

٥ المادة (٦) يقترح إضافة بعد عبارة " صدور ذلك النص " (العقوبة شخصية).

٦ المادة (٧) يقترح إضافة نص يبين أن المحاكمة قانونية وتكون من خلال المحكمة المختصة والعادية والمحايدة .

٧ المادة (٨) يقترح إضافة بعد عبارة " أو إيقافه " عبارة أو تفتيشه وفي نهاية المادة بعد عبارة " دون إبطاء " يقترح إضافة عبارة خلال ٢٤ ساعة وأن يتمكن أي شخص محتجز من الاستعانة بمحامي وأن عدم التمكين من ذلك يعرض الإجراءات للبطلان .

٨ المادة (٩) يقترح إضافة فقرة جديدة للمادة بحيث تكون كالتالي جميع الناس متساوون أمام القانون وتكفل الدول الأطراف استقلال القضاء والمحاماة .

٩ فيما يتعلق بالمواد (١٠ ، ١١ ، ١٢) يقترح إلغاء عقوبة الإعدام كمبدأ عام وقد ترى الجامعة العربية أن لا يكون ذلك في الميثاق وأن يكون ضمن بروتوكول خاص وإلى أن يتم ذلك يقترح الآتي :

١ مادة (١٠) إضافة عبارة حق الاستئناف والنقض للحكم .

٢ مادة (١١) إضافة بعد " جريمة سياسية عبارة (أو بواسطة قضاء غير طبيعي)

٣ مادة (١٢) يقترح إضافة ما يلي :

تؤجل عقوبة الإعدام للمرأة الحامل إلى ما بعد عامين من إتمام عملية الوضع .

لا يعدم من تجاوز الخامسة والسبعين عاماً .

٤ المادة (١٣) يقترح إضافة :

مبدأ عدم سقوط الجريمة بالتقادم .

عدم الإفلات من العقاب في جرائم التعذيب.

الحق في التعويض عن ممارسة مثل هذه الأفعال من قبل الدولة الطرف والقائمين على التعذيب وتكفل الدولة إعادة تأهيل ضحايا التعذيب البدني والنفسي .

التعذيب جريمة يعاقب عليها القانون وتكون العقوبة رادعة .

٥ المـــادة (١٥) يقـــترح إضافة ، وأن تتوفر للمتهم جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفســـه بشخصه أو بواسطة محام يختاره في محاكمة علنية وتزوده المحكمة بمحام يدافع عنه بدون أجر في حال عجزه عن دفع الأتعاب .

يتم مراعاة الحد الأدنى لمعاملة السجناء التي اعتمدتها الأمم المتحدة .

يراعي في الجزاءات الموقعة على الأحداث وكذلك في تنفيذها ما يحقق إصلاحهم وتهذيبهم.

٦ المادة (١٦) يقترح إضافة عبارة " الحق في التعويض في حالة الخطأ القضائي"

٧ المادة (١٨) يقترح تعديل المادة وتصاغ كالتالي " لكل إنسان الحق بشخصيته القانونية " .

٨ المادة (١٩) يقترح أن تضاف بعد عبارة " الشعب مبدأ السلطات " العبارة التالية " مبدأ حـــق المواطن في إدارة الشئون السياسية لبلاده ويتضمن ذلك حق الانتخابات الحرة والنزيهة بالاقـــتراع الســـري ، وحـــق المواطن بالترشيح والانتخاب والمساواة بين الناس دون تميز ، وتضمن الدول الأطراف حق النساء في المشاركة السياسية بكافة أشكالها وبما يحقق المساواة والإنصاف .

٩ بالنســـبة للمواد (٢٠ ، ٢١ ، ٢٢) والمتعلقة بحرية الانتقال يقترح إضافة عبارة، يحق لكـــل مواطـــن من مواطني الدول الأطراف اللجوء إلى القضاء وطلب التعويض في حالة فرض قيود للممارسة هذا الحق .

١٠ المادة (٢٣) يقترح تعديل نص المادة كالتالي :

" يحق لكل مواطن اللجوء إلى بلد آخر هرباً من الاضطهاد أو بسبب انتقاص حقه في الحياة " وتضـــمن الدول الأطراف عدم تسليم اللاجئين أو ملتمسي اللجوء سواء لبلدانهم أو لأية بلدان أخرى .

١١ المـــادة (٢٤) يقترح تعديل نص المادة ليصبح كالتالي : " تضمن الدول الأطراف عدم إسقاط جنسية مواطنيها تحت أي ظرف كما تضمن عدم منعهم من اكتساب أية جنسية أخرى ، وللأبـــناء الحـــق فـــي اكتساب جنسية والديهم (الأب والأم) بشكل تلقائي مع مراعاة المصالح

الفضلى للأطفال .

١٢ المـــادة (٢٥) يقـترح أن يضـاف للمادة العبارة التالية " ويحظر تجريد المواطن من أمواله وممتلكاته بغير حكم قضائي بات "

١٣ المـــادة (٢٦) يقترح أن يضاف إلى المادة ما يلي: وتضمن الدول الأطراف لمواطنيها الحـق فـي التعبـير والاتصـال والحصول على المعلومات وتداولها بكل الوسائل وبما يضمن النزاهة والشفافية (ويتم تغيير كلمة العقيدة بـ " حرية الاعتقاد والفكر والرأي "

١٤ المـــادة (٢٨) يقـترح شطب عبارة إلاّ ما تستوجبه دواعي الأمن القومي حتى نهاية الفقـرة ، ويضاف إليها : " وتضمن الدول الأطراف لمواطنيها والمقيمين بها الحق في التعبير السلمي عن مطالبهم " .

١٥ فـيما يـتعلق بالمـادة (٣٣) بالميثاق يقترح أن تأتي ضمن الجزء الخاص بالحقوق السياسـية والمدنـية كونها تتعلق بالوظيفة العامة ، وأن يكون نصها كما يلي : " لكل مواطن الحق في المشاركة في إدارة الشئون العامة لبلده والحق في شغل الوظيفة العامة وتكفل الدول الأطراف مبدأ التداول السلمي للسلطة .

يقترح إضافة مواد أخرى كما يلي :

١ حرية تكوين الجمعيات السياسية وغير السياسية بالإخطار فقط .

٢ حظر كل أشكال الرق والعبودية وتجريم الاستغلال الجنسي للنساء والأطفال .

٣ كفالة الدول الأطراف مبدأ استقلالية القضاء وحياديته .

ثانياً : التعديلات المقترحة حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:-

المـــادة (٢٩) نصت المادة (٢٩) من الميثاق على كفالة الحق في تشكيل النقابات والحق في الإضراب ، دون تحديد الحريات مما يجعل هذا الحق دون محتوى محدد . ولذا يقترح قسم المـــادة المذكورة إلى قسمين ، القسم الأول يخصص للحق في العمل النقابي والحريات المنبثقة عنه ، القسم الثاني يخصص للحق في الإضراب بحيث يكون مقترح التعديل كالآتي :

المادة (٢٩)

أ : تكفـــل الدول الأطراف لمواطنيها الحق في تشكيل النقابات والحق في الانضمام إلى النقابة التي يخـتارها دونمـا قـيد سـوى أحكـام نظام النقابة المعينة وبما يحقق الحماية لحقوقهم الاجتماعية

والاقتصادية والدفاع عن مصالحهم المشتركة .

ب : تكفل الدول الأطراف حق النقابات في التنسيق وتكوين اتحادات لها وتضمن حق النقابات والاتحادات في تكوين اتحادات عربية على المستوى الإقليمي والانضمام إليها بحريه.

ج- تكفل الدول الأطراف حق النقابات في ممارسة نشاطها بحرية دونما قيود غير تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن أو النظام العام أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم .

مادة ( ) تكفل الدول الأطراف الحق في الإضراب وممارسته وفقاً للقانون النافذ في البلد المعني.

١ المادة (٣٠) يقترح إضافة نص على المادة المذكورة ويقترح أن تكون الإضافة كما يلي:-

٢ وتقوم باتخاذ كافة التدابير التشريعية والمؤسسية والتنموية لتحقيق التمتع بالحق في العمل والحق في الضمان الاجتماعي الشامل.

٣ المواد (٣١ و ٣٢) تبقى كما هي.

٤ المادة (٣٣) من الميثاق يقترح نقلها إلى الجزء الخاص بالحقوق السياسية كونها تتعلق بالوظيفة العامة.

٥ مادة ( ) مضافة ومقترحة :

أ) تكفل الدول الأطراف لمواطنيها مبدأ تكافؤ الفرص في التمتع بحق العمل واتخاذ التدابير المحققة لذلك عن طريق التعاون الإقليمي والدولي عن طريق (وإعطاء عناية خاصة بالنساء).

٦ الأخذ بسياسات تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مستدامة ، وعماله كاملة ومنتجة تكفل التأمين المستمر لوجود فرص عمل.

٧ إيجاد برامج التدريب والتأهيل المهني المستمر لمواكبة التطورات التكنولوجية.

٨ إيجاد الضمانات القانونية والعملية لتوفير ظروف عمل تكفل السلامة والصحة للعاملين ، وتحديد ساعات العمل والإجازات وفقاً لقواعد منظمة العمل الدولية ، وإيجاد الضمانات القانونية لجميع العمال في المساواة في فرص الترقية طبقاً لمعياري الأقدمية والكفاءة ، وعدم جواز إخضاع هذه الحقوق لأية اعتبارات أخرى.

٩ تكفـــل الـــدول الأطـــراف في هذا الميثاق للعمال من مواطني دولة أخرى طرف تقديم المســـاعدات لهـــم ولعوائلهم للإقامة والاستقرار وحماية حقوقهم القانونية بما في ذلك حقوق الإنســـان كافة التي تعترف بها الدولة المضيفة للمواطنين العرب من غير مواطنيها وعلى أساس مبدأ (المعاملة الوطنية) فيما يتعلق بالحقوق المقررة لهم بمقتضى قانون البلد المعني.

مادة ( ) مقترح بإضافتها :

تضـــمن الدولة الطرف لكل مواطن الحق في التمتع برعاية اجتماعية وصحية بدنية ونفسية ، وتوفـــير الوقاية اللازمة من الأمراض الوبائية والمستوطنة والمهنية ، واتخاذ التدابير المؤسسية والمادية الكافية لتأمين ممارسة هذا الحق فعلاً والعمل على توفير المنشآت والقدرات البشرية والعقاقير الطبية المجانية والبيئة الصحية الخالية من التلوث.

١-المادة (٣٤) متقرح بتعديلها على النحو التالي:-

تكفل الدول الأطراف حق مواطنيها في التعليم ، ويكون التعليم الأساسي على الأقل إلزامياً ، ويكون التعليم في كافة المراحل الأخرى الثانوية والفنية والمهنية والجامعية متاحاً للجميع ومجاناً ، وأن يوجـــه نحو تكوين الشخصية الحرة والمتكاملة ، وتعزيز قيم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية واحترامها ، وتقوم الدول الأطراف بتوفير المتطلبات اللازمة لصيانة هذا الحق.

٢-المادة (٣٥) يقترح شطب عبارة يعتز بالقومية العربية من النص .

٣-المادة (٣٦) يقترح وضع إضافة لنص المادة ومقترح الإضافة كما يلي:-

تكفـــل الـــدول الأطـــراف لكل فرد حق المشاركة في الحياة الثقافية وتوفير فرص لتنمية ملكـــاتهم الثقافـــية والإبداعية والأدبية والفكرية والإفادة من منجزات التقدم العلمي والتقانه ، وحماية الحقوق المادية والمعنوية للمؤلف والمخترع والمكتشف ، وصيانة حصانه المصنفات الفنـــية والإبداعـــية والأدبـــية والعلمية بما في ذلك التراث الوطني والقومي والإنساني وطرق وأساليب الإنتاج الحرفي.

٤-المـــادة (٣٧) يقـــترح إضافة للمادة عبارة وتضمن الدول الأطراف حق استعمال اللغة الخاصة بالأقليات .

٥-المـــادة (٣٨) يقـــترح تعديلهـــا بإضـــافة بـــند للمـــادة وهـــو البند (ج) ويقترح

أن يكون نصه كالآتي:

ج) تكفل الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة لصيانة هذه الحقوق وتشمل:

١. حق كل إنسان (ذكر أو أنثى) في تكوين أسرة ، وتقدم الدولة الطرف المساعدة الكافية والدعم الكامل لتكوين الأسرة وتمكينها من القيام بأدوارها في المجتمع ، وينعقد الزواج برضاء الرجل والمرأة وإرادتهما الحرة دون إكراه بأية صورة من الصور.

٢. تكفل الدول الأطراف رعاية الأطفال صحياً ونفسياً وتحميهم من كل أشكال الاستغلال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وتوفير رعاية وحماية خاصة للأمهات خلال فترة معقولة قبل الوضع وبعدة دون أي تميز ولأي سبب كان.

٣. تكفل الدول الأطراف رعاية وحماية خاصة للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة طبقاً لحاجاتهم وقدراتهم الجسدية والذهنية .

٤. تكفل الدول الأطراف للمسنين والعجزة الرعاية الكاملة بما يضمن لهم حياة كريمة.

٥. تضمن الدول الأطراف فرص تحقيق التنمية البدنية والذهنية للشباب بمختلف الوسائل المتاحة.

٦. المادة (٣٩) يقترح إلغائها لأن مضمونها ضمن في المادة (٣٨).

يتم إضافة مادة جديدة تتضمن الحق بالحقوق الجديدة كالتالي:-

الحق في التنمية، الحق في السلام، الحق في بيئة سليمة، الحق في مستوى معيشي مقبول.

<u>ثالثاً: التعديلات المقترحة حول الآليات :</u>

١.المادة (٤٠) من الميثاق ، يقترح إن تعدل ويضاف إليها ما يلي:-

٢.يضاف نص للمادة يقترح أن يكون (وتنشأ في إطار الميثاق لجنة خبراء عربية

يشار إليها باسم اللجنة وذلك من أجل النهوض بحقوق الإنسان في الدول الأطراف).

٣.يقترح إضافة على الفقرة (ب) من المادة (٤٠) بحيث تكون: تتكون اللجنة من سبعة أعضاء من مرشحي الدول والأطراف ولكل دولة الحق في ترشيح شخصين من جنسيتها ، كما يحق لها ترشيح شخص ثالث من جنسية أخرى وتجرى الانتخابات ... وعلى أن يتضمن التمثيل عضوات من النساء.

٤.يقترح تعديل الفقرة (هـ) من المادة (٤٠) من الميثاق ، بحيث تكون: يُنتخب أعضاء اللجنة لفترة أربع سنوات ، ويتم التجديد لثلاثة منهم كل سنتين على أن لا يجوز التجديد لأي عضو أو عضوه إلا لمرة واحدة.

٥.يقترح تعديل الفقرة (ز) من المادة (٤٠) من الميثاق بحيث تكون : تنعقد اللجنة مرتين في العام ، بدعوة من رئيس اللجنة ، أو ثلثي الأعضاء ، ويمكن للجنة دعوة الأمين العام لحضور اجتماعاتها دون مشاركة في التصويت ، كما يجوز للأمين العام للجامعة دعوة اللجنة للانعقاد في حالات الضرورة.

٦.يقترح تعديل الفقرة (و) من المادة (٤٠) من الميثاق بحيث تتضمن: يشترط في المرشحين أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة العالية ومن ذوي المناقب الخلقية الرفيعة ومن المشهود لهم بالاختصاص في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي ، على أن يعمل الخبراء بصفتهم الشخصية وبكل تجرد ونزاهة واستقلالية وحيادية.

٧.المادة (٤١) من الميثاق يقترح تعديل البند (٣) من المادة (٤١) بحيث يتضمن:

٨.ترفع اللجنة تقريراً مشفوعاً بآراء الدول الأطراف وملاحظاتها إلى مجلس جامعة الدول العربية، على أن ترفقها بتوصيات محدودة .

٩.اقتراحات بإضافة مواد جديدة للميثاق كالتالي:

١٠.مادة ( ) أ. تختص اللجنة باستقبال الشكاوي والتقارير عن انتهاكات حقوق الانسان من الدول الاطراف أو الشكاوي والتقارير الصادرة من المنظمات غير الحكومية والجماعات أو الأفراد على أن توضع شروطاً لإجراءات تقديم الشكاوي والتقارير بما يكفل حماية حقيقة لحقوق الإنسان.

ب. تختص اللجنة بإصدار تعليقات بتفسير بنود الميثاق.

مادة ( ) يجوز تعديل أو تغيير أو تنقيح هذا الميثاق إذا طلبت إحدى الدول الأطراف أو إحدى المنظمات غير الحكومية المعترف بها من قبل جامعة الدولة العربية (اعتماداً على المنظومة الدولية لحقوق الإنسان) ذلك كتابة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية.

١١.مادة ( ) يجوز أن يتضمن الميثاق نصاً يسمح بإصدار برتوكولات اختيارية مكملة للميثاق.

١٢.مادة (

١٣.) تؤسس محكمة يكون أسمها المحكمة العربية لحقوق الإنسان

١٤.يقترح استحداث منصب مفوض سامي يراعي حقوق الإنسان العربي تكون درجته الوظيفية عالية.

١٥.يقترح إضافة (تعطى اللجنة الحق في دراسة تقارير الدول الأطراف حسب ما هو جاري العمل به في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان ، وبالقيام بما هو ممكن من أنشطة وبرامج من أجل النهوض بحقوق الإنسان في الدول العربية)

وإضافة نص آخر يكون كالتالي:

(تكليف لجنة الخبراء بمهمة القيام بمساعي حميدة بين دولتين طرف في الميثاق بغرض الوصول إلى حل ودي بينهما فيما يتعلق بمسألة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها في الميثاق العربي).

اقتراح عام:

اقــترح المشــاركون تكويــن لجــنة صــياغة للميثاق العربي مكونة من خبراء تعينهم الدول والمنظمات غير الحكومية صاحبة الاقتراح.

الميثاق العربي لحقوق الإنسان

- "الديباجة":

وانطلاقاً من إيمان الأمة العربية بكرامة الإنسان منذ أن أعزها الله بأن جعل الوطن العربي مهد الديانات وموطن الحضارات التي أكدت حقه في حياة كريمة على أسس من الحرية والعدل والسلام.

وتحقيقاً للمبادئ الخالدة التي أرستها الشريعة الإسلامية والديانات السماوية الأخرى في الأخوة والمساواة بين البشر.

واعتزازاً منها بما أرسته عبر تاريخها الطويل من قيم ومبادئ إنسانية كان لها الدور الكبير في نشر مراكز العلم بين الشرق والغرب مما جعلها مقصداً لأهل الأرض والباحثين عن المعرفة والثقافة والحكمة.

وإذ بقى الوطن العربي يتنادى من أقصاه إلى أقصاه حفاظاً على عقيدته، مؤمناً بوحدته، مناضلاً دون حريته، مدافعاً عن حق الأمم في تقرير مصيرها والحفاظ على ثرواتها وإيماناً بسيادة القانون وأن تمتع الإنسان بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص هو معيار أصالة أي مجتمع.

ورفضاً للعنصرية والصهيونية اللتين تشكلان انتهاكاً لحقوق الإنسان وتهديداً للسلام العالمي.

وإقراراً بالارتباط الوثيق بين حقوق الإنسان والسلام العالمي.

وتأكيداً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحكام العهدين الدوليين للأمم المتحدة بشأن الحقوق والحريات المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام.

ومصداقاً لكل ما تقدم اتفقت على ما يلي:

((القسم الأول))

المادة (١):

أ- لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير والسيطرة على ثرواتها ومواردها الطبيعية ولها

استناداً لهذا الحق أن تقرر بحرية نمط كيانها السياسي وأن تواصل بحرية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ب- أن العنصرية والصهيونية والاحتلال والسيطرة الأجنبية هي تحد للكرامة الإنسانية وعائق أساسي يحول دون الحقوق الأساسية للشعوب ومن الواجب إدانة جميع ممارستها والعمل على إزالتها.

((القسم الثاني))

المادة (٢):

تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل لكل إنسان موجود على أراضيها وخاضع لسلطتها حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة فيه دون أي تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر دون أي تفرقة بين الرجال والنساء.

المادة (٢):

ج- لا يجوز تقييد أي من حقوق الإنسان الأساسية المقررة أو القائمة في أية دولة طرف في هذا الميثاق استناداً إلى القانون أو الاتفاقيات أو العرف كما لا يجوز التحلل منها بحجة عدم إقرار الميثاق لهذه الحقوق أو إقرارها بدرجة أقل.

د- لا يجوز لأية دولة طرف في هذا الميثاق التحلل من الحريات الأساسية الواردة فيه والتي يستفيد منها مواطنو دولة أخرى تتعامل وتلك الحريات بدرجة أقل.

المادة (٤):

أ- لا يجوز فرض قيود على الحقوق والحريات المكفولة بموجب هذا الميثاق سوى ما ينص عليه القانون ويعتبر ضرورياً لحماية الأمن والاقتصاد الوطنيين أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق وحريات الآخرين.

ب- يجوز للدول الأطراف في أوقات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة أن تتخذ من الإجراءات ما يحلها من التزامها طبقاً لهذا الميثاق إلى المدى الضروري الذي تقتضيه بدقة

متطلبات الوضع.

ج- ولا يجوز بأي حال أن تمس تلك القيود أو أن يشمل هذا التحلل الحقوق والضمانات الخاصة بحظر التعذيب والإهانة والعودة إلى الوطن واللجوء السياسي والمحاكمة وعدم جواز تكرار المحاكمة عن ذات الفعل وشرعية الجرائم والعقوبات.

المادة (٥):

لكل الفرد الحق في الحياة وفي الحرية وفي سلامة شخصه ويحمي القانون هذه الحقوق.

المادة (٦):

لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني ولا عقوبة على الأفعال السابقة لصدور ذلك النص. وينتفع المتهم بالقانون اللاحق إذا كان في صالحه.

المادة (٧):

المتهم برئ إلى أن تثبت إدانته بمحاكم قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه.

المادة (٨):

لكل إنسان الحق في الحرية والسلامة الشخصية فلا يجوز القبض عليه أو حجزه أو إيقافه بغير سند من القانون أن يقدم إلى القضاء دون إبطاء.

المادة (٩):

جميع الناس متساوون أمام القضاء وحق التقاضي مكفول لكل شخص على أقليم الدولة.

المادة (١٠):

لا تكون عقوبة الإعدام إلا في الجنايات البالغة الخطورة ولكل محكوم عليه بالإعدام الحق في طلب العفو أو تخفيض العقوبة.

المادة (١١):

لا يجوز في جميع الأحوال بعقوبة الإعدام في جريمة سياسية.

المادة (١٢):

لا يجوز تنفيذ حكم الإعدام فيمن يقل عمره عن ثمانية عشر عاماً أو في امرأة حامل حتى تضع حملها أو على أم مرضع إلا بعد انقضاء عامين على تاريخ الولادة.

المادة (١٣):

أ- تحمي الدول الأطراف كل إنسان على إقليمها من أن يعذب بدنياً أو نفسياً أو أن يعامل معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهنية أو حاطة بالكرامة وتتخذ التدابير الفعالة لمنع ذلك وتعتبر ممارسة هذه التصرفات أو الإسهام فيها جريمة يعاقب عنها.

ب- لا يجوز إجراء تجارب طبية أو علمية على أي إنسان دون رضائه الحر.

المادة (١٤):

لا يجوز حبس إنسان ثبت إعساره عن الوفاء بدين أو أي التزام مدني.

المادة (١٥):

يجب أن يعامل المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية معاملة إنسانية.

المادة (١٦):

لا تجوز محاكمة شخص عن جرم واحد مرتين.

ولمن تتخذ ضده هذه الإجراءات أن يطعن في شرعيتها ويطلب الإفراج عنه.

ولمن كان ضحية القبض أو الإيقاف بشكل غير قانوني الحق في التعويض.

المادة (١٧):

للحياة الخاصة حرمتها، المساس بها جريمة وتشمل هذه الحياة الخاصة خصوصيات الأسرة وحرمة المسكن وسرية المراسلات وغيرها من وسائل الاتصالات الخاصة.

المادة (١٨):

الشخصية القانونية صفة ملازمة لكل إنسان.

المادة (١٩):

الشعب مصدر السلطات والأهلية السياسية حق لكل مواطن رشيد يمارسه طبقاً للقانون.

<u>المادة (٢٠):</u>

لكل فـرد مقيـم على إقليم دولة حرية الانتقال واختيار مكان إقامة في أي جهة من هذا الإقليم في حدود القانون.

<u>المادة (٢١):</u>

لا يجوز بشكل تعسفي أو غير قانون منع المواطن من مغادرة أي بلد عربي بما في ذلك بلده. أو فرض حظر على إقامته في جهة ما، أو إلزامه بالإقامة في أية جهة من بلده.

<u>المادة (٢٢):</u>

لا يجوز نفي المواطن من بلده أو منعه من العودة إليه.

<u>المادة (٢٣):</u>

لكل مواطن الحق في طلب اللجوء السياسي إلى بلاد أخرى هرباً من الاضطهاد ولا ينتفع بهذا الحق من سبق تتبعه من أجل جريمة عادية تهم الحق العام ولا يجوز تسليم اللاجئين السياسيين.

<u>المادة (٢٤):</u>

لا يجوز إسقاط الجنسية الأصلية عن المواطن بشكل تعسفي ولا ينكر حقه في اكتساب جنسية أخرى بغير سند قانوني.

<u>المادة (٢٥):</u>

حق الملكية الخاصة مكفول لكل مواطن ويحظر في جميع الأحوال تجريد المواطن في أمواله كلها أو بعضها بصورة تعسفية أو غير قانونية.

<u>المادة (٢٦):</u>

حرية العقيدة والفكر والرأي مكفولة لكل فرد.

<u>المادة (٢٧):</u>

للأفراد من كل دين الحق في ممارسة شعائرهم الدينية، كما لهم الحق في التعبير عن أفكارهم عن طريق العبارة أو الممارسة أو التعليم وبغير إخلال بحقوق الآخرين ولا يجوز فرض أية قيود على ممارسة حرية العقيدة والفكر والرأي إلا بما نص عليه القانون.

المادة (٢٩):

تكفل الدولة الحق في تشكيل النقابات والحق في الإضراب في الحدود التي ينص عليها القانون.

المادة (٣٠):

تكفل الدولة لكل مواطن الحق في عمل يضمن له مستوى معيشياً يؤمن المطالب الأساسية للحياة كما تكفل له الحق في الضمان الاجتماعي الشامل.

المادة (٣١):

حرية اختيار العمل مكفولة والسخرة محظورة ولا يعد من قبل السخرة إرغام الشخص على أداء عمل تنفيذاً لحكم قضائي.

المادة (٣٢):

تضمــن الدولة للمواطنين تكافؤ الفرص في العمل والأجر العادل والمساواة في الأجور عن الأعمال المتساوية القيمة.

المادة (٣٣):

لكل مواطن الحق في شغل الوظائف العامة في بلاده.

المادة (٣٤):

محو الأمية التزام واجب، والتعليم حق لكل مواطن.. على أن يكون الابتدائي منه إلزامياً كحد أدنى وبالمجان وأن يكون كل من التعليم الثانوي والجامعي ميسوراً للجميع.

المادة (٣٥):

للمواطنين الحق في الحياة في مناخ فكري وثقافي يعتز بالقومية العربية ويقدس حقوق

الإنسان ويرفض التفرقة العنصرية والدينية وغير ذلك من أنواع التفرقة ويدعم التعاون الدولي وقضية السلام العالمي.

المادة (٣٦):

لكل فرد حق المشاركة في الحياة الثقافية وحق التمتع بالأعمال الأدبية والفنية وتوفير الفرص له لتنمية ملكاته الفنية والفكرية والإبداعية.

المادة (٣٧):

لا يجوز حرمان الأقليات من حقها في التمتع بثقافتها أو اتباع تعاليم دياناتها.

المادة (٣٨):

أ- الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع وتتمتع بحمايته.
ب- تكفل الدولة للأسرة والأمومة والشيخوخة رعاية متميزة وحماية خاصة.

المادة (٣٩):

للشباب الحق في أن تتاح له أكبر فرص التنمية البدنية والعقلية.

((القسم الثالث))

المادة (٤٠):

أ- تنتخب دول مجلس الجامعة الأطراف في الميثاق لجنة خبراء حقوق الإنسان بالاقتراع السري.
ب- تتكون اللجنة من سبعة أعضاء من مرشحي الدول الأعضاء أطراف الميثاق وتجري الانتخابات الأولى للجنة بعد ستة أشهر من دخول الميثاق حيز النفاذ ولا يجوز أن تضم اللجنة أكثر من شخص واحد من دولة واحدة.
ج- يطلب الأمين العام من الدول الأعضاء تقديم مرشحيها وذلك قبل شهرين من موعد الانتخابات.
د- يشترط في المرشحين أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة العالية في مجال عمل اللجنة، على أن يعمل الخبراء بصفتهم الشخصية وبكل تجرد ونزاهة.

هـ- ينتخب أعضاء اللجنة لفترة ثلاث سنوات ويتم التجديد لثلاثة منهم لمرة واحدة ويجري اختيار أسماء هؤلاء عن طريق القرعة، كما يراعى مبدأ التداول ما أمكن ذلك.

و- تنتخب اللجنة رئيسها وتضع لائحة داخلية لها توضح أسلوب عملها.

ز- تعقد اللجنة اجتماعاتها بمقر الأمانة العامة للجامعة بدعوة من الأمين العام، ويجوز لها بموافقته عقد اجتماعاتها في بلد عربي آخر إذا اقتضت ضرورة العمل ذلك.

المادة (٤١):

١- تقوم الدول الأطراف بتقديم تقارير إلى لجنة خبراء حقوق الإنسان على النحو التالي:

أ- تقرير أولي بعد سنة من تاريخ نفاذ الميثاق.

ب- تقارير دورية كل ثلاث سنوات.

ج- تقارير تتضمن إجابات الدول عن استفسارات اللجنة.

٢- تدرس اللجنة التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء الأطراف في الميثاق وفقاً لنص الفقرة الأولى من هذه المادة.

٣- ترفع اللجنة تقريراً مشفوعاً بآراء الدول وملاحظاتها إلى اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في الجامعة العربية.

((القسم الرابع))

المادة (٤٢):

أ- يعرض الأمين العام لجامعة الدول العربية هذا الميثاق بعد موافقة مجلس الجامعة عليه، على الدول الأعضاء للتوقيع والتصديق أو الانضمام إليه.

ب- يدخل هذا الميثاق حيز النفاذ بعد شهرين من تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام السابعة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

المادة (٤٣):

يصبح هذا الميثاق نافذاً بالنسبة لكل دولة، بعد دخوله حيز النفاذ، بعد شهرين من تاريخ إيداع وثيقة تصديقها أو انضمامها لدى الأمانة العامة. ويقوم الأمين العام بإخطار الدول الأعضاء بإيداع وثيقة التصديق أو الانضمام.

قوائم المشاركين في مؤتمر تحديث الميثاق القاهرة ١٨-١٩ يناير ٢٠٠٣

م	الأسم	الجهة	البلد
١.	سـمير أنور عبد الحميد	التربية والتعليم	القاهرة
٢.	مكرم عياد سعيد	التربية والتعليم	القاهرة
٣.	وليد إبراهيم محمد	التربية والتعليم	القاهرة
٤.	أحمد نبيه سكران	التربية والتعليم	القاهرة
٥.	عـبد ربه نصيف بشاي	وزارة التربية والتعليم إدارة مصر القديمة التعليمية	القاهرة
٦.	طارق أحمد محمد عبد القادر	مدرس ثانوي	القاهرة
٧.	محمود مرتضى	مركز دراسات وبرامج التنمية البديلة	القاهرة
٨.	علي السيد علي	صحفي- جريدة آفاق عربية	القاهرة
٩.	محمد محمد غنيم	صحفي- جريدة الوطن العربي	القاهرة
١٠.	خـالد محمـود الحنفي رمضان	صحفي- جريدة الوطن العربي	القاهرة
١١.	أسامة خالد	صحفي	القاهرة
١٢.	مصـطفى أحمـد عمارة	صحفي- مراسل جريدة الزمان اللندنية	القاهرة

١٣.	أحمد سليمان	قناة النيل للأخبار	القاهرة
١٤.	حسام بهجت	المبادرة المصرية للحقوق الشخصية	القاهرة
١٥.	سماح عوض حسن	جمعية المرأة والمجتمع	القاهرة
١٦.	خليل أبو الحسن محمد	مركز حابي للحقوق الشخصية	القاهرة
١٧.	عصام الدين محمد سيد	مركز المنوب	القاهرة
١٨.	صابر أحمد نايل	مستقل	القاهرة
١٩.	عبد الفتاح حامد عبد الفتاح	اتحاد المحامين الأفروأسيوي	القاهرة
٢٠.	عمر الطيبي	مكتب الوطالة المغربية بالقاهرة	القاهرة
٢١.	ياسر الطيب عثمان	المؤسسة الأمريكية	نيويورك
٢٢.	صابر عمار	اتحاد المحامين العرب	القاهرة
٢٣.	ميرفت أبو تيج	ملتقى تنمية المرأة	القاهرة
٢٤.	عادل وليم	مركز الأرض لحقوق الإنسان	القاهرة
٢٥.	محسن عوض	المنظمة العربية لحقوق الإنسان	القاهرة
٢٦.	عادل محمد لطفي	جمعية أبناء مصر للتنمية الريفية	القاهرة
٢٧.	أيمن محمد رابح	المنظمة العربية للمحامين الشباب	القاهرة
٢٨.	طه عبد الرحمن محمد	صحفي- جريدة الجزيرة السعودية	القاهرة
٢٩.	أحمد عبد الرحيم محمد	مستقل	القاهرة أسوان

٣٠.	عبد الله خليل	خليل للمحاماة والتدريب	القاهرة
٣١.	د. أحمد يوسف	المركز القومي للبحوث التربوية	القاهرة
٣٢.	حلمي محمد إسماعيل	المبادرة المصرية للحقوق الشخصية	القاهرة
٣٣.	عاطف لبيب النجمي	جمعية الدفاع العربي	القاهرة
٣٤.	شريف زيفر هلالي	البرنامج لنشطاء حقوق الإنسان	القاهرة
٣٥.	نادر عبد العزيز	صحفي- جريدة الصناعة والاستثمار	القاهرة
٣٦.	نشأت توفيق عبد السيد	اتحاد المحامين الآفروأسيوي	القاهرة
٣٧.	هبة السيد أحمد	صحفية- جريدة الوطن العربي	القاهرة
٣٨.	داليا حسني	صحفية- جريدة الوطن العربي	القاهرة
٣٩.	مها صدقي	الأمم المتحدة لشئون اللاجئين	القاهرة
٤٠.	محمد عثمان	صحفي- الأهرام	القاهرة
٤١.	عايدة عبد الحميد علي	صحفية- الشرق الأوسط السعودية	القاهرة
٤٢.	عزة سليمان	مركز قضايا امرأة المصرية	القاهرة
٤٣.	محمد رضا السيد	صحغي- جريدة آفاق عربية	القاهرة
٤٤.	حسن يوسف	المركز القومي لحقوق الإنسان ورعاية المعاقين- شموع	القاهرة
٤٥.	محيي الدين سعيد	صحفي- جريدة الأحرار	القاهرة
٤٦.	عادل محمد بدر	مركز حقوق الطفل المصري	القاهرة

٤٧.	علي سعيد أحمد	صحفي- جريدة العربي	القاهرة
٤٨.	حسين بهجت	صحفي- جريدة القاهرة	القاهرة
٤٩.	محمد بسيوني	مدير مركز مكافحة الغام	القاهرة
٥٠.	وفاء الكاشف	صحفية- مجلة علاء الدين	القاهرة
٥١.	هبة إبراهيم محمود	مستقل	القاهرة
٥٢.	نصر يوسف سعد الدين	مراسل- قناة الجزيرة	القاهرة
٥٣.	زينب فرج عبد السلام	طالبة	القاهرة
٥٤.	د. نظام عساف	مركز عمان لحقوق الإنسان	الأردن
٥٥.	عاصم منصور ربابعة	منسق- البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان- الألاردن	الأردن
٥٦.	د. عاطف محمد حسن عضيبات	المركز الإقليمي للأمن الإنساني	الأردن
٥٧.	أماني عثمان حامد	منسقة البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسن- السودان	السودان
٥٨.	أحمد الصديق عبد الحي	السفارة السودانية- وزير مفوض	القاهرة
٥٩.	وفاق حسن النور	المنظمة السودانية لحقوق الإنسان	القاهرة
٦٠.	أحمد أدم علي	المنظمة السودنية لحقو الإنسان	القاهرة
٦١.	حسن النور	المنظمة السودانية لحقوق الإنسان	القاهرة
٦٢.	أبو هريرة حسن	منظمة أساس للتنمية	القاهرة

	عبد الرحمن		
٦٣.	نصر الدين النور فرج الله	المجلس العام للتجمع	القاهاهرة
٦٤.	سعاد عبيد علي	الاتحاد النسائي السوداني	القاهرة
٦٥.	إحسان إسماعيل	الاتحاد النسائي السوداني	القاهرة
٦٦.	بسام أبو ديواز	منظمة عدل	لبنان
٦٧.	غسان مخيبر	منظمة عدل	لبنان
٦٨.	إلياس طرابلس	منظمة عدل	لبنان
٦٩.	أمين مكي مدني	الأمم المتحدة	لبنان ؛
٧٠.	إبراهيم عبد الله		لبنان
٧١.	ميشال أديب أبو عثمة	الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	لبنان
٧٢.	ميشليني الحداد	الجمعية البنانية لحقوق الإنسان	لبنان
٧٣.	عبد الهادي عبد الله الخواجة	مركز البحرين لحقوق الإنسان	البحرين
٧٤.	عيسى إبراهيم الغايب	الجمعية البحرانية لحقوق الإنسان	البحرين
٧٥.	بوجمعة سعدون	الجمعية المغربية لحقوق الإنسان	المغرب
٧٦.	حمد أحمد عبد الواحد	الفارة الليبية- مستشار سياسي	القاهرة
٧٧.	فرج بن لامة	طالب	ليبيا
٧٨.	سميح محسن	الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق	فلسطين

		الإنسان	
.٧٩	محمد يوسف دهمان	مركز الديمقراطية وحقوق العاملين	فلسطين
.٨٠	عقيل زياد حجازي	صحفي- جريدة القدس/ العرب اليوم	فلسطين
.٨١	هيثم المالح	هيثم المالح	سوريا
.٨٢	خالد الحامض	جامعة حلب- كلية الاقتصاد	سوريا
.٨٣	د. محمود طه طه جلال	جامعة حلب- كلية الحقوق	سوريا
.٨٤	د. عبد الحكيم الشرجبي	مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان	اليمن
.٨٥	عز الدين سعيد الأصبحي	مركز المعلومات والأهيل لحقوق الإنسان	اليمن
.٨٦	نبيلة محمد المغني	منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان	اليمن
.٨٧	د. محمد المخلافي	مركز المعلوما والتأهيل لحقوق الإنسان	اليمن
.٨٨	د. رؤوفة حسن الشرقي	مؤسسة التخطيط برامج التنمية الثقافة	اليمن
.٨٩	محاسن الخوائي	صحفية	اليمن
.٩٠	سمير محمد أحمد العبدلى	جماعة تنمية الديمقراطية	اليمن
.٩١	لمياء أحمد شرف الدين		اليمن
.٩٢	عبد الكريم المرجي	وزير مفوض	القاهرو

٩٣.	عباس حمد محمد زيد	جامعة صنعاء	القاهرة
٩٤.	محمد عبده الزغير	المجلس العربي للطفولة والتنمية	القاهرة
٩٥.	عبد الرحمن خميس عبيد	سفارة الجمهورية اليمنية	القاهرة
٩٦.	أمل الباشا	منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان	اليمن
٩٧.	عادل الشجاع		القاهرة
٩٨.	يسري فاروق داود	مركز بحوث الشرق الأوسط	القاهرة
٩٩.	أحمد لطفي عبد الفتاح محسن	مفوضية الشئون للاجئين التابعة للأمم المتحدة	القاهرة
١٠٠	صبيح نصار	مركز التنسيق بين المنظمات العربية	القاهرة
١٠١	محروس محمد حسن سرور	مركز حقوق الطفل المصري	القاهرة
١٠٢	جمال البنا	الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل	القاهرة
١٠٣	عادل عبد الباري	مؤسسة فوزية وجمال البنا	القاهرة
١٠٤	د. أبتهال أحمد رشاد	جمعية سيدات المعتمدية	القاهرة
١٠٥	ماهر محمد عبد العزيز	الإذاعة المصرية	القاهرة